

رسالہ

مرزا محمد تقی الحائری المشرافی

۱۹۱۹ . . بمبئی

A 0692 .

الحمد لله رب العالمين وفضل
 صلواته وسلامه على خير خلفه محمد وآله الطاهرين
 وبعد فقد اشندنا هذا المندوبين الاخيار والمؤمنين
 الامير اعلى معرفتنا وحضرت حجة الاسلام
 المسلمين خاتمة الفقهاء الراشد بن عبد الله الله التبر
 في العالمين حضرت المولى مرزا محمد تقى الشيرازى
 الحائز الى مشيئة الله تعالى بافاضته اركان الدين وقصده
 التوسل الى الشريفة المستخلص من غلبته
 ريفد على نجاة العباد المشتمل على بعض مخار
 المواقف اسندنا كما نرى وبجاء للشرع الشريف
 اشاعة الاحكام الدينية الحنيف فحاش بحمد الله
 على احسن طرز مرغوب واجمل وجه مطلوب فلما
 بهذا الكتاب النافع والنور الساطع ولينزه واشكر
 في الجامع والمجاهل بخدا الله تعالى على ان وفقنا لكا
 فحاش كما ارى ناه وصار كما احببناه وقد بذلنا
 جهدنا في تصحيحه وقد طبعت مع كمال الدقة
 بمطبعة المباركة المظفر الواسع في
 بمبئي غنبره على يد كاهن في
 به واهتمامه

٩٢

احمد لا شين محمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لنهد غير واحد من الثقات بمقابلة ما في هذه
النسخة الشريفة من المسائل الموافقة لرأي الأئمة
فلا بأس بالعمل بها انشاء الله تعالى حرره الأخر محمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَقْنَى

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطاهرين
مقدمة في الأجهاد والتقليد وفيها اثنان وعشرون مسألة
المسألة الأولى يجب على كل مكلف ان يكون مجتهدا او معاضدا
ان لم يزلزم تكرار العبادة والا فلا حوط مع السهولة الرجوع
الى الأجهاد والتقليد المسألة ٢ في مسألة جواز العمل
بالأحنياط يلزم ان يكون مجتهدا او مقلدا ٣ على العاقل من
دون تقليد واحتياط باطل ٤ التقليد هو الالتزام بالعمل
بقول مجتهد معين وان لم يعمل بعد بل وان لم يأخذ فقول
فاذا اخذ رسالته والتمزم بالعمل بما فيها كفى في تحقيق التقليد
المسألة الخامسة لا يجوز تقليد الميت ابتداء وفي البقاء
اشكال والأحوط الأخذ بأحوط القولين ان امكن والا
رجع الى الحق ٥ يجب تقليد الأعلام والفحص عنه ٦

في الاجتهاد والتقليد

اذا كان مجتهدان متساويان في العلم بخبر بينهما الا اذا كان
 احدهما اعدل او اوسع فنبهت ٨ اذا كان مجتهدان لا يمكن
 تحصيل العلم باطية احدهما ولا البينة فان حصل الظن
 باطية احدهما ولا البينة فان حصل الظن باطية احدهما
 تعين تقليد بل وكك مع احتمال موجود في احدهما مفقود
 في الاخر ٩ يعرف الاجتهاد والاعلية بالعلم وبالبينة
 الشرعية والشباع المفيد للعلم ١٠ بشرط في الجهد امور
 منها البلوغ والعقل والايمان والعدالة والرجولية و
 ان لا يكون متولدا من زنا ١١ العدالة عبارة عن الملكة
 وتعرف بحسن الظاهر الكاشف عنها علما او ظنا وثبت
 بشهادة المعدلين وبالشباع المفيد للعلم المسئلة الثانية عشر
 اذا عرض للجهد ما يوجب فقه للشرائط يجب على المقلد العدل
 عنه الخ غير ١٣ يجب على المكلف العلم باجزاء العبادات
 وشرائطها وموانعها ومقدماتها ولو لم يعلمها ولكن علم
 اجمالاً ان عمله واجد لجميع الاجزاء والشرائط وفاد
 للوانع صح وان لم يعلمها تفصيلاً ١٤ يجب العلم بمسائل الشك
 والتميز بالمقدار الذي هو محل الاستدلال غالباً لمواظبة
 بعد الاستدلال بهما صح عمله ١٥ فتوى المجتهد بعلم

في الاجتهاد والتقليد

امور الأول ان يسمع منه شفاهاً الثاني ان يخبر بها علاناً
الثالث اخبار عدل واحد بل اخبار شخص مطمئن بنقله وان لم
عاده الرابع الوجذان في رسالته المأمونة من الغلط ١٦
لو شك في موث الجتهاد او في تبدل رأيه او عروض ما يوجب
جواز تقليده يجوز له البقاء الى ان يثبتن الحال المسئلة التابعة
من ليس اهلاً للفتوى بحرم عليه الافتاء وكذا من ليس اهلاً
للقضاء بحرم عليه القضاء وحكمه ليس ينافذ ولا يجوز الترافع
اليه ولا الشهادة عنده والمال الذي يؤخذ بحكمه حرام وان كان
الاخذ محققاً الا اذا انحصر استنفاد حقه بذلك ١٨ اذا نقل
شخص فتوى الجتهاد خطأ وجب اعلام من تعلم منه وكان الجتهاد
لو خطأ في بيان فتواه ١٩ يجب على العامى في زمان الفحص
الجتهاد او من الاحلم العمل بالاحنباط ٢٠ حكم الحاكم الجامع
للسراية لا يجوز نقضه ولو للجتهاد اخر الا اذا ثبتن خطأ
٢١ الجتهاد الغير العادل او مجهول الحال لا يجوز تقليده و
ان كان موثقاً به المسئلة الثانية والعشرون اذا قل من
ليس له اهلية الفتوى وجب عليه العدول كتاب الطهارة
وفي فصول الفصل الاول في المياه وفيه حديث
الاول الماء المطلق في نفسه طاهر مطهر من الحدث والنجس

كتاب لطهارة

والراكد منه دون الكر ينحس بمجرد ملاقات النجاسة أو المتنجس نعم ولا ينحس العلى المتصل بملاقاة النجاسة لالتصاق التراب إذا كان علوه تسهما أو شربا يشبه التسليم وبطهر بامتزاج بالكر أو الجارى أو ماء المطر حال نزوله لا بتمامه كزوال أما الجارى منه فأنما ينحس إذا تغتبر لونه أو طعمه أو ريحه بأوصاف النجاسة تغتبرا حسب أعلى وجه يسند إلى ملاقات النجاسة والملاقاة لها فلا عبرة بالنغير الثغير يرى لا ما يفر من تحتها ويمنع من ظهوره مانع وبطهر بزوال الثغير مع امتزاجه بالمعصم الغير المتغير منه أو بماء المطر قبل انقطاعه وأما الكر من الراكد فلا ينحس إلا بالنغير المذكور وبطهر بزوال الثغير مع امتزاجه بالمعصم كالكر والجارى وماء المطر حال نزوله والكر ما بلغ وزنه الف أو مائى رطل بالعراق أو مكسر مساحة ثلاثة وأربعين شبرا أو اثنين شبرا مستوى الخلفة ويسوى فى ذلك الأواني والحباء بجميع أشكالها مع وحدة الماء عرفا والبئر لا ينحس إلا بالنغير المذكور وإن استحب لها نزح المفدر شرعا وقطهر بزوال الثغير مع الامتزاج بما يخرج من المادة وماء المطر حكه حال نزوله فى النحس وعدمه حكم الجارى وبعد انقطاعه

كتاب الطهارة

حكم الزكوة القليل أو الكثر المبحث الثاني الماء القليل
المستعمل في رفع الحدث الأصغر طاهر ومطهر من الحدث
والخبث والمستعمل في الأكبر طاهر ومطهر من الخبث و
الأحوط عدم استعماله في رفع الحدث والمستعمل في رفع
الخبث نجس وإن أفاد المفسول طهارة ولو تغتبر أحدا وصفا
المشقة بالنجاسة عند استعماله في التطهير لم يفد المفسول
طهارة المبحث الثالث الماء الطاهر المشتبه بالنجس
مع الاختصاص لا يرفع الخبث لكن إذا أصاب طاهر النجس
إن لم يكن معلوماً سبق بالنجاسة على الأحوط وكذا
لا يرفع الحدث لكن إن لم يجد غيره فالأحوط أن يتوضأ بالحد
ثم يغسل بالثاني ثم يتوضأ منه ويتيمم مع ذلك ويظهر
ما يصيب المائتان من شابه وسائر بدنه غير محل الوضوء
وإن لم يتمكن من ذلك كله أقصر على التيمم أما إذا تشبه
المطلق بالمضاف فإنه يرتفع الخبث بالغسل بهما واحداً
بعد واحد وكذا الحدث مع عدم التمكن من غيرهما
إن تمكن فالأحوط التطهير بذلك الغير وإذا تشبه بالمفسول
حرم استعمالهما يرتفع به الخبث دون الحدث المبحث
الرابع الماء المضاف كماء الورد ونحوه وكذا الماء

كتاب الطهارة

بفحص القبل والكثير منها بالملافات إلا العالى المتصل بالبدن
 حال التدافع إذا كان العلون بينهما أو شربا يشبهه وهو لا يقع
 حدثا ولا ينزل خبثا ويطهرون بما يطهر به الماء بعد خروجه عن
 الأضافة إلى الأطلاق المبحث الخامس الأسرار كلها
 طاهرة الأسور الكافر وأخيه نعم بكبره سور غير ما كواللهم
 عدى المؤمن الفصل الثانى فى احكام الخلوة وفيه حثا
 الأول يجب حال الخل كغيره ستر بشرة العورة وهى القبل
 والدبر والبيضتان دون غيرها عن كل ناظر محرم وهو غير
 الزوج والزوجة وما شابههما والمجنون الغير للمهر والصبية
 كذلك ومجرم على المتخلى استقبال القبلة واسند يارها حال
 تخلفه بل والاستبراء والاستنجاء سواء فى ذلك الصغارى
 والأبنية ولو اضطر الى أحدهما فالأحوط اجتناب الاستقبال
 ولو اشبهت القبلة وجب تعرفها ولو حصرها فى جهة اجتنب
 تلك الجهة ولا يبعد قيام الأجنبية مقام البقين ويستحب
 ستر الشخص نفسه عند ارادة الخل ولو بالخل المنخفض أو
 البعد عن الناظرين المبحث الثانى فى الاستنجاء يجب
 غسل موضع البول بالماء دون غيره مرتين يستولى الماء
 فى كل منهما بحيث تكون وطوية البول منه ملكة فيه ولما

في أحكام المخلوق

في موضع الغائط اذا لم يتعد الموضع المعتاد فانه يختبر بين
 الغسل بالماء حتى ينفي الحل وبين الاستنجار بأحجار ثلاثة ابكار
 طاهرة ومثل الحجر كل جسم فاع للنجاسة من غير الأعيان
 النجسة والغسل بالماء افضل والجمع اكل ولا يجوز الاستنجار
 بالعظم والروث والأجسام المحرمة واقا اذا تعدى الموضع
 المعتاد فلا يجزى الا الغسل بالماء حتى ينفي الحل ولو كان التمسك
 فاحشا بوجوب نجاسة الماء تعدد الغسل المبحث الثالث
 يستحب للتخلي تغطية الرأس والنقع ويجزى عن الأول
 والشمية وافضلها الماثور وتقدم الرجل اليسرى عند
 الدخول واليمنى عند الخروج والاستبراء والدعاء وبكره
 الجلوس في الشوارع والمشارع ومسافط القار ومواضع للناس
 والمعدة لنزول القوافل واستقبال قرص الشمس والغفر
 بفرجه والريح بالبول والبول في الأرض الصلبة وفي ثوب
 الحيوان والماء جاريا وراكدا والأكل والشرب حال الجلوس
 للتخلي والكلام بغير ذكر الله والنطبع بالبول وغير ذلك مما
 هو مذكور في عمدة المبحث الرابع ماء الاستبراء من البول
 والغائط طاهران لم يتجاوزا النجاسة عن الحل المعتاد ولم
 باوصافها بل ولم ينصب منها اجزاء غير مستهلكة على الأرض

في الوضوء

ولم يقصبه بخائض من خارج بل ومن الداخل على الأحوط :
المبحث الخامس كيفية الاستبراء من البول ان يمسح من
 المفعدة الى اصل المقضب ثلاثا ثم منه الى رأس الخشفة
 ثلاثا ثم راعيا للشمع على هذا الترتيب ^{ثم ينثرها ثلاثا} وفائدته انه لو خرج بعد
 بلل مشتبك لم يحكم بخائضه ولا حد ثبته بخلاف ما يخرج بدنه
 ولا استبراء للنساء والبلل المشبه الخارج منهن طاهر نعم
 ينبغي لمن الصبر والشح وعصر الفرج عرضا **الفصل**
الثالث في الوضوء وفيه مباحث الأول في اجزائه و
 هو غسلان ومسحان فالغسلان للوجه واليدين
 والمسحان للرأس والقدمين اما الوجه فهو ما بين فصا
 الشعر وطرف الذقن طولاً وما اشتملت عليه الوسطى و
 الأبهام عرضاً والخارج عن هذا ليس منه نعم يجب خال
 شق من الأطراف مقدمة والمرجع في غير مشوى الخلفة
 بكبر وجهه وصغره او طول اصابعه او قصرها الى ما بينا
 ويجب غسل الوجه من الأعلى مخففا الى الأسفل فالأسفل
 ولو عرف على وجهه لا يصدق التمسك عرفاً فيه او في اثنائه ولو لم
 ولور الماء على وجهه منكوسا نوى الغسل برجع الماء من
 الأعلى وكذا ينوى البدن بالاعلى فيها الوضوء وجهه في

في الوضوء

حوض او وقع الماء عليه دفعة وبجب غسل ظاهر ما دخل من
 اللحمية في الحدود ولا يجب البحث عن الشعر المستور فضلاً
 عن البشرة الا في الشعر الخفيف واما البدان فالواجب غسلها
 من المرفقين واما جمع عظمي الذراع والعضد وغسل شئ
 مما فوق الجمع من العضد مقدمة وتجب البدنة بالاعلى
 حسب ما سمعت في الوجه ومن قطع بعض يديه غسل ما بقي
 مبنيئاً من المرفق على ما ذكر ولو قطع من المرفق بمهث
 لم يبق شئ سقط وجوب غسلها ولو كان له ذراعان دون
 المرفق او اصبع زائد او لحم ثابت ونحو ذلك وجب غسل الجميع
 دون ما كان فوق المرفق وان ثلثي ولو كانت له يداخرى
 مستقلة فان علمت زبادهما بعينها لم يجب غسلها والا يجب
 ومسح بهما والا حوط ان لم يكن اقوى غسل الشعر هنا مع
 البشرة كما ان الا حوط ازالة الوسخ اذا كان على موضع يجب
 غسله من باطن الاظفار ولا يجوز ترك شئ من الوجه والبدن
 بلا غسل ولو مقدار شعرة وبلزم رفع ما يمنع وصول الماء اليه
 او تحريكه وان شك في حجب ولو شك في وجوده بحث عنه
 الا مع غلبة الظن بالعدم واما المسح ان فاقطعها مسح
 شئ من مقدم الرأس والا حوط عدم النكس وعدم الاجزاء

في الوضوء

بما دون عرض اصبع واحوط منه كونه بثلاث اصابع والمرأة
 كما لو جمل والمراد بمقدّم الرأس ربعة مما يلي الجبهة فلا يجري
 المسح على غيره وبكفى على شعر الختص به دون الخارج بمسحه
 عن حذو ولو كان مجموعا عليه ويجب ان يكون المسح بيا
 الكف والأحوط ألا يمين والأولى الأصابع بما بقي من ندوة
 الوضوء لا بماء جديد ولو تعذر المسح بالباطن اجزء بغيره و
 الأحوط كونه بظاهر الكف ولو تعذر فبالذراع والأحوط نقدة
 باطنه ويعتبر جفاف المسوح على وجهه لا ينقل من بلل إلى
 الماسح فيكون المسح به وبما في اليد نعم لا بأس بنداونه لا على
 هذا الوجه ولا تضر كثرة بلل الماسح وان حصل منه جريان
 اذا قصد المسح او لم يقصد الغسل ولو غسل يده اليسرى بالخل
 في الماء او المكث فيه فاخرجهما لم يجز المسح بهما وكذا اليسرى اذا
 لم يعملها في غسل اليسرى ولو نوى غسلها في الأخرى مسح
 بهما مطلقا ولو اخلط بلل يده مع بلل اعضاء الوضوء فلا يمسح
 نعم لو جف ما في يده قبل المسح لنسيان او غيره من الاعذار
 جاز له الاخذ من بلل الوجه كالحاجبين وما لا يخرج عن حذو
 من الحبة ولو لم يمكن حفظ ندوة الوضوء لم يرا ونحوه فلو
 المسح بماء جديد ثم التيمم ثانيا مع القدمين من

في الوضوء

الأصابع إلى الكعبين وما قبل القدمين مدخلا لهما في المسح
 ويجزى من العرض ما يتحقق به ستماء القدم اليمنى باليد اليمنى
 ثم اليسرى باليسرى على الأحوط وحكم المقتطوع من المسح و
 الزائد فيهما وفي الرأس والمسح بالبلل وجفاف المسح به
 مما سبق ولا يجزى هنا مسح الشعر عن البشرة وكذا غيره كالخف
 وشارك النعل ونحوهما إلا للثقبه فيجوز المسح على الخف كما يجوز
 العمل في سائر أفعال الوضوء على الثقبه ولو تمكن من المسح
 على الخف أو غسل القدمين فالأحوط تعين الغسل وأحوط
 منه الجمع بينهما مع التمكن وبغير عدد المند وحذ في مكان
 الثقبه نعم لا يجب عليه أن يخرج إلى مكان لا ثقبه فيه أو
 يبذل مالا والضرورة تخفف العذر ونحو ذلك كالثقبه
 في تجويز المسح على الحائل وكذا ضيق الوقت إلا أن الأحوط فيه
 ضم التيمم إلى الوضوء والرأس كالقدم في ذلك كله وإذا زال
 السبب المستوع للمسح على الحائل كالثقبه والضرورة المذكورة
 في ثناء الوضوء أو بعده أعاد الوضوء **المبحث الثاني**
 من كان على بعض أعضاء وضوءه جبيرة فإن تمكن من غسل
 ما تحته بنزعها أو بغسلها مثلا في الماء على وجه يحصل به غسل
 البشرة وجب ذلك وإن لم يتمكن لغوف الضرر أو لعدم التمكن

في الجبيرة

من ازالة القباضة او غير ذلك مسح عليها ولا يقصد كونه مسحاً
او غسلًا بل يقصد ما هو الواجب عند الله ولو تمكن مع ذلك
من مسح البشرة فالأحوط للجمع ولا يجزئ غسل الجبيرة بالخص
بالماء ونحوه عن مسحها ولا بد من استيعابها بالمسح الآملاً لا يتعد
او يتعسر مسحها كما بين المخطوط ونحوه والجروح والقروح المعصية
كالجبيرة في الحكم وان لم تكن معصية غسلها ماحوطاً ومسحها
فان تعذر مسحها وضع عليها خرقة ومسحها والأحوط ضم القيمة
في مطلق المكشوف وحكم الطونج حكم الجبيرة وكذا الحاجب
ولو تعذر ما سمعته في الجبيرة فالأحوط الجمع بين التيمم و
ما يتيسر من الوضوء وكذا مع وجود الحاجب الذي لا يسع الوضوء
ازالة وكذا في الجبيرة المستوعبة للعضو وحكم الفصل
في الجبيرة كالوضوء ولو كانت الجبيرة على الماسح مسح يديها
كالبشرة وفي الرمي يجمع بين التيمم وحل الجبيرة على المخطوط
ولو كانت الجبيرة نجسة وضع عليها خرقة طاهرة ومسح عليها
في الوضوء وتتم أيضاً على الأحوط ولا يعيد ما صلاه بوضوء
الجبان بعد البرء نعم لو برء في أثناء الوضوء او بعده أعاد
للصلوة الآية المبحث الثالث في الشرايط فيها طهارة
الماء والطلافة وإباحته وعدم استعماله في تطهير الخشب بل

في شرايط الوضوء

بل و رفع الحدث الأكبر على الأحوط على ما تقدم ومنها لها
 أعضاء الوضوء و رفع الحاجب عنها ومنها اباحة الفضاء الذي
 يقع فيه الغسل والمسه واما الاولى والمصب فمع الاختصار ^{بطل}
 الوضوء ومع عدمه تغوى القصّة الا اذا كانت الطهارة نضراً
 في المصب او كانت بالارتماس في الانبئة والصب منها وكذا
 الكلام في الماء في انبئة الذهب والفضة اذا لم يمكن الافراغ
 منها ومنها عدم المانع من استعمال الماء لمرض او عطش على
 نفسه او على نفس مؤمن وكذا اذا كان المانع ضيق الوقت و
 نوى استباحة ما ضاق عنه الوقت ومنها الترتيب بين
 الأعضاء بتقديم غسل الوجه على البدن اليمنى وهي على اليسرى
 وهي على مسح الرأس وهو على مسح الرجل اليمنى وهي على اليسرى
 وكذا في اجزائها بحيث يصدق الغسل من الاعلى الى الاسفل
 عرفاً ولو اخل بالترتيب لا تشريعاً عاد الى ما يحصل به اذا لم
 الموالات وكذا لو نسي جزء من السابق عاد اليه والى ما بعده
 ومنها الموالات بمعنى ان لا يؤخر الشروع في اللاحق الى ان يحضر
 جميع ما تقدم بل العضو المثلو على الأحوط وبرودة ^{وفي الشبهة} الهواء
 برأى مقدار الزمان المعتدل صنفه في بقاء البلل وكذا في
 الهواء التي لا يستقيم بها البلل او حرارة البدن وان كان الأحوط

هنا استنباط الوضوء ومنها النية وهي قصد الى الفعل
 الامثال لله والتقرب اليه وبغيره الاخلاص في ضم اليها
 ما ينافيه بطل الوضوء خصوصاً الربا والا حوط الحاق العبد
 للمصلحة الا ان الاقوى خلافه واما القصاصم الراحة فالأحوط
 الاقتصار على كون القصد اليها تبعياً او يكون كل منها من
 الامثال بالوضوء داعياً مستغلاً واما المباحة فان كانت مقصودة
 متعاطلاً بأس وان كانت جزء من الداعي بطل الوضوء ولا يضري في
 النية غير ذلك وغير تبعين الامر الممثل فلا يجب نية الوجوب او
 الندب وان كانت احوط ولا غيرهما من الصفات والغايات
 لو نوى الوجوب في مقام الندب او بالعكس فان كانت على وجه
 يضل الى ارادة عدم الامثال ولو شرعياً فالوضوء باطل ولا يفي
 القصد اشكال وكذا الاشكال لو نوى التجدد وهو محدث غفلة
 او بالعكس ولا بد من نية الوضوء جملة واستدامتها الى الفراغ
 وبكفي وضوء واحد عن الاسباب المختلفة وان لم يلحظها بالنية
 بل لو قصد رفع حدث بعينه صح وان رفع الجميع نعم لو قصد غير الواقع
 او لا وعدم رفع الباقي او معيناً لم يقع لامع قصد الواقع والاشتباه
 في التطبيق فلا يترك الاحتياط بالاعادة ولو اجفقت اسباب الحدث
 الاكبر ونوى رفعها باجمعه بفسل واحد صح ولا يحتاج الى وضوء

في الخلل

اذا كان فيها جنبه ولو نوى رفع واحد معين اخضر الرخ به
 الا اذا كان المنوي جنبه فانه يجوز عن الجميع ولا حاجة الى الوضوء
 ولو نوى في القرية فقط من دون تعرض للجمع او البعض بطل ^{الفصل} فصل
 ومنها ما يشترط الوضوء في حال الوضوء من الغسل ^{فصل} فصل
 والمسح على وجهه بسند الفعل اليه فلو لم يكن كذلك بطل مع ^{فصل} فصل
 اتمام الاضطراب فلا بأس ويؤلى هو النية والا حوط ان ينوي الوضوء ايضا
 المبحث الرابع في احكام الخلل من ثبوت الحدث وشك في
 الطهارة وكذا لو ظن الطهارة الا اذا كان ظنه مسندا الى دليل
 شرعي كالبيتة ولو كان شكه هذا بعد الفراغ من العمل الشرعي
 بالطهارة بنى على الصحة العمل السابق على الشك وتطهر للعمل
 اللاحق وان كان الا حوط اعادة العمل السابق بعد الطهارة الجدة
 ولو علم بتقدمه منشا الشك بحيث لو كان متنبها لكان شاكا ^{فصل} فصل
 الفراغ من العمل اسنانفة بطهارة جديدة ولو كان الشك في
 اثناء العمل ائتمه على الا حوط ثم اسنانفة بطهارة جديدة ولو كان
 متيقنا للطهارة وشك في الحدث لم يثقف ولو علم بمصو ^{فصل} فصل
 والطهارة منه ولم يعلم بالمتقدم منها تطهر ولو يتيقن لا خلا
 بفصل عضو ومعه اني به وبما بعد مراعاة الحصول الشروط
 من المولات والترتيب فصورها والا اسنانف ولو شك في
 فعل شيء من افعال الوضوء قبل الفراغ منه اني به مراعاة للترتيب

في أحكام الخلل

والمولات وغيرهما من الشروط ولو شك بعد الفراغ من الوضوء
 في شيء من شروطه فالأحوط أعادته وبمحقق الفراغ برؤية المكلف
 نفسه مشغولاً بغير الوضوء بعد أن كان مشغولاً به ولو شك في
 وجود الحاجب بحث عنه الأعم غلبة الظن بعده ولو شك في
 حاجبته الموجد وجب تحصيل اليقين بوصول الماء إلى البشرة ولو
 شك من أعانته إلى ما بعد الفراغ من الوضوء أعادته ولو شك بعد الفراغ
 من الوضوء في كون الحاجب باقياً على الوضوء وتأخر أعانه فلا يترك
 الاحتياط بأعادة الوضوء وإن علم بتأخره وشك في تأخر الوضوء
 وبالعكس المبحث الخامس في وجوب الوضوء بمجرد جالبول ولو
 في حكمه كالليل المشبه قبل الاستبراء وخروج من الحيض
 ولو بمصاحبة دورا وحصى من الموضع المعاد أصلاً أو عاتقاً
 بل لا يترك مراعات ما يقتضيه الاحتياط في الخارج من غير المعاد
 ويجب بخروج الرجح من الموضع المعاد المذكور حسبما عرفت
 مع صدق اسم الفسوة والضرورة عليه ولا عبرة بالرجح الخارج
 من القبل وإن اعتدلت إذا لم تتم بأحد الأسمين ولا عبرة
 بما يجد بعض الناس مما ينقذه الشيطان في دبره حتى يجهل
 فخرج منه رجح ومع الشك في ذلك لا يلتفت ويجب للرجح
 الغالب على العقل ويعرف بغلبته على حاسة السمع والبصر

في الوضوء

لعل حاله على الوجهان اولى فمن نام ولو قائما او قاعدا نوا
ومع الشك في حصول النوم لا ينتقض وضوئه السابق وفي حكم
النوم كلما ازال العقل من جنون او لغاء او سكر او غير ذلك
يجب الوضوء ايضا بالاسطوانة لقليله التي لا تثقب الكرهف
لا تثقب بل وفي الوسطى وهي التي تغرس الكرهف ولا يسبل عنه
لكن يجب معه الغسل لصلوة الغداة وفي الكثرة لصلوة العصر
العشاء ويجب معه الغسل لصلوة الغداة واخر لصلوة الظهر
فلحق بها العصر واخر لصلوة المغرب ولحق بها العشاء والظاهر ان
لغسل الغداة في الوسطى والاغسال الثلاث في الكبرى مبدلا
في جميع صلوات المسحاض ولذا يجب على صاحب الوسطى ان
للظهر لو لم تكن اغسلت للغداة وكذا لو لم يبق من الوقت
الا مقدار لا اغتسال والصلوة الأخيرة اغسلت وصلتها
واما المبطون ومن به سلس البول فان كانت طهارة شغ
الطهارة والصلوة انظر اهلها لو كانت الفترة لا شغ الا اقل
افراد الصلوة التي يكفى فيها بالانماء ويتيسر في كل ركعة
فلا حول فعل هذا المفرد من الصلوة وفعل الصلوة التامة
الافعال في وقت اخر وان لم تكن طهارة كذلك كان مكانها
من تكرير الطهارة في شأ الصلوة بلا عسر وحرج يظهر احد

حصول الحدث وبنها وان لم يتمكنا فوضأ عند كل صلوة وقبول
 عن الوضوء والاولى ملاحظة زمان الخفة وكذا الحال في
 مسلوس الریح والنوم ويجب على المسلوس الاستنظار بمنع
 نعل على الثجاسة الى بدنه وشبابه بان يصنع خرقة او كساً
 او غيرها او الاخرى تغير لكل صلوة ولا تنقض الوضوء غير ما ذكرنا
 ما نذكر انشاء الله تعالى من الحدث الاكبر المجمع المتأخر
 لا يجب الوضوء لنفسه بل يجب للصلوة الواجبة على صلوة
 الجنائز ويجب اسنداً منه لاجزائها المنسبة والزكاة ^{الطهارة} الاغتسال
 ويجب لجمود السهو والطواف الواجب ولا نه جزء من حنج
 مندوب او عمرة كذلك ويجب بالنذر وشبهه ولما يجب من
 مس كابة اسم الله وصفاته الخاصة وكابة القرآن حتى للمدبر
 التشديد بل واسماء الانبياء والاصياء والملائكة والافان
 المشتركة يعتبر فيها ضد الكاتب ولا فرق في اوضاع الكتابة
 كالعربية والهندية ولا يكتبانها كالتى بالمداد والحبر و
 الطبريز بل ولو كانت بهبوب الريح كما لا فرق بعد صد
 المس بين ان يكون بما قبل الحجة وما قبل كالظفر دون
 الشعر ويسقط للصلوة والطواف المندوبين وطلب الحج
 وحمل الحصى وافعال الحج على الطواف وصلوة الجنائز

في الغسل

ثلاثة القرآن وللكون على الطهارة والمجدد وغير ذلك مما
مذكور في محاله (وسنن الوضوء) وضع الأثناء الذي يغترف
منه على اليمن واليسار والدعاء بالماء ثور وغسل اليدين من
الزبد من قبل ادخلهما الأثناء الذي يغترف منه من حدث
النوم والبول مرة ومن الغائط مرتين والمضمضة والاستنشاق
ويستحب تثليثهما وتقديم المضمضة والدعاء بالماء ثور عند
وعند غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين وتثنية
الفسلات والأحوط عدم تثنية اليسرى احتياطاً للمسح وكذلك
اليمنى إذا اراد المسح بهما من دون أن يعملها في الوضوء وكذلك
الوجه لاخذ البلل منه للمسح عند جفاف بلل اليد ويستحب
أن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه في الغسل الأولى وباطنهما
في الثانية والمرئ بالعكس وبكره الاستعانة في الوضوء كعب
الغبر في اليد ونحو ذلك من المقدمات القريبة

الفصل الرابع في الغسل والواجب منه غسل
الجنب والذراعين الثلاثين وستل الأموات وأما الجنابة فيها
مباحث المبحث الأول سبب الجنابة أمران أحدهما
خروج المنى وما في حكمه من البلل المشبه به الخارج قبل
الاستبراء من الموضع المعتاد أصلاً وعارضاً خصوصاً إذا كان

غسل
الرجل
من
الرجل
من
الرجل

في الغسل

دون الصلابة والأحوط في الخروج من غير المعتاد إذا كان محدثاً
بالأصغر المجمع بين الطهارة بين والافا لغسل فقط والمحتاج
فلا اشكال ولا راجح الصحيح في معرفته الى اجتماع الدفن
الشهوة وفنور الجسد وربمان بدل الرائحة والمرضى والنساء
الى الشهوة وفنور الجسد ولا يترك الاغتباط لو حصلت ^{حالة}
من الامارات ولم يعلم انتفاء الباقي لغير عارض كالمرض
بالغسل ثم الوضوء بعد تقضيه ومن وجد على بدنه لونه
المختص به مثبوا علم الله منه يجنبه لم يغسل منها وجبت عليه
الغسل وبعد كل صلوة لا يحتمل سبقها على الجنابة المذكورة
واما ما يحتمل سبقها على الجنابة فان كان منثأ الاحتمال
الجهل بتاريخ الجنابة فلا يترك الاغتباط باعادتها وان لم يعلم
بسبب الوجدان المذكور بالجنابة المزبورة فلا يترك الاغتباط
مع ظنه انه منه ولو دار امر الجنابة بين شخصين بحيث يعلم
كل منهما انها من احدهما لم يجب الغسل عليهما وجرى على كل
منهما حكم الظاهر من حيث تكليف نفسه بل وغيره في العلم
الفساد فيه لكن لا يترك الاغتباط بترك الاثم بواحد منهما
فضلا عن كليهما اما اذا علم الفساد ولو لتوقف صحة الفعل
على صحة فعل الآخر بطل المتوقف كاتمام احدهما بالآخر فانها

فصل

الجامع ولولم ينزل ويحقق من الذكر والآتي بغيره الشبهة
 في القبل والدبر وفي حكم مقطوعها مطلقا تأمل في فصل
 وصف الجنابة لكل منهما من غير فرق بين الصغير والجنون
 وغيرهما وان كان وجوب الفصل حينئذ بعد حصول شرائط التكليف
 نعم في طلاق الحكم في الصغير تأمل ولو وطئ الى ميتا او صار
 موطئا له فلا يترك مراعات الاحباط اذا كان محدثا بالاصغر
 بالفصل ونقصه ثم الوضوء وكذا في وطئ البهيمة والوطئ بها
 المبحث الثاني فيما يوقف على غسل الجنابة وهو امور
 اولها الطواف الواجب وما عدا صلوة الجنائز من الصلوات
 الواجبة والمندوبة وكذا اجرائها المنسبة والركعات الاحياء
 وسجود التهويد ثانيا الصوم الواجب بجميع اقسامه بمعنى
 انه لو تعذر البقاء على الجنابة حتى طلع الفجر بطل صومه وكذا
 لو نوى الفصل على تفصيل باق انشاء الله تعالى في النسب واللفظ
 الى الجنابة بعد الفجر وحكم الصوم المندوب ثالثها من كتابة
 القرآن على ما ذكر في الوضوء ومن اسلم الله اذا قصد معاصره ولو
 بغير العزيمة بل ولو كان جزء من اسم كعبدا لله علما وكذا باق اسماء
 بل واسماء الانبياء والائمة عليهم السلام المقصود منها اتعا
 رابعها التلبس في المساجد بل مطلق الدخول الا للاجناب فيها

وفاة

في الفضل

المسجد بين المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو لاخذ شيء من ثوبه
 ويلجئ بها المشاهد المشرفة خامسا الدخول في المسجد لوضع شيء
 فيه بل الأحوط اجتناب مطلق الوضع ولو من خارج المسجد مسكاً
 فرائد شيء من سور العزائم وهي اقراء . والنجم . المنزىل
 من التهنيد ولو بعض البسملة بفصلها عنها فحجب الفضل
 شيء من الغايات المذكورة وبدون ذلك يستحب لئلا يكثر
 ما يستحب من غايات بل لكل ما ندب فيه الوضوء لوضع الحديث
 المبحث الثالث بكرة للجنب الأكل والشرب إذا لم يوضأ
 عندها أو يتعمض ويستنشق وقرائة ما زاد على سبع آيات
 من غير العزائم بل الأحوط عدم قرائته شيء من القرآن عدا
 جنبا ومن ماعد الكتاب من المصحف النوح جنبا إلا أن يتقيا
 أو يتعمدا بدل الفضل والخضاب المبحث الرابع في
 فاقطع النية مفارقاتها الأولى جزء من الرأس في الترتيب
 أول أنات مستحى الأثر فحس فيه أن لم تقدم عند غسل اليد
 وقد تقدم في الوضوء حقيقتها ونية الضمائم والأجزاء
 والوجه وغير ذلك فلا حاجة إلى ذكرها هنا ثانياً استدل
 النية وتقدم المراد بها أيضاً في الوضوء نعم لا عبرة بها
 الجفاف قبل الأتمام لجواز التفريق في أجزاء الفضل ثالثها

في الغسل

ظاهر البشرة على وجهه يحنق سقاء فلا يجزى غسل غير البشرة عنها
 في غير الجبهة وما في حكمها من غير فرق بين الشعر وغيره يجب
 رفع الحاجب وتخليل ما لا يصل الماء إلى البشرة ألا بتخليله و
 لا يجب غسل الشعر نعم ما كان منه بعد من أنواع الجسد لا يحيط
 غسله بل وجوبه لا يخلو عن قوة كما أن الأحوط غسل ما يشك في
 أنه من الظاهر أو الباطن وأبعها الترتيب في غير الأركان
 وهو بان يغسل تمام الرأس ومنه العنق أو لا مدخلا لبعض
 معه مقدمة ثم تمام النصف الأيمن من الجسد مدخلا لبعض
 النصف الأيسر معه مقدمة ثم تمام النصف الأيسر كذلك و
 الأولى غسل العورة والسرّة بتمامهما مع الجانبين ويلزم استيعاب
 الأعضاء الثلاثة المذكورة في الغسل ولا اعتبار بالصبات
 واحدة كانت أو متعدّدة ولا بالفرق ولا بذلك ولا ترتيب
 بين أجزاء العضو وإن كان الأولى البدنة بأعلى العضو ولا على
 كما أنه لا كيفية مخصوصة للفصل المراد هنا بل يكفي تحقق سقاء
 فيجزى رمس الرأس بالماء أولا ثم الجانب الأيمن ثم الأيسر كليهما
 رمس البعض والصب على الخيل يجزى ثلث أركان استثنوي
 بالأولى غسل الرأس وبالثانية الجانب الأيمن وبالثالثة الأيسر
 بل الظاهر كفاية غير ذلك العضو لما كثر في الماء بحيث يجزى الماء

في الغسل

عليه ولا يحتاج الى اخراجه ثم غسره وهذا كله من الترتيب الذي هو افضل من الارتماس وهناك كيفية اخرى للغسل بحسب عن الترتيب وهو الغسل الارتماسي الذي هو عبارة عن تغطية البدن دفعة واحدة وينبغي مقارنة النية للتغطية المذكورة وبكفي استمرار الفصد ولا يعتبر فيه ان يكون اشتمال الماء على جميع البدن بان حكمي كالاكتفى فيه دفعة العرفية نعم يكفي فيه انفصال جميع البدن في تلك التغطية ولو على التعاقب خاصة اطلاق الماء وطهارته وابلحته وابلح الفضا الذي يقع فيه الغسل وكذا الاثنية والمصب على ما تقدم في الوضوء والمباشرة اختيارا وعدم المانع من استعمال الماء من مرضه نحوه على ما سمعت في الوضوء وكذا طهارة المحل الذي يريد اجراء ماء الغسل عليه من البدن فلو كان نجسا طهره ثم ابرى الماء عليه للغسل ولا يجزى لهما غسلة واحدة حتى في الارتماس الا ان يفصد غسل الجنابة في آن متأخر عن اول الارتماس وقد تقدم في الوضوء حكم الجبيرة والمائل وغيرهما من افراد الضرورة وحكم الشك والنسيان فان الغسل كالوضوء في ذلك كله نعم يفرق عنه في خصوص مسئلة الموالاة فانها يجمع معانيها غير واجبة في الغسل وان كان الاولى فيها المتابعة

١٣٦
في الغسل

المبحث الخامس يستحب غسل اليدين امام الغسل من المني ^{فقير}
ثلاثا ثم المضمضة ثم الاستنشاق ثلاثا واما رابد على ما مثاله من
الجسد خصوصا في الترتيب بل ينبغي الاستظهار في ذلك كما ينبغي
كمال الاستظهار بظلاله

بحاج اليه ونزع ما هو كذلك كالخاتم ونحوه وبإصال الماء
الى العكن ونحوه ما ينزل عنه الماء والاستبراء بالبول قبل الغسل
وليس هو شرط في صحة الغسل نعم اذا تركه واغتسل ثم خرج منه
بلل مشبه اعاد الغسل لكونه محكوما عليه بانه مقي سوا استبرأ
بالخرطاط العذر بالبول عليه ام لا الا اذا علم بذلك او بطول
المدة او بغيرهما عدم بقاء شئ في المخرج بل لا يكون جنس مشبها
بين المني وغيره اما اذا لم يخرج منه بلل مشبه لكنه بال بعد
الغسل لم يجز عادة الغسل الا اذا علم ببقاء اجزاء المني خرجت
مع البول ولو دار الامر في المشبه بين البول والمني وجب لغسل
والوضوء معا على المنطهر من الحدثين والظاهر كفاية الوضوء
خاصة في الخارج من الحدث بالاصغر ويجزى غسل الجنابة خاصة
من بين الاغسال عن الوضوء لكل ما اشترط به ولو تظلم حدث
اصغر في اثناء الغسل استأنفه وتوضا واما غسل المس فكيفيته
ترتيبكوارتاسا كغسل الجنابة ومسبهه مس ميت الانسان

في الغسل

ولو كان كافرا بعد برده بجمعه وقبل الغسل او قبل تمامة
 ميت غير الانسان ودون الانسان قبل برده او بعد غسله
 لا يلحق بالغسل التيمم بالنسبة الى ذلك فيجب جنتنا الغسل غير
 الميت المتيمم فضلا عن غسل الهدا اذ لا فقه برطوبة بل وفتح اليد
 على الاحوط اما فدا الخطيئين فالافوى الحافة بالغسل في هذا
 الحكم والاحوط عدمه والشهيد كالمغسل ايضا ولا فرق بعد
 اسم المس بين كون اللباس والموسس قاطعهما الحياة ام لانهم
 اذا لم يصدق كالشعر ما سا او موسا لم يجب الغسل والقطعة
 ذات العظم المبانة من الميت والحي بحكم الميت في وجوب الغسل
 بمسها دون القطعة المجردة من العظم واما العظم المجرود فلا
 الغسل بمسه واما ما يتوقف عليه فالافوى انه كالوضوء في ذلك
 كما ان الافوى انتقاض الوضوء به واما الغسل المندوب فافواه
 كثيره وربما انتهت الى مائه والمعروف منها غسل الجمعة
 وقته ما بين طلوع الفجر الى الزوال وبعد ذلك الى اخر يوم السبت
 يكون قضاء ولا يقضى غيره من الاغسال واما سائر افراد الغسل
 المندوب فلما طلب من مظانها وكيفية غسل الجنابة وما كان
 مستحبا للفعل لا ينفق بالنوم بينهما وان كان هو الاحوط
 لواحد منهما بالاصغر غير النوم انتقض واما الدماء في

في الحيض

على ثلاثة اقسام الاول الحيض وفيه مباحث البحث الاول
 في سببه وهو خروج دم الحيض المعروف غالباً من المرأة من
 المخرج المعتاد اصلاً او عارضاً ولو بقطنة فانه حدث يترتب
 عليه احكام ويكفي استدلاله في الباطن في بقاء حدثه ولو
 واقتضت البكر فالدم كثيراً ينقطع فتلك لذلك انه من العذر
 او من الحيض ومنهما ادخلت قطنة وتركها ملبثاً ثم اخرجها
 اخرجاً رقيقاً فان كانت مطوقة بالدم فهو من العذر وان كان
 مستنفعة فهو من الحيض ولا يصح عليها بدون ذلك وان صادف
 الواقع الا ان يقع على وجه تعذر فيه كالنسيان ولو تعذر
 الاخبار فالأقوى الاعتبار بما لها السابق من حيض وعدمه و
 مع ذلك فالأولى مراعات الاحباط البحث الثاني
 كل دم نزل الصبيته قبل بلوغها تسع سنين ولو بلحظة ليس بحيض
 شرعاً وان كان حيضاً في الواقع وان كان الأولى معه الاحباط
 بالغسل بعد البلوغ وما تراه المرأة بعد اليأس فليس بحيض قطعاً
 وهو استحاضة مع عدم العلم بغيرها ويحصل اليأس ببلوغ خمسين
 في غير القرشيتين وفي النبطية اشكال والمشكوك في
 انها قرشيتان تلحق بالغالب والأولى في المنتسبة اليهم بالزناهما
 الاحباط والأقوى جملة الحيض الحمل ولو بعد استبانته

في الحيض

المبحث الثالث أقل الحيض ثلثة ايام متوالية مستمرة ابها
الدم ولو في باطن الرحم وليلة اليوم الاول كليلة اليوم الرابع ^{في}
وعاية الاحباط فبهما نضم يعتبر استمراره في الليلتين ^{سنتين} المتتاليتين
ولا يجرى في صدق الثلثة وجوده في بعض اليوم الاول ويكفي
الثلثين ولا قوى اعتبار الثلثة المزبونة في الاول فلا يكفي في ضمن
العشرة واكثر الحيض كاقبل الطهر عشرة فكل دم تراه المرأة نافعا عن
الثلثة او زائدا عن العشرة او قبل مضي عشرة ايام من الحيض الاول
فهو ليس بحيض المبحث الرابع تصير المنة ذات عادة شرعا
بتكرار الحيض مرتين متواليين من غير فصل بينهما بحضرة ^{لينة}
فان انقضت في الزمان والعدد بان رأت في اول كل شهر من
اواخره سبعة مثالا لعادة وقبته وعد دية وان انقضت في الزمان
خاصة دون العدد بان رأت في اول الشهر الاول سبعة وفي
اول الثاني خمسة فالعادة وقبته خاصة وان انقضت في العدد
فقط بان رأت الخمسة في اول الشهر الاول واخر الشهر الثاني
فالعادة عدد دية فقط اذا عرفت هذا فذا كانت العادة قوية سواء
كانت عدد دية ايضا ولا تخفى بغير روية الدم ولو صفرة و
لو قبل العادة او بعدها يوم او يومين فضلا عما نراه فيها فتترك
العبادة بمجرد الروية بل ^{تأمل} تعامله الحيض في جميع الاحكام وان وجب

فالمحض

عليها قضاء الصلوة مثلا لو بان أنه ليس بمحض بانقطاعه قبل
الثلاثة أو غير ذلك أما غير ذات العادة الوقتية سواء لم تكن ذات
عادة أصلا كالسنة أو كانت ذات حادثة عددية فقط فإن كان الد
جامعا للصفة فمحض بمجرد الرؤية أيضا ولا يفتقر إلى بعد مضي
ثلثة أيام مسألة إذا رأت ذات العادة الوقتية والعددية أنه الد
منقدها أو متأخر عن وقتها ولو يابى من يومين تحضبت ويان
كان بصفة الاستحاضة نعم ليس لها التحض بمجرّد الرؤية إذا كان
التقدم بما لا يتسامح فيه فيصح بين أعمال الطاهر ونزول المحاض
الأذا كان جامعا للصفة المحض مسألة الأقوى ثبوت العادة
بالتحيز فلو استقر الدم بها أشهر فكان الدم الذي يقتضيه التحيز
حاضيته عدد معين في وقت معين كما إذا رأت الحرة في سبعة
أيام في أول شهرين أو آخر مكانت ذات عادة وقتية وعددية و
إن رأت العدد المربور حرة في أول أول الشهرين وآخر الآخر في
ذات عادية عددية خاصة وإن رأت في أول الشهر الأول عددا
وفي أول الثاني عددا آخر فهي ذات عادة وقتية فقط فتستغني
بعد ذلك عن الأخذ بالتحيز فيما استقرت عليه ناهية المبحث
الخامس لو رأت الدم ثلثة ثم انقطع وعاد في العاشر أو قبله
ثم انقطع على العشرة أو قبلها كان كل من الدمين والتقاء حضا

في المحض

ولو لم يكن جنبته كل من الدمين لعدم فصل اقل الطهر وتجاوز
المجموع منهما ومن النقاء المفضل بينهما عن العشرة فالمحض هو
الاول ان صادف العادة او كان اشبه بصفات المحض والآخر
اشكال والثاني استخاضه المبحث السادس لوافظ
ظهور دم المحض في اثناء العشرة فان احملت بقاءه في الرحم
وجب عليها الاستبراء باذخال الفطنة والاولى لها في كفيته
الادخال ان تكون لاصقة بطنها بما طمئنا رافعة احد رجليها
ثم ندخلها ولا يصح غسلها بدون الاستبراء وان صادف برا
الرحم واقعا اذ وقع منها على وجه تعذر فيه كنسيان نحو
وصادف برائة الرحم ولو لم يتمكن من الاستبراء لعى بنحو
فلا حوط لها الاغتسال في كل وقت تمحل فيه النقاء الى ان تفتح
بحصولها قصد الغسل والصوم وعلى كل حال فان خرجت الفطنة
نقبة حتى من الصفرة اغتسلت ولا استظها وعليها هنا حتى
مع ظن العود الامع اعتباد فخل النقاء على وجه تطمين لنفس
بعوده فعلها الاحباط بالغسل والصلوة وان خرجت من المحضة
ولو بقليل الصفرة فان كانت مسددة لم تستفر لها عادة
صبرت حتى تنقوا وتمض عشرة ايام بل وكذا حكم المضادة عددا
بالعشرة وان كانت العادة اقل من العشرة فان كان الباقي من

في الحيض

العشرة فادون استظهرت وجوباً بترك العبادات الى انتهاء
 العشرة الا ان تعلم النقاء قبله وان كان الباقي اكثر من ثلثة فلا
 ان يجمع الى العشرة بين ترك الحائض وافعال المستحاضة فان قطع
 على العشرة كان الكل حاضاً في الجمع وان تجاوز العشرة فذات العادة
 الوقفية العددية تحيض بالدم الواقع في العادة مسئلة لو اجتمع
 مع العادة تميز فان لم يمكن حضية كل منهما فالحيض ما وقع في
 ايام العادة فقط ان كان حصول العادة من غير التميز وان كان الحوض
 منه ففيه اشكال وان امكن ذلك بان كان المنتصف بالحمرة مع
 العادة عشرة فقط او وقع الفصل بينهما بالعشرة تحيضت بالعادة
 والحيض بالجمع في كل التميز سواء اجتمع ثقي من التميز مع العادة
 او لا اما المبتدئة ومن لم يستقر لها عادة فان كانت ذات تميز
 تحيضت بالتميز مع عدم التفصص عن الثلثة والزيادة على العشرة
 وان لم تكن ذات تميز بان اتفق لون الدم او كان الواحد للصفة
 فاقد للشرط فعلها ان تحيض بعادة نسائها وقتا وعددا ان كان
 الاعداد ولا عبرة بالوقت خاصة اذا اختلفت في العدد فان فقد
 او اختلفت فلا تترك الاحتياط بالتحيض في كل شهر بسبعة ولو
 من اختيار الثلثة في الشهر الاول والاحتياط فيه الى سبعة
 بل الى العشرة لاحتمال الانقطاع الى العاشرة لان حضاها ذلك

٣٣
في الجبض

الاول

ويظهر الفرق في الفضا وخبره والعشرة في الشهر الثاني مسائل
الا قوى عدم ثبوت العادة الشرعية في المركب وان تكرر
فلورات في آخره ثم رأت كذلك في الشهر الثاني لم يحكم لها
بعادة مركبة بل هي بحكم من لم تستقر لها عادة وكذا بالنسبة الى
العدد نعم قد يحصل عادة عرفية ^{بالشكل} تختلف مرارا متعددة على
وجه تصديق عليها معرفة اتمام اقراءتها به فاذا اعتادت بمقادير
تختلفة متسقة على النظم كان رأت ثلثة في شهر واربع في آخر
وخمسة في ثالث او غير متسقة كالورات ثلاث في شهر وخمسة
في آخر وثمانية في ثالث مرارا متعددة على وجه كان ذلك
لها فلا يبعد ثبوت العادة الشرعية بذلك الثانية المظهورية
الفاقة للغير لو ذكرت العدد فاما ونسبت الوقت فمضت بمقدار
من الشهر وعليها ان تضع في اول الشهر وليس للسيد والزوج
منعها منه ولو جمعت بين اعمال المستحاضة وتروك الحائض و
اغسلت في كل وقت تحفل النقاء الى ان يظهر وينقضي الشهر
فمن بعد ذلك صوم عادتها خاصة كان احوط ولو حصر
الوقت في عدد معين كعشرة معينة مثلا ولم يزد عدد العادة
عن نصف عدد المفروض كالخمس فادون في العشرة الاولى
او الوسطى او الاخيرة او الملقطة والسبعة فادون في النصف

في الحيض

العددي المعين فالأحوط وضعها العدد في أوله وأحوط منه
 الجمع في جمعة الثالثة لو ذكرت الوقت ونسبت العدد
 عكس المسئلة السابقة فان ذكرت أوله أكلته ثلثة وجمعت
 بين نزول الحائض وأفعال المستحاضة الى ان تكمل العشرة هكذا
 لو ذكرت آخره فتكمله بيومين متقدمين فخطا بالجمع في بقية العشرة
 من السابق وأما المتأخر فاستحاضة فخطا فان علمت الوسطى الحظي
 حصة بيومين سواء كان الوسط يوما او يومين ونجست بالجمع و
 احتاط بالجمع بين نزول الحائض وأفعال المستحاضة في بقية
 العشرة فان كان الوسط الذي علمته يوما واحدا فالحيض هو
 ذلك اليوم والذي قبله والذي بعده فقط وعليها ان تخطا
 بالجمع في أربعة أيام قبل الثلثة المذكورة وأربعة بعدها لا احتاط
 التلحق في الطرفين وفي ثلاثة سابقة ومثلها اللاحقة ان علمت
 عدم التلحق وان كان يومين فالحيض أربعة باضافة يوم قبلها
 ويوم بعدها واحتاط بالجمع في ثلاثة قبل الأربعة المذكورة و
 ثلاثة بعدها في أحكام الحيض وفيه مسائل الأولى
 يحرم على الحائض حرمه تشريعية جميع ما تشترط بالطهارة من
 العبادات كالصلوة والصوم والطواف والاعتكاف ويحرم عليها
 بالحرم الذاتي جميع ما تقدم حرمه على الجنب الثانية يحرم

ويحرم

في أحكام الحيض

وطبها في القبل عليها وعلى الفاعل بل لا حوط ترك ادخال بعض
 الحشفة ايضا ويحقق الاثم والفسق بذلك وبغيره بما يقتضيه نظر
 الحاكم ويقبل قولها في الاخبار عن الطهارة والحيض مطلقا واما وقوعها
 في الدبر فبغير اشكال فلا يترك الاحتياط بالترك نعم لا بأس بالاستئناس
 بها بغير ذلك ولذا ذكره بمثلث المتزويج بين السرة والركبة بل
 الاحوط الترك الثالث يجب على الزوج دون الزوجة الكفارة
 عن الوطى في اول الحيض بدنيا وفي وسطه بنصف دينار وفي
 بربع دينار والاحوط دفع الدينار نفسه دون قيمته نعم لا يثنى على
 السامى والناسى والصبى والجنون والجاهل بالموضع واما الجاهل
 بالحكم فلا حوط له التكفير واما الجاهل بحكم التكفير فالظاهر ترتيب
 الحكم عليه ولا يثنى على الزانى ولو وطى السيد امته في الحيض ولو
 في اخر تصدق بثلاثة امداد من المخطئة او الشعر على ثلثة
 مساكين الرابعة لا يصح طلاق الحائض وظهارها اذا كانت
 مدخولا بها ولود برا وكان زوجها حاضرا او في حكمه الا
 ان تكون حاملا فلا بأس حينئذ ولو طلقها على انها حائض فبأن
 طاهرة صح ولو انعكس فقد انقضت بحج الفصل عند انقطاع الحيض
 لكل مشروط بالطهارة من الحدث الاكبر ويسقط نفسه ولو طلق
 الجنازة في الكيفية من الارتماس والترتيب نعم لا يجزى عملا

في الاستنسا

ولا يترقب ارتفاع الحدث الأكبر به على الرضوخ عليها بعد الفصل
 قبل الرضوخ إلا أن بان بما يجوز للحدث بالأصغر كالصوم ودخول المشاة
 السادسة يجب عليها فضاها فاتها من الصوم في رمضان وأما
 الصوم الواجب بالندرك ذلك على الأحوال أن لم يكن أقوى وأما الصلوة
 الغائبة فلا يجب عليها فضاها إلا ركعتي الطواف التابعة لأصبح
 طهارتها من الحدث الأكبر والأصغر نعم يستحب لها الاستنساخ المندرك
 الثامنة يستحب التقوى والرضوخ طافي وقت كل صلوة واجبة والظن
 في مكان طاهر بمقدار زمان صلواتها ذكره الله تعالى والآتي بالاختيار
 التسبيحات الأربع الثاني الاستنساخ من دم الاستنساخ
 في الغالب فسد أصغر بارد صاف رقيق بلا دغ وحرفة عكس وم
 المحض وربما جاء بصفائه كالآل من ثلثة أيام وما بعد العاد مع
 القاوز عن العشرة لغير النفاء ولا حد لقبيله ولا كثره ولا النفا
 المقتل بين أفرادهم ويحقق قبل البلوغ وقبل اليأس وبعد كالجانبه
 وهو ناقض للطهارة بخروجه ولو بمجونة الفطنة عن الحل المعناد
 بالأصل أو العارض ويكفي في بقاء الحدث بغائه في الباطن بحيث
 يمكن إخراجهم وفي كفايته ذلك في الغرض أشكال أحوطه ذلك و
 أقسامه ثلثة فقليلة لا يضر الفطنة وموسطة يضر الفطنة ولا يسل
 وكثرة يسيل منها ويجب عليها الاختيار حال الصلوة بأحد الفطنة

في الاستنساخ

في الاستحاضة

المعتادة مثلها في محل المعارف والصبر عليها بالمعارف فلو
 وطابق عليها الواقع مع واحكامه على فمهمين مشتركة ومختصة
 اما الاولى فيجب عليها تغيير الفطنة المنقضة او نظيرها
 كالمخرقة المنقضة ونظيرها ظاهر الفرج والوضوء كل ذلك لكل
 صلوة واجبة او مستحبة نعم الاجزاء المنسبة وبجود التهور
 مع اتصاله بالصلوة وركعات الاحباط لا يحتاج الى تجديد الاحمال
 المذكورة فلو اخلت بشئ منها وصلت بطلت صلواتها فاذا
 جاز لها الصلوة جاز لها كل ما يتوقف على الطهارة فمكتسبة
 القرآن واما الثانية فتختص المتوسطة بغسل لصلوة الصبح
 اذا كانت قبلها قدم على الوضوء او لا والاوّل احوط ولزاتها
 بعد صلوة الصبح فالأحوط لها غسل واحد قبل الصلوة التي تليها
 وان لم يغسل بها ولم يدخل وقتها وتختص الكثرة بغسل للغدا
 وغسل للظهرين يجمع بينهما وغسل للعشاءين كذلك و
 لا يجوز الجمع بين ازيد من صلوتين اذا وجدت قبل تلك
 الصلوة فلو حصلت بعد صلوة الصبح لم يجب الا للثالثة منها
 وبكفي حصولها قبل الوقت في وجوب الغسل وان لم تستمر
 ولو انقطعت بعد الغسل وقبل الصلوة لبرء عادت الغسل
 غيره كما يغسل الوضوء في الغلبة اذا برئت بعد الوضوء

في الاستئذان

الصلوة والصلوة المتأخرة اذا برئت بعدها اما اذا برئت
 في اثناء الصلوة اعادت الطهارة والصلوة والا حوط انما لها
 ثم الاعادة ولا انقطاع لفتره يعلم بسعها للطهارة والصلوة
 كالبرء في جميع ما ذكر ولو مثلك في انك لفتره او برء ولو في انها
 تسع الطهارة والصلوة صلت من غير اعادة نعم لو انكشف
 انك كالبرء اعادت والا حوط ذلك لو انكشف سعيها ولو
 الكبرى بعد فعل الصلوة فلا اعادة نعم يجب الغسل للصلوة
 المتأخرة ولو لم ندخل وقتها ولو انقطعت قبل الغسل لم يجب
 الجمع فجهوزا الفصل بين الطهرين من غير اعادة الغسل بخلاف
 ما اذا استمررت فانه اذا احرث العصر والعشاء وجب اعادة
 الغسل وكذا لو احرث الصلوة عن غسلها اعادت وكذلك
 في الوضوء لا يفصل بينه وبين الصلوة الا اذا انقطع قبل الوضوء
 ولم يخرج شيء الى تمام الصلوة ولا باس بالخروج بعدها ولا باس
 بالفصل بالاذان والاقامه وما يعناد عرفا او يتوقف عادة
 ولو لدفع العصر او الوضوء لو حدثت الوسطى في اثناء صلوة
 الغداة بطلت واعتسك لها واعادة وكذلك غيرها من
 الصلوة على الاحوط وكذلك اذا حدثت الكبرى في اثناء
 الصلوة ولو كانت صلا على الوسطى نعم اذا انقلب الوسطى

في النفاس

بالكبرى قبل الغسل والوضوء لم يجب بعددها بخلاف ما
لو انقلب بعدهما فإنه يجب اعادة ^{كلاهما} وكذا انقلب
الصغير ^{بمن} بالوسطى والكبرى بعد الوضوء بوجوب اعادة
دون ما قبله ومن احكام الكبرى وغيرها وجوب ^{الاستنابة} الاستنابة
في المنع عن الخروج مع عدم الضرر ولو بالاستشفاء ولو
لنفصير في الشدا عادت الصلوة بل الغسل ايضا على الاحوط
واما المخرج بغلبة الدم من غير ان تغال الى المرتبة العليا
من المراتب الثلاثة فلا بأس والاحوط تبعث الصوم للصلوة
من حيث الغسل وكذا الوطى واللبث في المساجد ومس
كتابة القرآن وقرائة العزائم فانها جائرة حال جواز الصلوة
عليها دون حاله اخرى على الاحوط **الثالث النفاس**
النفاس دم يقدف الرحم بالولادة معها او بعدها لا قبلها
واحد لقليله واكثره عشرة ايام ولا يترك الاحتياط الى الثمانية
عشر يوما من جن الولادة لغير ذات العادة فما يكون بعد
لا يكون نفاسا فلم يثر فيها لم يكن نفاسا صلا ومبدعها
الاكثر حين تمام الولادة لاحد وثلاثا ولا بعشر فصل اقل ^{النفاس} النفاس
بين النفاسين والنقاء المختل بينهما مطهر ولو كانت ^{مختلطة} مختلطة
وبين الدمين نفاس واحد نفاس ولو كانت ^{مختلطة} مختلطة ايام وزبا

في النفاس

وذاث العادة تجعل عادتها نفاسا ولا يحوط الجمع فيها بعد
 مع الجاوز عن المحرام اذا انقطع بدون الجاوز الجمع نفاسا
 كالحض وكذا المبدئ والمضطر إذا لم يجاوز فيهما كانت
 العشرة نفاسا ونحوها إلى الثمانية عشر بالجمع ولو لم يزد
 العادة فلا بعد لها فان لم يجاوز الحد فهو نفاس بخلاف وان كان
 الأحوط الجمع والنفاس في حكم المحض في وجوب الاستسقاء
 ولزوم الاستسقاء عند الانقطاع ظاهر او غير ذلك فمحرر عليها
 الصلوة والضموم ويجب عليها فضاة واداء الصلوة بعد غسل
 اذا انقطع الدم وبدرك من الوقت ولو ركعة وفي حرمه
 الوطى عليها وعلى زوجها ما دام الدم والسلم والمكث و
 الاجتناب وعدم صحة الطلاق وبكره الوطى قبل الغسل و
 المباشرة من السر ونوازلا والمخضب وقراءة غير العزائم و
 بسببها الوضوء والجلوس وذكراته عز وجل بمقدار
 صلواتها مستقبله او فانها الفصل الخامس
 في التيمم وفيه مباحث الاول في مستوفائه ويحجمها البحر
 عن الماء عقلا او شرعا ويحصل ذلك بامور منها عدم وجد
 ما يكفي لطهارته غسله كانت او وضوء على وجهه بعد
 عليه ذلك لكن لو كان حينئذ في فلاة يهتمل وجود الماء في

والجاوز

والنفس

في التسمم

احد جوانبها اعتبر الضرب مع امكانه في الارض لتسهيله
 غلوة سهمين في كل من الجهات الارض وفي الخربة
 غلوة سهم بنفسه او بنائشه ويسقط بشهادة العدلين بعد
 الماء ولو اخل بالضرب المذكور وتقيم بطل مع سعة الوقت
 وان صادف عدم الماء واقعا صح مع ضيقه وان اثم بالثوب
 ومنها الخوف ولو جينا من اللص والسبع والضياع ونحو ذلك
 مما يحصل معه خوف الضرر على النفس والعرض او المال المجتهد
 به لو اراد الوصول الى الماء ومنها خوف الضرر بالمنع من
 استعماله لمرض او رمدا ورم او جرح او قرح ونحو ذلك مما
 يضر به استعمال الماء على وجه لا يلحق بالجيرة وما في حكمها
 كما عرفت فيما تقدم من غير فرق بين الخوف من حدوثه او زيادته
 او بطؤه وبين شدة الالم باستعماله على وجه لا يتحمل لبرء او
 او غيره بل لو خاف الشين الذي يعسر تحمله عادة تقيم في
 الخوف باستعماله من عطش الحيوان المحترم الا ان في اطلاق
 الحكم هنا أملا ومنها حصول المنفعة التي لا يتحمل عادة باستعمالها
 والذل والهوان بلا اكتساب لشرائه ومنها توقف حصوله
 على دفع جميع ما عنده او دفع ما يضر بحاله بخلاف غير المضر
 بالحال فانه يجب وان كان اضعاف ثمن المثل ومنها ضيق

في التيمم

الوقت عن تحصيله وكذا عن استعماله ومنها وجوب استعماله
الموجود منه في غسل بخاسه ونحوه مما لا يقوم فيه غير الماء فقط
فإن الظاهر جند تعين التيمم فلو خالف وتظهر بالماء بطلان
طهارته إلا فيما كان الضرر أو خوف في مقدمات الطهارة
كما لو تحمل المنة أو الهوان أو الخاطرة في تحصيل الماء أو دفع
بدله التيمم المختار بالتحال ولا تبعد الصفة أيضا لو استعمله
في ضيق الوقت لا للامرية من حيث المصلحة خاصة بل يجوز
الكون على الطهارة أو غيره من الغايات والظاهر مشروعية
التيمم مع التمكن من استعمال الماء لصلوة الجحانة وللتميم
نعم ينبغي في الأخير لاقتضار على ما كان من الحدث الأصغر
المبحث الثاني فيما يتيمم به وهو التراب الخالص مع التمكن
ومع عدمه مطلق وجه الأرض مما يندرج تحت اسمها كالتراب
وأرض الجص والتورة قبل الأحراق والمحصى والمدد و
غيرها وإن لم يعلق باليد منه شيء دون ما لا يندرج تحت اسم
الأرض وإن كان منهما كالنبات والمعادن الخارجة عن اسمها
وكذا الرماد بل وكذا الخرف والجص والتورة بعد الأحراق
ولا يصح التيمم بالصعيد النقي ولا المصنوع ولا بالمنزج
منها يخرج عن إطلاق اسم التراب فلا يندرج الخليلط ^{المستعمل}

في التيمم

دون المشية مطلقا على الأحوط وحكم المشية هنا بالخصوص
والنجس والممزج حكم الماء والأحوط هنا الحاق النجس بالمتزج
عند الاشتباه وباعتبار ابعده مكان التيمم ايضا بل كان التيمم
في ناء مغضوب لم يصح الضرب عليه وان لم يخصر ومع فقد
الصعيد الذي يتيمم به يتيمم بغبار ثوبه او ليدسرجه او
عرب دابته او غيرها مما هو مشتمل على غبار الارض مر لها
للاشغل فلا شغل ضار باعلى الغبار اذا لم يتمكن من تفضله
جمعه على وجه الثوب مثلا والاوجب ومع فقد ذلك
يتيمم بالوحل ولو تمكن من الجمع بينه وبين التيمم بالغبار
جمع على الأحوط نعم لو تمكن من تخفيفه ثم يتيمم به وجب
من لم يجد الا التلج فالأحوط التمسح به على أعضاء الوضوء و
ان لم يحصل مسمى الغسل والاولى الجمع بين ذلك والتيمم به
فصل في ذلك في الوقت وبفضيها اذا تمكن من الطهارة و
يستحب نفض اليد من بعد الضرب وان يكون ما يتيمم به من
رعي الارض وهو اليها بل يكره ان يكون من مهابطها
المبحث الثالث في كيفية وهي مع الاختيار ضربا الارض
بجود الوضع بباطن الكفين معادفة ثم مسح للجبهة ^{اليمين}
بهما مستوعبا لهما من فصام الشعر الى طرف الانف الاعلى والى

في التقصم

المحاجين والاحوط المسح عليهما ثم مسح تمام ظاهر الكف اليمنى من
 الزند الى اطراف الاصابع بباطن الكف اليسرى ثم مسح تمام ظاهر
 الكف اليسرى كذلك بباطن الكف اليمنى وليس ما بين الاصابع
 من الظاهر اذ المراد به ما عدا ظاهر بشرة الماسح بل الظاهر عند
 اعتبار التدقيق والتعمق ولا يجب المسح بكل منهما بقام المسح
 فيجوز التوزيع عليهما ولو تعذر الضرب والمسح بالباطن انتقل
 الى الظاهر وليس بطلان الباطن مع تعذر الازالة وعدم التعذر
 من العذر وان استوعب بل يضرب به ويجمع وكذا لو كانت على
 الأعضاء المسوحة وان كانت حائلة مستوعبة اذ يمكن الظاهر
 والازالة اما لو كانت بهذا النوع على الماسح فالاحوط الجمع بين الضرب
 بالظاهر والضرب بالباطن اما لو كانت الخاصة في الباطن منتقلة
 الى الصعد ولم يمكن التخصيف فالانتقال الى الظاهر متجزي
 المتجزي الرابع تلزم فيه النية على نحو ما يصح في الوضوء مقار
 بها الضرب الذي هو اول افعاله ولا يجب فيها نية البدلية عن
 الطهارة بالماء مع اتحاد ما في الذمة من التيمم بل ومع تعدده
 وان وجب التخصيص بها او غيرها ولا نية الاستباحة ولما
 نية الرفع فلا وجه لها كون التيمم غير رافع لكن لو نواه جهلا
 او نسيانا لم تبعد القصة وكذا يلزم فيه المباشرة والمواالات وكذا

في التمس

بدلاً عن غسل بعضى عدم الفصل المنافي لم يثبت وصورته والثابت
على حسب ما وصفناه والبدنة بالأعلى والمصح منه إلى الأسفل
بصدق ذلك عليه عرفاً وعدم النكس ورفع الحواجب عن المك
والمسوح والطهارة فهما اما مع الاضطراب فيسقط المسوح
حسب ما عرفته وغيره في الوضوء بالنسبة إلى الأقطع وفيه
الجبيرة والحائل والعاجز عن المباشرة وحكم اللحم الزائد
البدن الزائدة والأصلية وغير ذلك مما لا يخفى جرباً في
المقام بادنى التفك واما استيطان الشعر ففي عدم وجوبه
بالنسبة إلى المندلى من الرأس على الجبهة والجبين اشكا
نعم لا يجب مع عسر الاستيطان او قصر الشعر جداً وبكى
في مراعات الاحتياط في كفيته بدلاً عن الغسل او الوضوء
ان يكون ضربين الأولى للوجه والبدن والثانية للبدن
خاصة وحكم النسبان ومخالفة الترتيب على حسب ما سمعته
في الوضوء من العود على ما يحصل به ذلك مراعاة للوالات
وكذا التمس قبل الاضراف على الاحوط والعاجز بتميم غيره
والظاهر انه يضرب الأرض بيدى العاجز ثم يمسح بهما ثم
مع فرض الجز عن ذلك بفتح ضرب المثلوى بيدىه واللمح
بهما ولو توقف وجوده على اجرة بذلها بهما بلغت ما

٢٦ في التيمم

لم يضر بالحال المبحث الخامس لا يصح التيمم المفترض
قبل دخول الوقت اما بعد فبطلان وان لم ينضيق ما لم يوجز
العذر في الوقت فان رجا اخر ولا يعيد بعد التمكن ماصلا
بتيممه الصحيح في الوقت وخارجة ولا يكون بدلا عما ليس
بمبيح للصلاة من الوضوءات والغسل المندوبه الا ما ورد
به النص ولو ضعيفا او افي فبطلان به بلخصوص ثم التيمم بتيممه
المحدث الاصغر والا كبر اذا كان بدلا عن الوضوء والا كبر اذا
كان بدلا عن الغسل والاحوط فيه لغیر الجنب اذا احدث
بالاصغر ان يقصد الاحتياط بتيممه التي يأتي به بدل الغسل
واما الجنب فيكفي تيمم واحد فيقصد به موافقة ما يراه من
واذا كان معه من الماء ما يكفيه للوضوء احتياط بالجمع بين
الوضوء به والتيمم بدل الغسل وكذا ينقض التمكن من استعمال
الماء فاذا عذر عليه بعد ذلك اعاد التيمم ولو كان قد
وجد المحدث بالا كبر الذي قد تيمم تيممين وكان الماء لا
الا للوضوء انتقض تيمم الوضوء خاصة ولو احدث في اثا
بطل مطلقا ولو كان محدثا بالا كبر غير الجنابة تيمم تيممين
احدهما عن الغسل والاخر عن الوضوء ولو وجد ما يكفي للوضوء
خاصة قضا وتيمم عن الغسل ولو كان يكفي لاحدهما غتسل

في التيمم

وتيمم عن الوضوء وبالجنبه يكفيه تيمم واحد لها والتدليل
 في التيمم بدلا عن الاغتسال على حسب ما سمعته في افضل
 حتى بالنسبة للاجزاء عن التيمم الحديث بلا صغر لو كان معها
 جنبه فواها خاصة او نوى الجميع ولو وجد الماء قبل التلبس
 بالقرضه انقض تيممه ولو كان في ثنائها مضى ما لم يكن
 قبل الركوع فانه ينقض واما النافله فانه ينقض الوضوء
 في ثنائها مطلقا وكذا الطواف واجبة ومندوبة وتيمم
 الميثاق لغسل الماء ينقض بوجدانه قبل الدفن وان صلى
 عليه ويقاد الصلوة حينئذ بعد الغسل خائفة وفيها ما
 المبحث الاول في الخسائس الاول والثاني منها البول
 الخروء من الحيوان غيرها كآكل اللحم ولو بالعارض كالجلال
 والموطوء اذا كان له نفس سائلة بخلاف المأكول وغير ذي
 النفس السائلة بانها منهما طاهران ولا فرق في ذلك
 بين الطبر وغيره والخشاف وغيره والذجاج وغيره و
 الرضيع وغيره والخبيل والبغال والحمير وغيرها
 الثالث المتى من كل حيوان ذي نفس سائلة حل اكله ام
 حرم بخلاف غير ذي النفس فان منبه طاهر الرابع
 مبني ما تحله الحية من ذي النفس السائلة من الحيوان

وما يقطع من جسد حيوان من الاجزاء التي مثلها الحيوة على
 ما ينفصل من بدن الانسان من الاجزاء الصغيرة كالشعر
 والثالول وما يعلو الشفة والفروج ونحوها عند البرء وقشور
 الجرب ونحوه والمتصل بما ينفصل من شعره في ايام الصنف و
 ما ينفصل بالحك ونحوه من بعض الابدان ونحو ذلك ولا فارق
 المسك المنفصلة من بدن الضبي الحي وفي المنفصلة من الميت
 اشكال لكن ما فيها من المسك طاهر اذ لم يصب بطوبى المسك
 الا ان الماخوذ من بد المسك لا اشكال في طهارته لعمامة الاصل
 كالعظم والقرن والمنقار والظفر والظلف والحافر والش
 والوبر والصوف والريش فانه طاهر وكذا البيض الذي
 قد اكثرت الفسار اعلى من ما كول اللحم وغيره بخلاف اللبن هذه
 كله فاما كان من الحيوان طاهر العين حال حيونه اما بخص
 العين كالكاfer والكلب والخنزير البرئان فلا يستثنى من اجم
 حيا وميتا شئ حتى ما لا يقطعه الحيوة الخامس دم ذى النفس
 السائلة وان لم يكن من عرق بخلاف دم غير ذى النفس كالسما
 والبق والقتل والبراغيث ونحو ذلك والمشكوك في انه
 من اتهما محكوم بطهارته اذا لم يكن على تقدير كونه من
 ذى النفس منقلا اليه من ذى النفس على الاحوط بل الاقوى

في التفاسير

في بعض فروضه والعلفة أي الدم المستفصل من نقطة النجاسة
 نجسة ولو كانت في بطنه ولا يترك الأحياء طين في دم البهائم
 مطلقا وإن لم يكن علفا وأما الدم المتخلف في المذكي من ذى
 النفس المأكول بعد ذف ما يصاد فذفر من الدم بالذبح فأنه
 طاهر إذا لم ينجس بنجاسة آلة الذكبة ونحوها السادس
 والسابع الكلب الخنزير البربان عينا ولعابا يجمع أفرادهما و
 أجزاءهما الثامن المسكر المايح بالأصل يجمع أقسامه بخلاف الجال
 كالخيش وإن غلا وصار ما يعا بالعارض وفي حكم المسكر العصير
 العنبى إذا غلى بنفسه أو بالنار سواء شغل بالطين أم لا و
 الظاهر عدم انفكاك حرمة عن نجاسته أما إذا لم يغلى فأنه
 طاهر حلال وفي حكم غيره من أفراد العصير كعصير القرو
 الزبيب إذا غلى أو عمل وتردد التاسع الفقاع وهو شراب
 بخصوص متخذ من الشعير غالبا وليس منه ما يستعمل الأطباء
 من ماء الشعير العاشر الكافر وهو من انخل غير الإسلام
 أو انخل وجد ما يعلم من الدين ضرورة أو صدر منه ما ينقض
 كفره من قول أو فعل من غير فرق بين المرتد والكافر الأصل
 الحربي والذقي والخارجي والغالي والناصب وغيرهم و
 اتعا عرق الجنب من المحرام وعرق الأبل الجلالة فحاستهما

أجلوا عن قوة البصيرة الثاني لا يضر ملاقي
 القاسية مع بوسنتها لكن لا يترك الأحياء في من حيث
 الإنسان مع البس وكذا لا يضر مع الندوة القلم تنقل
 منها اجزاء بالملاقي نعم يضر مع البسلة في احدها على
 فصل منه الى الآخر وحكم المتبص بها ولو بوسائط حكمها
 في التبص وشرى القاسية في المايح الى غير العالى بالعلو
 التسمي او التسمي حال التدافع كما تقدم وفي الجامد
 تختص بالملاقي ولا يشرى من الجزء الذي لا يها الى الآخر
 وان كان نديا متصلا بالملاقي لكن اذا كان اتصاله قبل الملاقي
 بخلاف ما يتصل به بعد ها والظاهر جريان ذلك في مثل البطيخ
 والخيار ونحوها والبد ونحوها اذا كان عليها بلل من عرق
 او غيره مالم تنقل اجزاء البلل من مكان الى اخر بل الاوى
 عدم الترابية في كل مالم يعلم بان معانته على وجه شرى
 القاسية فيه فاشكوك فيه لا يحكم بالترابية فيه ثم انه لا يحكم
 بجاسة الثقي الا باليقين او اخبار ذي البد او شهادة
 العدلين ولا تثبت بالظن الا في المجمع من غسالة ماء
 الحمام على الاوط ولا بالشك الا فيها ذكرناه من البلل الخارج
 قبل الاستبراء المبحث الثالث في احكامها مضاه

في النجاسات

الى ما تقدم في اثناء المباحث السابقة وهي امور منها ان
 يشترط في صحة الصلوة وتوابعها طهارة ظاهر بشرط بدن
 المصلي وشعره وظفيره وغيرها مما هو من نواحي جسد من
 النجاسات وما في حكمها من منقوص بها وقبلها ولو مثل
 رؤس الابرك كثرها وكذا طهارة لباس حال الصلوة
 من غير فرق بين السائر وغيره عما سنعرفه ان شاء الله و
 في الحاق الغطاء للمصلي ايماء وما تحته باللباس مطلقا او
 فيما اذا كان مستترا به اشكال احوطه ذلك والطواف
 واجبه وسند وبذلك الصلوة بالنسبة الى الاشرط المذكور
 ولا فرق بين العالم بالحكم التكليفي والوضعي والجاهل بهما
 في ذلك فمن تعدد صلى بطلت صلوة ووجب عاقبتها
 من غير فرق بين بقاء الوقت وخروجه وكذا الناسي للصلاة
 لم يذكر حتى فرغ او في الاثناء نعم لا يسهل الجاهل بالنجاسة
 حتى اذا فرغ في الوقت فضلا عن خارجه وان كانت
 الاعادة احوط ولو علم بها في اثناء الصلوة وامكن ازالها
 بنزع او غيره على وجه لا ينافي الصلوة وبقاء التسرف
 ذلك وانما الصلوة ولا يترك الاحتياط باعادتها اما اذا
 لم يمكن ازالها على ما ذكرناه اسما في الصلوة بعد ازالها

في القياس

ان كان الوقت واسعاً والافقي سقوط اعشارها اشكاً
 فاللازم مع عدم سعة الوقت لركعة الاتمام مع القضاء
 الا استأنفها ما لم تكن القياس في سائر يمكن نزعه فانه
 ينزعه حينئذ ويصلي عارياً ويحيط بالقضاء وكذا الكلام
 فيما لو عرضت له القياس في أثناء الصلوة او لم يعلم بسببها
 ولو انحصر ما نزه في احد ثوبين مثلاً فداشبه طاهرهما
 بغيرها كذا الصلوة فيهما مع سعة الوقت لذلك اما ضعفه
 على وجه لا يمكن الا من فعل صلوة واحدة صلى عارياً كما لو لم
 يكن له الا النجس صلى عارياً ان امكنه نزعه والا فلي ان
 يحيط باعادتها مستتراً بالنجس وان لم يمكن لبرد او غيره
 صلى فيه ولا اعاده عليه ومنها طهارة ما براد اكله وشربه
 لحرمته تناول النجس وطهارة الاواني اذا اريد وضع ما
 اشترط طهارته فيها من المأكول والمشروب مع تعدي
 القياس اليهما وطهارة ماء الغسل والوضوء ونحو ذلك
 مما عرفت اشتراط الطهارة فيه ومنها طهارة محل التيقود
 دون غيره من مكان المصلي الامع تعدي القياس الى
 الثوب والبدن والاقوى الا كفاؤه بطهارة مما يحصل به متناً
 وان اشترك مع النجس والاحوط طهارة الجميع والمحمول كالنجس

فما يعقونه

بخلاف غير المحصور والاحوط الاعادة مع الجهل والنسيان
 هنا بل والقضاء بل لعله الاقوى ولو لم يجد الا التجسس
 عليه ومنها طهارة المساجد وما في حكمها من المشاهد
 المشرفة والضرائح المغطاة بل كل عالم من الشرح وجوب
 عظمه وكان التجسس بنا فيه كالقربة الحسنة و
 المحصف الشريف بل الظاهر عدم الفرق في ذلك بين
 النقاسة المتعدية وغيرها بعد فرض تساويها في انتها
 الحرمه كوضع العذرات والمبائث في المساجد مثلا و
 الاخذ بقوى التفصيل بين المتعدية وغيرها مع ان
 اجتناب الجمع وفرش المسجد وفضائه كارض المسجد فيما
 عرفت ومنها انه لا يجوز الانتفاع باعيان النقاسات و
 كذا المنقص الذي لا يقبل الظهور على الاحوط فيه من غير
 فرق بين المبينة وغيرها الا الدهن النجس للاستنجح
 وما جرت السيرة به من التشديد ببعض النجسة ونحوه
 المبحث الرابع فما يعقونه منها في الصلوة وهو امور
 الاول دم الجروح والقروح في البدن واللباس حتى تنز
 ولاقوى اعتبار مشقة الانزال والتبدل عرفا بل الظاهر
 الصنوع التعدي الى غير محله مع عدم التعبد بشرط كونه

فما يعفونه

ما يغارف ^{النفوس} السبع بحسب المخرج ويختلف ذلك بحسب قربة
 المحل وبعده وكبر المخرج وصغره وامتداد البواسير فلا يترك
 الاحتياط فيه الثالث الدم في البدن واللباس اذا كان
 سعة اقل من سعة الدرهم البغلي ولم يكن من دم بعض
 او الاستحاضة او النفاس اما اذا كان درهما فافوق او كما
 من الدماء الثلاثة فلا يعفى عنه ولا مدخلية للوزن و
 الثانية والمراد من سعة الدرهم البغلي ما يقرب من سعة
 اخمص الزاحذ والاحوط اجتناب ما زاد عن سعة الدرهم
 المعروف ويقوى عدم العفو وجوب الاجتناب في دم غير
 المأكول والمبشرة فضلا عن غيرها من نجس العين كما ان الا
 عدم لحرق ما تنجس بالدم في العفو وان كان اقل من الدرهم
 ولو تفتش الدم من احد جانبي الثوب الى الآخر فهو دم
 واحد والاحوط الاجتناب في الصفيق بل لا يخلو عن قوته
 لو كان الدم متفرقا في الثياب او البدن لوحظ التقدير المذكور
 على فرض جفائه ولو اشتهب الدم بين المعفوع عنه وغيره
 حكم بالمعفوع عنه كما لو زعم انه دون الدرهم فبان الخلاف
 الا ان الاحتياط فيها لا ينبغي تركه ولو لم يعلم كونه دون
 الدرهم او زبد ولم يمكن اخباره او تركه عمدا فالاحوط

في المطهرات

الاعادة لو صلى به والأحوط اجتناب المحول بالنفس خصوصاً
 المباشرة وخرقة المستحاضة الثالث العفوع عن كل ما لا يتم
 به الصلوة منفرداً من اللبس كالخف والجوب ونحوها
 إذا كان متنجساً إلا إذا كانت القياس من غير ما أكل اللحم
 فالاحتياط لا يترك كما أن الأقوى المنع من التقصير من الفضل
 كجزء ميسر أو شعر كلب وسفوف الرابع العفوع عن البول في
 ثوب المريضة للملورد الذكر أمّا كانت أو غير هادون إلا
 والخفق على الأحوط إذا غسلت في اليوم والليلة مرة ولم يكن
 عندها غيره وكان عليها مشقة يحصل غيره بشر أو أو استنجاب
 أو عاربه ونحو ذلك على الأحوط ولا يبعدى لعفوع من البول
 إلى غيره ولا من الثوب إلى البدن ولا إلى المرقى ولا إلى ثوب
 الثياب المنعددة مع عدم الحاجة إلى لبس من جميع الأحوط
 لها أن لا تؤخر كل صلوة يتمكن من فعلها مع طهارة الثوب
 والأقوى سر بان العفو إلى غير الفراغ من القضاء أو
 النوافل والعفوع ما يبعدى من ثوبها إلى بدنهما من عرق
 وبعض الرطوبة وينبغي لها حينئذ غسل بدنهما في كل
 يوم مرة كالثوب المبحث الخامس

في التطهيرات وكيفية التطهير وما يطهر بها أو لها الماء هو

في المظهر

مظهر لكل متنجس يمكن تخلل الماء اجزائه الا المضاف فان
لا يظهر الا بخروجه عن الاضافة الى الاطلاق على حسب ما نقل
في تطهير المطلق من كون المظهر من المعصم الذي لا يتفعل
بمجرد ملاقات النجاسة كالكر ونحوه وغيره من المتنجس
نظهر بعد زوال العين بالقليل والكثير اما تطهيرها بالانقع
فلا قوى فيه اعتبار العصر ولا يترك الاحتياط بالتعدد فيما
يعتبران فيه عند تطهيره بالقليل واما تطهيره بالقليل فيعتبر
فيه انفصال ماء الغسل عنه ايضا ولا ينفع انفصاله باكثر الماء
عليه ويعتبر فيه ورود الماء فلا يجوز في وضع المتنجس فيه نعم
لو ورد الماء عليه او لم يندج ادائه بعد ذلك على اجزائه
والا قوى اعتبار تعدد العصر في تعدد الغسل يتبع كل غسلة
بعصره ويعتبر الغسل مرتين في المتنجس بول غير الصبي واذا كان
آنية فلا تاو ولا يعتبر كونها غير غسلة الازالة وان كان هو
الاحوط بل تكفيان وان حصلت الازالة باوليهما لا بهما و
لا بد فيهما من التعدد حثا اما المتنجس بغير البول ولم يكن
آنية فيعتبر في تطهيره غسلتان وان حصلت الازالة باوليهما
وحث بتغير الماء بالنجاسة قبل تحقق الغسل به او بعده فلا بد
من غسلتين بعده واما الآنية فان تجتبت بول وخ الكلب فيما

في المطهرات

فيها من ماء او غيره مما يتحقق معه اسم الولوج غسل ثلاثا
 او طين بالتراب اذا كان بالكثير واما القليل فالأحوط غسله
 ثلاثا بعد التعمير واما مطلق مباشرة بالفم كاللطم ونحوه
 والشرب بلا وولوج لقطع لسانه وكذا مباشرة لعابه وعرفه و
 سائر رطوباته فغير بان حكم الولوج فيهما لا يخلو عن قوة مع
 موافقته للأحباط ولا بد من تقديم غسله الترابي الأول
 استعماله أولا وبعد الغسل الأول ولا يقوم غير الترابي مقاما
 ولو عند الاضطرار ويعتبر في التراب الطهارة ولو كانت
 الأنبة مما ينعذر بغيرها بالتراب اصلا لم يبعد البقاء على
 النجاسة اما اذا امكن ادخال شيء من التراب ونحوه فيها
 فكونه كالنعذر اصلا لا يخلو عن قوة ولا يسقط التعمير والفضل
 في الماء الكثير ولا يلحق غير الكلب به نعم هو الأحوط في شرب
 الخنزير قبل الفسلات السبع التي لا يخلو وجوبها فيه عن قوة
 كما ينبغي غسل الاناء بها الموث الفاره او الجرذ فيه او شرب
 النبيذ او الخمر او المسكر فيه او مباشرة الكلب وان كانت
 لا تجب لكن الأحوط بل لا يخلو عن قوة ثلث الفسلات واصل
 الازاله بالأولى ويسقط زيادة الاستظهار في ذوال النجاسة
 بذلك ونحوه لا يبصر لكن لا يجب اذا فرض حصول العلم

في التطهير

بنزوال عين النجاسة بدونه كما ان الأتقى طهارة الذالك
 تبعاً للغسل اذا فرض حصول الغسل بالماء طمأناً في كل مرة و
 يكفي الصب لبول الصبي الذي لم يتغذى بالطعام في مدة الرضاعة
 في التطهير منه من غير حاجة الى علاج وذلك وعصره وهو ذلك
 والاحوط الأقوى اعتبار تعدد الغسل فيه كغيره ولو كان المتنجس
 بما به سب فيه الماء وقد تنجس بنجاسة نفذت في اجزاء بحيث
 لا يمكن وصول الماء اليها باقياً على اطلاقه مع بقاء المتنجس على
 حاله او كان مانعاً كالدهن النجس والذهب المانع والهيمن بالماء
 النجس ونحوها لم يطهر والكثير فضلاً عن القليل نعم لو فرض حصول
 جوده بعد ذلك بحيث يمكن غسل الظاهر منه خاصة طهر
 بهما كما انه لو خبز الهيمن مثلاً وجفف على وجهه يتغذى فيه الماء
 طهر ايضا بهما وطهر الثوب المصبوغ بمنجس يحصل بنزوال الماء عليه
 من النجاسة مع الغسل بالماء قليلاً كان او كثيراً مع العلم بانصباب
 بالماء المطلق ولو سبق مسمى الغسل على التغير ويعتبر في المصبوغ
 بغسل عين كالدم عدم خروج الماء متغيراً وبعض الأجزاء
 الدهنية على البدل والائناء واللحم لا تمنع من التطهير بل تنبع
 المغسول في الطهارة وتطهير الأواني ضيقة الفم واسعية بالكثير
 بان توضع فيه مرتين والأحوط ثلاثاً حتى يسري عليه الماء ولما

في المطهرات

بالقليل فإبراد الماء عليها وإدارته فيها على وجه يشوعب
 جميع اجزائها المنقصة بالأجزاء الذي يتحقق به الفصل ثم
 يراق منها بفعل ذلك ثلاثا والاحوط فور بعد الادارة بعد
 الإبراد وفور بعد الإفرغ بعد الادارة وإن كان الأقوى خلاف
 ذلك خصوصا في الأولى الكبار المثبتة والحماض ونحوها فإ
 لا إدارة للماء في نظهرها بل تشوعب بأجزاء الماء عليها
 ثم يخرج ماء الفسالة المجموع في وسطها مثل البنج وغيره من
 غير اعتبار للفرقة المذكورة ولا يخلو اعتبار نظهر آلة التز
 إذا ريد عودها إليه عن وجه وكذا يدلنا في ثابتهما الأرض
 فانها نظهرها بما سها من القدم وما توفى به كالنعل والخف
 والقباب ونحوها بالمشي عليها والمسح بها أو بغير ذلك
 مما نزل به من النجاسة ولو فرض زوالها قبل ذلك في
 في نظهر حيث النجاسة ولا فرق هنا في الأرض بين التراب
 الحجر وغيرها ما بقي أرضا والاحوط الأقوى اشتراط صدف
 جفافها وبيوسنها عرفا فاما ظاهر القدم والركبان والبدل
 إذا كان المشي عليها وما توفى به ونعل الدابة واسفل خشبة
 الأقطع وحاشي القدم القريب من باطنها في إطلاقها في هذا
 الحكم فامل تأملها الشمس فانها نظهر الأرض وكل ما لا ينقل من الأرض

في المظهر

وما اتصل به من الأخشب والأبواب والاعتاب والأواني
والأشجار والنبات والثمار والخضروات وإن كان قطعها
وغير ذلك حتى الأولى المثبتة ونحوها والبوار من ما ينقل
من كل نجاسة بعد زوال عينها بالاشراق عليها على وجه
تجفيفها تجفيفاً يسهل إلى اشراقها فلا بأس بمشاهدة العين من ريح
أو غيرها بعد فرض الاستناد إلى اشراقها والأحوط اعتبار
البس وكون الأرض ونحوها من المذكورات رطبة رطوية
تعلق باليد بل لعل الأتقى ولا اعتبار بالبس بحركة الشمس
بواسطة أو وسائط بل لا بد من اشراقها نفسها على المتنجس إلا
أن يكون باطن شيء واحد قد اشرفت الشمس على ظاهره ولكن
الأولى الاقتصار في الحكم بالطهارة على الظاهر نظير الظاهر بل لا
رابعها الاستئصال إلى جسم آخر يحكم بطهارته فظهر النار والحق
رماً أو دخاناً أو بخاراً سواء كان نجساً أو متنجساً وكذلك المسح
بخاراً بغيرها لا ما حالته فحماً أو خرفاً أو أجوا على الأحوط
الأجود ويطهر الدم والنطفة المسح بها إن جوفاً طاهراً أو
كذلك حيوان تكون من نجس أو متنجس كدود العذرة والمبته
وغيرها والماء النجس إذا صار بولاً للحيوان ما كوله اللحم أو قفا
أو لعل بالحيوان طاهر العين أو جزء من الخضروات والنباتات والجزء

في المطهرات

كل
والأشجار والثمار والغذاء والبشر إذا صار لبناً أو روثاً أو اللحم أو جزءه أو طاهر العين وغير ذلك من انقلاب الكل على وجهه خامساً ذهاب الثلثين في العصر بالنار وفي الحاق الشهر بها تأمل ولا يطهر العصر إلا بذلك أو بالتخليل ولو صار دساً سادساً الانتقال على وجهه يضاف إلى المنتقل كأنه انتقال دم ذي النفس إلى غير ذي نفس وكذا غير الدم وغير الحيوان من النبات ونحوه نعم لو علم عدم الأضافة ^{تعليم} أو لم يعلم استقراره في بطن الحيوان مثلاً على وجهه يسند إلى الكال الذي بمقتضى العلق بقي على نجاسة سابعها الإسلام فاته مطهر للكافر يجمع أقسامه إلا الرجل المرد عن فطرته وإن الأمر به ولا حوط الاجتناب عن الخلق المشكل والممسوح ثامنها التبعية فإن الكافر إذا أسلم تبعه ولده في الطهارة إذا كان أجنباً أو أمّاً كالتبعية الطفل للسابق المسلم إذا لم يكن معه أحد ياتيه وكذا أوفى الحزب المنقلب خلا والعصير بعد ذهاب ثلثيه والعامل المتشاغل بذلك وشبابه ويد غاسل الميت أمّا آلات تغسيله وشبابه التي غسل فيها وسائر بدن الغاسل وشبابه فالحكم بطهارتها تبعاً للميت محتاج إلى التأمل والنظر قاسمها زال عين النجاسة بالنسبة إلى

في المطهرة

واطن الانسان وبالنسبة الى الحيوان الصامت والاحوط
 اشتراط احتمال الطهارة فيه ولو بعيدا عاشرها الغيبة فانها
 مطهرة للانسان وشا به وفرشه واوانه وغيرها من نواحيه
 والاحوط الاقوى اعتبار علمه بالنجاسة واستعماله يكون اماره
 على الطهارة بحسب حال نوع المسلم حاد يسترها استبراء الجلال
 من الحيوان المحلل عما يخرج من اسم الجلال فانه مطهر لبلوله وخرجه
 ولا حوط مع زوال اسم الجلال استبراء الحيوان في المدة المنصوصه
 للحيوانات وغير هذه الاشياء لا ينفذ طهارة ويحكم بنزك الجلود
 وطهارته بوجوده في يدى المسلمين واسوائهم وان كانوا من
 يرمى الطهارة بالدفع ثم ان نجاسته المتنجس بعد ثبوتها لا ينفذها
 الا العلم بطهارته او ما يقوم مقامه كالبيتة وكاخبار ذى
 اليد والمراد به كل مسئول على العين بملك او اجارة او اعادة
 او اخذ ذلك بل لا يبعد الحاق القوي بل يقوى كون الغاصبين
 ونحوهم كذلك بالنسبة لما تحت ايديهم وان كان حراما وكذا
 مرتبة الولد ونحوها من ذات اليد عليه الا ان الاحوط الاقتصار
 على المالك والمأذون منه وفي كفاية اخبار العدل الواحد
 في الطهارة نظر وكذا لا يثبت النجاسة الا مع العلم او ما يقوم
 مقامه من البيتة واخبار صاحب اليد واخبار العدل الواحد

في المظهرات

على الاوطافه ولو تعارضت البهتان او البهتة مع صاحب
 اليد او كانت اليد مشتركة بين اثنين مثلاً وتعارضاً كالأول
 المحكم بالطهارة على اشكال في بعض صور تعارض البهتة مع
 اليد وكذا في بعض صور تعارض اليد هذا لم يعلم سبق النجاسة
 على حال التعارض البحث السادس بحرم استعمال
 اولي الذهب والفضة في الأكل والشرب والطهارة
 من الحدث والخبث وغيرها ولا يحرم نفس المأكول المشتمل
 وكذا يحرم اقتنائها ولائحة الوعاء والمرجع فيها العرف و
 الظاهر تخففه في القلبان ورأسها الشطب وقر السيف
 والخنجر والسكين وقاب الساعة خصوصاً الأعلى منها وظرف
 الغالبية والمجرون والترباك واللبن والجامر ونحو ذلك من
 غير فرق بين الصغير والكبير وبين ما كان على هيئة الوعاء
 المتخذ من غيرها ولو كان مثل الكفكير والمصفاة الصغيرة
 وما لم يكن وليس منها محل فصل الخاتم ونحوه من المتصل
 مثل المرأة وشبهها وحلى المرأة ما كان منه وعاء وأئنة
 حرم والظاهر عدم كون الحجل منه وكذا ضبة السيف
 سواء كانت في طرفه او وسطه ولا بأس بما يصنع من الفضة
 بيتاً للنوعين كمرز الجوارم وغيره دون ما يصنع من الذهب

كتاب الصلوة

كتاب الصلوة

على الاحوط الذي لا يخلو عن قوة وبكوره استعمال الاناء
المفضض والاحوط عزل القدم عن موضع القعدة بل الوجوب
لا يخلو عن قوة كتاب الصلوة وفيه مقاصد الاول في
المقدمات وهي ست الاولى في اعداد ^{القائم} ومواظبة اليومية
منها ونوافلها وجملة من احكامها وفيها مباحث الاول الصلوة
الواجبة الآن خمسة . اليومية . والآيات . والطواف
الواجب وما التزم بنذر او اجارة او غيرها . وصلوة
الاموات واليومية خمس فرائض صبح ركعتان ومغرب ثلثة
وظهر وعصر وعشاء كل منها اربع ركعات للحاضر الا من
وللسافر والخائف ركعتان ولما المندوبة فهي اكثر من
ان تحصى منها التوابل اليومية التي هي في غير يوم الجمعة
اربع وثلثون ركعة ثمان قبل الظهر وثمان قبل العصر و
اربع بعد المغرب وركعتان من جلوس بعد العشاء تعدل
بركعة تنهي بالوتر وركعتا الفجر واحدة عشر صلوة
الليل ثمان ركعات ثم ركعتا الشفع ثم ركعة الوتر ويجوز
الاقتصار على الشفع والوتر منها بل على الوتر خاصة وادائها
مذكورة في محالها فالنوافل مع الفرائض للحاضر احد عشر
ركعة وتسقط عن فرضه القصر من النوافل ثمانية

كتاب الصلوة

وثمانية العصر والوتر على الأقوى وأما يوم الجمعة فيزاد
على الستة عشر أربع ركعات وبأنى التعرض لغيرها الشك
وفي الغنبل والوصية اشكال إلا أن يجعلها من نافلة
المغرب المصحح الثاني في موافقتها بدخل وقت الظهر
بزوال الشمس فإذا مضى منه مقدار أدائها اشترك معه
العصر إلى أن يبقى من المغرب بل الغروب على الأحوط
مقدار أدائها فتنقص حينئذ هي به وإذا مضى من وقت
المغرب مقدار أدائها اشتركت معها العشاء إلى أن يبقى
من انتصاف الليل مقدار أدائها فتنقص حينئذ هي به
ويخرج وقت الحذار وأما المضطر لنوم أو سبب أو حوض
على الأحوط فيه أو غيرها من أحوال الاضطراب فالأظهر
بقاء الوقت له إلى طلوع الفجر وتنقص العشاء أيضا من
آخره بمقدار أدائها والأولى عدم التعرض في النية
حينئذ للأداء والقضاء ثم بدخل وقت الصبح بطلوع
الفجر الصادق المعترض في الأفق المنشرف لا الكاذب
المستطيل في السماء المتصاعد فيها الذي يشبه ذنب
السرطان ولا يزال يضعف حتى ينفي أثره ويمتد وقت
إلى طلوع الشمس في أفق ذلك المصلّي والمراد بالاختصاص

في الغنبل

كتاب الصلوة

والقضاء وغيره

عدم صحة خصوص الشربة فيه مع عدم صاحبها مطلقاً من غير فرق بين العمد وغيره والظاهر صحة صلوة الشربة فيه بعد فرض اداء صاحبها بوجه صحيح لكن الأحوط عدم التعرض فيها للانداء والقضاء ويصح مراعاة الشربة للأخرى فيه اذا بقي لها ركعة من الوقت فنصلي حينئذ وان وقع جملة منها في وقت الاختصاص فلو بقي من الغروب خمس ركعات او من نصف الليل للمختار كذلك صلى الظهرين والعشاءين ولا يصلي المغرب لولم يبق الا مقدار اربع ركعات ويعلم الزوال بزيادة ظل الشاخص المنسوب مع تدافى الارض المعتدلة بعد نقصانه لو حدثت بعد انعدامه والمغرب بذهاب الحمرة المشرقة بل يفوى اعتبار ذهابها الى ان يتجاوز سمك الرأس بل الأحوط مراعات ذهابها من غمام المشرق الذي هو ربع الفلك وليس لنصف الليل حد في الشرع معلوم نعم منتهى طلوع الفجر وابتداء الفضل في الظهر الزوال ومنتهى بلوغ الظل الحادث مثل الشاخص ومنتهى فضيلة العصر المثلان ووقت فضل المغرب الى غيبة الشفق الذي هو الحمرة المغرقة دون الصفرة والعشاء من ذهاب الشفق الى الثلث والجمع من طلوع الفجر الصادق الى ان يفر

في المواقيت

بان نطلع الحجرة في المشرق والغلس بها افضل كما ان التجهيل في مخرج
 اوقات الفضيلة افضل ووقت نافلة الظهر من حينه الى
 ان يبقى من ذراع الظل الحادث الذي هو سبعة الشاخص
 مقدار الفريضة وكذلك نافلة العصر بالنسبة الى الدنيا
 فان بلغ الظل ذلك ولم يكن صلى شيئا منها فالاولى له البدل
 بالفريضة وان كان قد تلبس بشئ منها ولور كعنه زاحم بها
 الفريضة وانما مخففة ويجوز الاقتصار على فعل بعضها
 كغيرها من النوافل ووقت نافلة المغرب من حين الفرج
 من الفريضة الى ذهاب الشفق ويمتد وقت الوتر
 بامتداد وقت العشاء ووقت نافلة الصبح الفجر الاول ويمتد
 الى ان يبقى من طلوع الحجرة مقدار الفريضة ويجوز ردها
 في صلوة الليل قبل ذلك ووقت صلوة الليل انصافه
 الى الفجر الصادق والتحرر افضل والظاهرة اوسع من
 السدس الاخير وافضله القريب من الفجر المجمع الثالث
 في الاحكام اذا حصل للمكلف حذر الاعذار المانعة من
 التكليف بالصلوة كالجنون والحيض والاعماء وقد مضى من
 الوقت مقدار فعل تمام ما هو الواجب في حقه بحسب
 حاله في ذلك الوقت من الحضر والسفر وغيرها

كتاب الصلوة

عليه قضاء والا لم يجب والا حوط القضاء لو مضى من الوقت
ما بسع الصلوة الواجبة في حقته مع الطهارة خاصة دون
باقي الشرايط ولو ارتفع العذر وقد أدرك من الوقت مقدار
ركعة كذلك وجبت الصلوة ويكون فاضيا والا لم يجب ولو
أدرك الطهارة ولو الترابية دون الشرايط فلا يترك الاحتياط
والمراد بالركعة في كل مقام علق المحكم عليها القيام المشتمل
على القراءة والركوع والتبوء كاملا ويعتبر العلم لغیر
ذو الأعذار بالوقت في الدخول بالصلوة والافرى الاكفاء
بالبينة ولا يكفي الاذان وغيره من الامارات نعم يكفي الظن
البالغ حدا لا مهيان والسكون على الاحوط لذی العذر جی
ارحبس او نحوهما وفي الغيم ونحوه والا فضل والا حوط التأخير
حق يعلم ولو انكشف الخطأ حتى بان له سبق الصلوة تمامًا
على الوقت اسنانف ولو دخل الوقت في اثانها ولو التسليم
لم بعد وكذا الفاطع من ذی العذر وغيره ومنعهم التقديم
ولو جهل في المحكم بسنائف على كل حال وكذا الناسي و
الظان بدخول الوقت مع عدم اعتبار طئه ومن دخل
خافلا عن المراعات ولم ينظن الى الفراغ وقد صادف تمام
فعله الوقت صحت صلوته وكذلك المجاهر بالمحكم اذا كان

كتاب الصلوة

بحيث تقع منه نية القربة ولو نطق الغافل المزبور في الأثناء
ولم يثبت له الوقت استأنف ويجب الترتيب بين الظهر
والعصر وبين المغرب والعشاء فمن تركه عمدا ولو جهلا
بالحكم اعادة ما قدمه اما السامى فلا يعيد اذا كان قد وقع
في الوقت المشترك ولو ذكر في الأثناء عدل بنيتة وان كان
ما وقع في وقت الاختصاص فلا حوط ان لم يكن اقوى الاعا
بعد الاتمام وانما يصح له العدول اذا لم يتجاوز حله بان يكون
قد ركع في رابعة العشاء مثلا والمنسئ المغرب ولا عدول
بعد الفراغ وكذلك الحكم فيما يجب فيه الترتيب من
الفوائت اما العدول من الحاضرة الى الفائتة فلا ينبغي
ترك الاحتياط به واذا رجا ذوى الاعذار لغیر الغيم ونحو
زوال عذرهم في الوقت فوجوب التأخير عليهم لا يخلو عن
قوة المقدمة الثانية في القبلة وفيها مباحث الأول
في ما هيئتها وكيفيتها استقبالها وهي المكان الواقع فيه
البيت شرفه الله المبتدئ من تقوم الأرض الى عنان السماء
للتاس كافة القريب والبعيد ^{لا يفتن} بالنسبة ولا يدخل فيه شيء من
حجر اسمعيل والمدار على صدق استقباله ولا يفتن ^{في} ذلك
ملا ينافي ذلك من البدن وان كان الاحوط الاستقبال الصحيح

فيما

في القبلة

اجزاء مفادهم البدن ولا فرق في الصديق المذكور بين
 القريب المشاهد وغيره ولا تفلح زيادة العرض كالصنف
 المستطيل ونحوه في صدق الجهد حقيقة ويعرف الاستغناء
 له بما يدل عليه من محراب صلى فيه المعصوم ونحوه مما
 يفيد العلم بها وبما وضعه الشارع لمن الامارات كالحج
 بجعله اهل واسط العراق مثل بغداد والكوفة ونحوها
 خلف المنكب الايمن والمراد بالمنكب ما بين الكتف والعض
 وكالشمس لاهل واسط العراق الشرقية اذا زالت عن
 انف المستقبل للقطب الجنوبي وبرأى العلم اقله ان يحصل
 فالامارات المذكورة ولا يجوز الاعراض عنها ولا الكفاء
 بالجهة العرفية والافخاف عن مقتضاها بمبنا وشمالا
 على وجه يرتفع الظن بالمهاذات الحاصل منها ومع تعذره
 ببذل تمام جهده ويعمل على ظنه ولو من اخبار كافر عن
 حدس فضلا عن المحس ولو تعارضت البينة مع ما حصل
 له من الاجتهاد بخلافها فلا يحوط الجمع بين مقتضاها بالنكوار
 ولا فرق بين الاعي ومن لا بصيرة له وبين غيرهما وان اختلفوا
 في كيفية بذل الجهد لتصيل الظن ومع تعذره بكيفية الجهة
 العرفية ومع فرض تعذرها اولم يعلمها في اي جهة كرر

في القبلة

الصلوة اربعامع سعة الوقت والا فموسعها وان كان
 ينقص منه في الناحية ولو حصرها في جهتين مثلا بالعلم
 كرتها مرتين لا بالظن على الاحوط الذي لا يخلو عن قوة
 ويعتبر في التكوين ان يكون على وجه يحصل مع المقيمين
 بمصوب الصلوة الى القبلة اولى ما لا يبلغ الانحراف معه
 الى اليمين واليسار ويقول على قبلة بلد المسلمين في صلواتهم
 وقبورهم ومعاريبهم اذ لم يعلم بنائها على الغلط اما لو
 بذلك باجتهاده على وجه يقتضي خلاف جهتها فالاحوط
 تكرير الصلوة ولا بد من العلم بانها قبلة البلد فلا يكفي
 خبر الواحد ما لم يفتن بما يفيد الاطمینان بذلك
المبحث الثاني يجب الاستقبال مع الامكان
 في الفرائض اليومية وتوابعها التي منها سجود السهو
 حق الصلوة المعادة احباطا مستقيا وفي غير اليومية
 من الفرائض حق صلوة الجماعة بل فيهما وجب بالعادة
 من النوافل في وجه موافق للاحباط اما التافلة
 فلا يعتبر فيها الاستقبال اذ اصلت حال المشي و
 الركوب حتى في التسبئة ونحوها بخلاف ما لو صليت
 على الارض حين الاستقرار فان الاقوى اعتبار الاستقبال

في احكام الخلل

فيها جئنا بالمبحث الثالث في احكام الخلل من جلي
الى جهة امر بها اللزوم او للضيق ثم تبين خطاؤه بعد الفراغ
فان كان منحرفا عنها الى ما بين اليمين والشمال صحت
صلوته ولو كان في الاثناء مضى منها ما تقدم واستقيا
في الباقي من غير فرق بين بقاء الوقت وعدمه وكذا
الناسي والاحوط الاقوى في الجاهل بالحكم لزوم الاتعا
وان كان منعدا بعتابين المشرق والمغرب اعاد في الوقت
دون خارجه ووجوب القضاء مع الاستدبار لا يخلو
عن قوة والاحوط اجراء حكم الاستدبار بمجرد التعدي
عن المشرق والمغرب وان لم يبلغ النقطة المفاعلة
للقبلة والناسي والجاهل يعيدان في الوقت وخارجه
بتبين الاستدبار ولو ادرك الظان ركعة من آخر الوقت
مثلا فبان له في الركعة الثانية مثلا الخطاء للوجوب للاعادة
فلزوم القضاء مع الاستدبار قوى ومع ما دونه احوط
والاحوط فيهما مع ذلك اتمام ما بهد من الصلوة ولو اخل
بالاستقبال جدا استأنف في الوقت وخارجه وان لم
يقلحش انحرافه المقدم من الثالثة في السجود والساكن
وفي مباحث الاول يجب مع الاخبار مستمي ستر بشرة

في المحلل

العورة في الصلوة وثوابها والنافله وهو الاحوط في
 صلوة الجنائز وان لم يكن هناك ناظر او كان في ظلمة
 ولو بدت العورة كلا او بعضا برح او غفلة او كانت
 خارجة من اول الامر ولم يعلم بها فالا فوى الصلوة لكن
 يبادر الى السترة ان علم في الاثناء والاحوط الاتمام ثم
 الاستئناف خصوصا اذا احتاج سترها لعلم الى زمان
 معتد به ولا يترك الاحتياط اذا اتى ببعض افعال
 الصلوة حال العلم بالانكشاف والا فوى الاعادة لو
 لبى سترها من اول الامر او بعد لتكشف وعورة
 الرجل في الصلوة عورته في النظر وهي الذبر والفضيب
 والانتبان دون ما بين الانتبين والذبر ودون السرة
 والركبة وما بينهما الا انه يستحب ستر ذلك بل هو
 الاحوط وعورة المرنئة في الصلوة جميعها حتى الرأس
 الشعر الا الوجه وهو وجه الوضوء والا اليدان الى
 الزندين وظاهر القدمين الى الشاهين والاحوط ستر
 باطنهما ويجب عليها ستر ثقي من اطراف هذه المستنبات
 مقدمة والامر وان كانت ام ولد او مكاتبة كالحره
 في ذلك وتزبد عليها بعدم وجوب ستر رأسها حتى

في الستة والثمانين

وأي

والمبغضة كالحرة في وجوب ستر الرأس ولا يعتبر ستر
 الصبيته في صحة صلوئها بناء على شرعيتها
 المحصل الثاني في السائر ويعتبر فيه أمور الأول
 الطهارة بل هي شرط في جميع لباس المصلي علما لا يتم به
 الصلوة منفردة على التفصيل المذكور في التفاسات في
 البحث الرابع الثاني الأباحة بل هي شرط في جميع لباس
 المصلي السائر وغيره فلا يجوز في المغمصوب ولو من
 الجاهل بمحرمته أو بإفساده ولو لنسيان له إلا إذا كان
 جهلا بعذر فيه شرعا فلم يعلم بصبيته صحته صلوئه
 كالناسي ولو الغاصب وأن كان الأحوط له بل مطلقا
 الاستيناف كما أنه نلزم الأجرة على كل حال ولو أذن المالك
 لغير الغاصب بل وله أيضا في الصلوة صحت ولو قال أدت
 في الصلوة فيه جاز لغير الغاصب مطلقا أماله فإذا
 حصل الظن المستند إلى حال أو مقال هو جوب ظهوره لا أملا
 في إرادته منه على الأحوط كما أن الأحوط اعتبار الظن
 بإرادته من العموم في ذلك وحمل المغمصوب غير فادح
 إلا أن الأحوط احتياطاً شديداً اجتنابه بل لا يخلو عن
 قوة إذا احتوز المغمصوب بحركات الركوع والجزء الأخير

في الستروالتائر

من الهوى الى التبعود الثالث كونه بل مطلق اللباس مذك
 ما كول اللحم ان كان من جلود ذى النفس ونحوها من
 اجزائها التي تخلها الحياة فلا تجوز في غير المذكي منه
 وفيما كان من الماكول غير ذى النفس اشكال والماء
 من بد المسلم وما عليه اثر استعماله بحكم المذكي فان ظهر
 بعد ذلك انه مهتر لم يعد ماصلا فيه بل لا يبعد
 في المطروح في ارض المسلمين وسوقهم اذا كان عليه
 اثر استعمال يدل على جريان بد المسلم عليه وكذا لا تجوز
 في غير الماكول منه وان ذكى من غير فرق بين ملتم
 الصلوة فيه وغيره وبين الجلد وغيره بل الاحوط هنا
 مساوات الجهل والنسيان لغيرهما في البطالان ولا يبا
 باللبس مما لا تخله الحياة من مأكول اللحم كالصوف
 والشعر والريش وغيرها وان كان مهتر بخلاف
 غير الماكول وان كان مذكى من غير فرق بين اللباس
 وحزنه والاحوط الاقوى ازالة الطاهر من فضلا
 غير مأكول اللحم كالزطوبه ونحوها عدى الانسان
 عن اللباس والبدن وفي المحمول من غير الموكول و
 المنصق بالثوب البدن والملثفت على بعض حشو اللباس

في الستروالشمار

من الشعر مما لا يبعد جزء منه اشكال ولو شك في السائر
بل مطلق الملبوس انه من المأكول او من غير لم تجز الصلوة
فيه على الاحوط ولو شك فيما على اللباس من الزطوبه و
نحوها انها من المأكول او غير فالاحوط ايضا عدم الفرق بينه
وبين المعلوم انه من غير المأكول ولا بأس بالشمع والصل
والحرير المتنجس ودم البق والقمل والبرغوث ونحوها من
فضلات امثال هذه الحيوانات التي لا لحم لها ولا بأس
باللباس بل السائر المتخذ من وبر الخنزير الخالص مما يجوز
الصلوة وكذا جلده وفي مكان من كلب الماء والقدس
اشكال اذا لم يتم خرا عرقا ولا يجوز الصلوة في المغشوش بوبر
الارانب والثعالب وغيرهما مما لا يجوز الصلوة فيه فضلا
عن وبر الثعالب والارانب الخالص ويجوز الصلوة في وبر
التنجات وجلده بخلاف الفئك والتمور والحوامل الخواصة
الترابع ان لا يكون بل ومطلق اللباس ولو حلت كالحائض ونحوه
من الذهب للرجال في الصلوة وغيرها والا فواجب اجتناب
المحرم به والمذهب بالتمويه والطلي والبرج نعم لا بأس
بالحوامل منه مطلقا وكذا لا بأس بالصلوة فيها جاز فعلم
فيه كاستيف وانجس وان اطلق عليها اسم اللبس لكن لا

في السترو والشائر

الاجتناب الخامس ان لا يكون بل مطلق اللباس عدى ما
 لا يتم به الصلوة حريرا محضا للرجال بل لا يجوز لبسهم
 غير الصلوة ايضا نعم لا بأس به في الضرورة كالبرد ونحوه
 حتى في الصلوة ولا بأس بالمجول وما لا يعد لبسا كالأفراش
 والركوب والندثر على تأمل في الألفاظ ونحو ذلك
 في حال الصلوة وغيرها والممنهج بما نخل الصلوة به
 من جاحجه عن اسم الخلوص وكذا لا بأس بالكف به
 ورفق الثوب والثوب المنسوج طرايق بعضها حرير
 ونحوه ما لم تزد على أربعة أصابع وفي الزائد أشكال
 البحث الثالث لا يعتبر في الستر كيفية خاصة
 ويجزى ولو كان بالحشيش ونحوه مع الاختيار وان كان
 الأحوط خلافه أما الستر بالطلي بالطين فلا يجزى
 كذا ستر الدبر بالاليتين والقبل بالهدبن نعم فلو لم يجد
 حينئذ ساترا للصلوة سقط وجوب الستر فوصل على
 عاريا صلوة المختار ان امن المطلع المحرم وان امكنه طلي
 عورته بالطين ونحوه او وضع يده على عورته وجب
 على الأقوى وان لم يجد الطين فالأحوط له الجمع بين صلوة
 المختار فيركع ويسجد وبين الصلوة بالإيماء للركوع والتجود

في مكان المصلي

ومع عدم امن المطلاع المحرم يصلي جالساً ويؤمى للركوع والتجود برأسه ويبتغي ان يجعل ايماء التجود اخفض من ايماء الركوع المبحث الرابع لا يجب الستر من تحت نعم لو كان واقفاً على طرف سطح او شباك مثلاً على وجه ترى عورته لو نظر اليها فالأحوط والأقوى التستر وان لم يكن تحتها ناظر محرم ويكره في اللباس امور تعرف في محالها المفقعة الرابعة في مكان المصلي وفيه حبش الأول كل مكان يجوز الصلوة فيه الا المغصوب للعالم بغصبته الحار غاصباً كان او غيره فريضة كانت الصلوة او نافلة دون الجاهل والمضطر كالمجوس بباطل ومخو بل والناسي وغيرهم من لم يحرّم عليه المكث فيه في تلك الحال من غير فرق بين الغاصب وغيره ولو اعتقد غصبه فصلّى ثم انكشف الخلاف بطلت صلوة بخلاف العكس والجاهل بالضرورة والبطلان على وجه لا بعد ربه كالعالم على اشكال في الجاهل بالضرورة بالجهل المرتكب احوط ذلك وغصب المنفعة كغصب العين بل لو تعلق بالعين حتى تحجب مانع من تصرف الغير بالمحجر فصلّى فيها غصباً بطلت صلوة ولو غصب من آخر حتى سبق في

في مكان المصلي

المشركات كالسجود ونحوه فالأحوط الذي لا يخلو عن قوة
اجتنابه والمراد بالمكان الذي يبطل الصلوة بنصبه
ما استقر عليه المصلي ولو بوسائل وما مشغله من الفضل
في قيامه وركوعه وسجوده ونحوها فلا فساد في الصلوة
تحت التسقف المغطى بل وفي الخيمة المغطى به
لا غضب مع نص له الأذن في ذلك على الأذن أو كان
هناك شاهد حال كالمضائف والرباع ونحوها ما لم
الكرامة أو قطع بالرضا ممن يعتبر رضاه بل الظاهر
عدم الغضب في كل ما جرت السيرة والطريقة على
فعل ذلك فيه من غير بحث عن مال الكرامة وأنه مولى
عليه أو لا كما لا راضى المتسعة ونحوها بل وإن علم كونه
مولى عليه بل الظاهر كون السيرة على ذلك في المتسعة
اتساعاً عظيماً بحيث ينعذر أو ينعتري على الناس اجتناباً
حق لو علمت الكرامة المبحث الثاني لا يترك
الأصطباط باجتناب كل من الرجل والمرأة أن يكونا متصليين
حال صلواتهما أو تكون المرأة منقذة ما لم يكن بينهما
حائل أو مسافة عشرة أذرع فلو صلتا بدونهما مع
العلم أعاد صلواتهما إن اقترنا في افتتاحهما ولا أعاد

فِيمَا كَانَ الْمُصَلِّ

الْمُنَافِر بِالْأَفْتِنَاحِ وَالْمَدَارِ عَلَى الصَّلَاةِ الصَّحِيحَةِ كَوَلَا الْحَا
 الْمُبْجَثِ الثَّالِثِ بَعْضُهُ فِي مَسْجِدِ الْجِيَهَةِ مَضَافًا إِلَى
 مَا عُرِفَتْ مِنْ أَعْيَانِ لُجَاهِهَا وَاجْتِنَابِ الْمَشْتَبِهِ بِالْخُصِ
 مَعَ الْأَخْصَارِ أَرْضًا أَوْ بِنَانًا أَوْ قِرَاطًا سَادُونَ مَا عَدَاهَا
 وَالْمُرَادُ بِالْأَرْضِ مَا يَصُحُّ التَّهْتِمُ بِهِ مِنْهَا وَقَدْ عُرِفَتْ فِي بَابِ
 مَفْعَلًا نَعَمْ لَا فَرَقَ هُنَا بَيْنَ الثَّرَابِ مِنْهَا وَغَيْرِهِ وَإِنْ فَلْنَا
 بِالْفَرَقِ وَالْثَرَابُ فِي بَابِ التَّهْتِمِ وَأَمَّا النَّبَاتُ فَيُجَوِزُ عَلَى
 غَيْرِ مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ مِنَ الْمَأْكُلِ وَالْمَلْبَسِ مِنْهُ فَلَا يَجُوزُ
 التَّجَوُّدُ عَلَى الْمَطْبُخِ وَالْمَحْجُوزِ وَالْمَجْرُبِ الْمُعْتَادِ أَكْلَهُمَا كَالْخُطَّةِ
 وَالشَّعْبِ وَنَحْوِهَا وَالْبَقُولِ الْمَأْكُولِ وَالْفَوَاكِهَ وَإِنْ لَمْ يُضَلَّ
 إِلَى زَمَانٍ تَوَكَّلَ فِيهِ وَلَا بِأَسْبَغِ الْمَأْكُولِ كَالْخُطَلِ وَالْخُزْنِ
 وَنَحْوِهَا وَكَذَا لَا بِأَسْبَغِ الْبَتْنِ وَالْفَصِيلِ وَنَحْوِهَا وَأَيُّوْكَ
 عِنْدَ الْمُخَصَّصَةِ أَوْ عِنْدَ بَنِي النَّاسِ وَأَمَّا عَقَابُهَا لِأَدْوِيهِ
 فَيَمَّا يُوْكَلُ مِنْهَا شَائِبَةً وَلَوْ فِي حَالِ الْمَرَضِ أَشْكَالَ الْخُصَا
 فَيَمَّا أَعِنْدَ الْأَكْلِ فِي ذَلِكَ الْحَالِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا يَجُوزُ التَّجَوُّدُ
 عَلَى مَا يَنْبَغُ عَلَى وَجْهِ الْمَاءِ وَالْكَلَامِ فِي الْمَلْبُوسِ كَالْكَلَامِ
 فِي الْمَأْكُولِ فَلَا يَجُوزُ عَلَى الْفُطْنِ وَالْكُنَانِ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَنْفُذْ
 أَوْ يَنْجَابِلَ الْأَحْوَاطِ اجْتِنَابُهَا قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى اسْتِعْدَادِ

في المسجّد

الغزل نعم لا بأس بالخشب والورق ونحوه منهما أو
من غيرهما وكذا الخوص مما لم يكن معدلاً اتخذ الملائكة
المعاداة وفي السجود على الفنب اشكال فالاختيار
لا يترك وأما الفراطس فيجوز السجود على المستحي به
وإن كان فيه بعض أجزاء التورة ألا أن في المتذنبين
الحريه اشكالاً فالاختيار لا يترك ويراعى في صحة
السجود على المكروب منه كون الكتاب صبغاً أو جرمًا
يصح السجود عليه والأفضل في السجود الأرض وأفضلها
التربة الحسينية ولو لم يجد شيئاً من الثلاثة أو لم يتمكن
من السجود عليه لحرا أو برد أو تفتت ونحو ذلك فلا بأس
الذي لا يخلو عن قوة السجود على توبه الفطن والكان
ثم على المعادن الأرضية كالفضة والذهب ونحوه ثم على
الكف ولا يجوز السجود على الوحل الذي لا يحصل معه
الجهة التمكن الواجب في السجود عليه بخلاف ما يحصل
معه التمكن المذكور فانه يسجد عليه جهنم وإن
وجبت عليه إزالة الملطخ منه بحمل السجود عند
السجدة الثانية إذا كان حاجباً ومثله التراب الذي
يلصق بالجهة ولو لم يجد إلا الطين الذي لا يمكن

في مكار المصلي

الاعتماد عليه بتجدد عليه واضعاً اليه من غير اعتماد
 ولو كانت الأرض ذات طين بحيث يتلطح بدنه وشبابه
 لو صلى فيها صلوة المختار جاز له الصلوة مومناً للوجود
 والأحوط الأقصر في ذلك على صورة المشقة والضيق
 عرفاً بالناظر المفروض المبحث الرابع عشر في مكان
 الفريضة كونه فاراً على وجه لا يثبت استقرار الواجب على
 المصلي فيه فلو صلى اختياراً في سفينة أو على حيوان أو
 بيد أو سريراً ونحو ذلك بطلت صلواته مع فوات الاستقرار
 الواجب أمّا إذا لم يثبت بل كان يصدق عليه أنه مطمئن
 مستقر فانه نصح الصلوة حينئذ أمّا السفينة السائرة وفيها
 فالأحوط ترك الصلوة فيها ولو مع استيفاء الأفعال والشروط
 وإتمام الأضطرار فلا بأس بالصلوة على الدابة ونحوها مراعياً
 للاستقبال بما أمكن من صلواته ويصرف إلى القبلة كلما
 انحرفت الدابة مثلاً وإن لم يتمكن إلا على الاستقبال في بكيرة
 الأحرام أقصر على ذلك وإن لم يتمكن منه سقط الاستقبال
 من رأس والأحوط تحوير الأقرب فالأقرب إلى القبلة بل
 لا يخلو عن قوة إذا تمكن من ما بين المشرق والمغرب وكذا الكلام
 في ركاب السفينة والمشي وغيرهم من المضطرين المصلين

في مكان المصلي

الأولى عدم صلوة الفريضة اختياراً في جوف الكعبة ولا على سطحها بل هو الأحوط ويجب في الصلوة عليه ابراز ثمة منه للسبق له ولا اشكال في جواز التافلة مطلقاً والعزلة مع الاضطرار ولا يترك الاحتياط بان لا يتقدم حين الصلوة على قبر معصوم بل ولا يهاذ به على وجه يكون مساوياً له الامع الحاجب المانع الزافع لسوء الادب السارسين تكره الصلوة في الحمام والمزبله والمجزره والموضع المعد للختل ويثبت للمسكرومعاطن الابل ومرباط الخمل والبغال والحمير والبقر والغنم بل في كل مكان مستقذر وفي الطرق وان اضرت حينئذ بالماء حرمته وبطلت وفي مجاري المياه والارض التبخرة او تكون بين يديه نار مضره ولو سراج او تمثال ذي روح او مصحف مفتوح او كتاب كذلك او يصلي على القبر او يكون في قبلة قبر وكذا بين القبرين فضاء عدا او في المقبره نعم ترتفع الكراهة في الاخيرين بالمحائل المحوطة جلولته او يبعد عشرة اذرع وهناك مكرهات اخرى مذكورة في محالها المبحث الثامن تسحب الصلوة في المساجد وافضلها اربعة المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه واله وسلم ومسجد

في مكان المصل

الكوفة والمجد الأقصى والأول افضلها والأفضل للنساء
 الصلوة في بيوتهم وافضلها بيت الخرج وكذا استحب الصلوة
 في مشاهد الأئمة عليهم السلام المقدمة الخامسة
 في الأذان والأقامة وفيهما مباحث الأول هما مستحبان مؤكدا
 للصلوة الحسن الأما سنعرف ان شاء الله تعالى اداء وقضاء
 سفرًا وحضرًا في النقص والمرض للجامع والمنفرد للرجل والمرأة
 وان اشد تأكيدًا لهما الاداء والجمهورية من الفرائض وخصوص
 المغرب والغداة واشد تأكيدًا لهما الإقامة خصوصًا للرجال
 نعم يهبط الأذان للعصر من يوم الجمعة اذا جمعت مع الصلوة
 فيه ولو كانت ظهرًا عند استصحاب الجمع والعصر يوم عرفة
 فيها اذا جمعت مع الظهر في وقت الجمع والعشاء في ليلة
 المزدلفة كذلك والعصر والعشاء للسنة واحدة التي
 يجمعها مع الظهر والمغرب وكذا غيرها من يسقط للملح
 كالمسلس ونحوه في بعض الاحوال ويهبطان معًا بقبام
 البعض في جماعة المعتد بها عن الحاضرها والغائب اذا
 اناها قبل التفرق عن موضع الصلوة سواء قصد الاثنان اليها
 او احدى جماعة معها او مع غيرها او فرادى اتحد فرضهما
 ام لا بعد الاشتراك بالاداء اما مع الاختلاف في الاداء والقضاء

في الأذان والأقامة

في الأذان والإقامة

عن النفس والغيب فعدم السقوط خصوصاً في الأخير ^{مخلو}
 عن قوة ويعتبر في السقوط اتحاد المكان عرفاً واختصاصاً
 حكم السقوط هنا بالمسجد لا بخلو عن قوة ويلحق بغيره لما
 الأعراض عن الصلوة وتعقيبها وبقي كون السقوط عزيمة
 لا رخصة وهو الموافق للاحتياط المبحث الثاني فصول
 الأذان ثمانية عشر التكبير أربعاً ثم الشهادة بالتوحيد ثم
 بالرسالة ثم تحي على الصلوة ثم تحي على الفلاح ثم تحي خير
 العمل ثم التكبير ثم التهليل كل فصل مرتان وكذلك الأذان
 إلا أن فصولها أجمع شئ شئ إلا التهليل في آخرها مرة و
 يزار فيها بعد المحتللات قبل التكبير فقامت الصلوة
 مرتين فتكون فصولها حينئذ سبعة عشر فصلاً ثم يستحب
 الصلوة على عهد والده من عند ذكر اسمه الشريف وأكمال
 الشهادتين بالشهادة لعلي بالولاية وأمر المؤمنين في الأذان
 وغيره المبحث الثالث في شرائطها فمنها النية ابتداء و
 استدامة كغيرها من العبادات فالمعتبر فيها بعد القيمة
 تعين الغرض مع الاشتراك ومنها العقل والإسلام بل
 والإيمان ويجزئ المبتدئون الإقامة على الاحوط و
 لا يبعد بأذان النساء لغيرهن والمحرم بل الاحوط عدم

في الأذان والأقامة

الأعذار له أيضا ومنها الترتيب بينهما وبين فصولهما
فمن قدم الأقامة محمداً ونسباً أعادها ما لم يدخل في الفرض
وكذا من قدم بعض فصولها على الآخر أو تركه محمداً أعاد عليه
وعلى ما بعد بحيث يحصل الترتيب كما سمعت مثله في الوضوء
وحكمهما في الشك كغيرهما من الأتيان بالمشكوك فما بعده
قبل تجاوز المحل وعدم الالتفات بعده وبالأقامة تجاوز
محل الأذان فلا يلتفت إلى الشك في أصله أو في فضوله
بل بقوى أن كل فصل منهما يتجاوز به محل ما قبله ومنها
المولات بينهما وبين فصولهما وبين الصلوة فلو أدخلها
على وجه لا يعد من المولات في عرف الشرح بطل ومنها
الآتيان بهما على العربية فلو ألحق بشيء منهما بطل ومنها
دخول وقت الفرض فلا يعقبان مع التقدم كلا أو بعضاً
في صورة صحة الفرض كما إذا دخل عليه الوقت في الثانية و
لا بعد جواز تقدم الأذان قبل الفجر للإعلام الذي يفارق
أذان الصلوة بعدم اعتبار اتصاله بها وعدم جواز
تأخيرها عن أول الوقت بخلاف إذا نها المبحث الرابع
يستحب في الأذان الطهارة من الحدث والقيام والاستقبال
وعدم الكلام في خلا له بل بقوى كراهته وأما الأقامة

في الأذان والإقامة

فنشترط فيها الطهارة ويتأكد ما ذكر بعد ما خصوصاً
 كراهة الكلام بعد قول قد قامت الصلوة إلا فيما يتعلق
 بالصلوة كنفذهم امام أو تسوية تصف ونحو ذلك بل
 لهج الحادتها ويتأكد فيها أيضاً ما في ما يعتبر في الصلوة
 كالاستقرار ونحوه ويستحب فيها أيضاً التسكين في
 أو آخر فصولها مع التأني في الأذان والمحد في الإقامة
 على وجه لا ينافي قاعدة الوقف والإفصاح بالالف والهاء
 من لفظ الجلالة ووضع الأصبعين في الأذنين في الأذان
 ومدا الصوت فيه ورفعها إذا كان ذكر أو يستحب الرفع
 أيضاً في الإقامة ألا أنه دون الأذان وهناك مستحب
 آخر من حيث الفصل بينهما وحكاية الأذان المذكورة
 في محلها البحث الخامس في أحكامهما من ترك الأذان
 والإقامة عمداً فضلاً عن أحدهما حتى أحرم للصلوة لم يجر
 له قطعها واستنبأ فيها نعم إذا كان ذلك عن نسيان
 جاز له القطع ما لم يركع حال الذكر دون ما إذا عزم على
 الترك زماناً معتداً به أو بقي متردداً كذلك ولا نسيان
 الأذان وحده بل ولا الإقامة وحدها على الأحوط
 ولا نسيان بعض فصولها وشرائطها على الأحوط

في شرايط الصلوة

المقدمة السادسة ينبغي للصلي احضار تمام قلبه تمام
 الصلوة في اقوالها وافعالها فانه لا يحسب للعبد من صلواته
 الا ما قبل عليه وانها العود للذين ان قبلت قبل ما سواها
 وان ردت رد ما سواها فينبغي له الخضوع والخشوع وان
 يصلي صلوة مودع يجدد فيها التوبة والا نابة والاستغفار
 ويقوم بين يدي ربه قيام العبد الذي لا يبين بين يديه مولا
 فيشغل فكره في جميع احواله في طاعة مولا ويندبر ويقول
 وانت لمن ينادي ولين يسئل وانت صادق في مقالته بقرائنه
 اياك نعبد واياك نستعين فلا يكون عابدا لهواه ولا مستعينا
 بغير الله بل يكون باطنه موافقا لما يظهره من العبودية في
 الركوع والتجود وغيرها فلا يستحي من يصلي وقلبه
 مشغول بامور الدنيا حيث لم يعامل مولا معاملة اقل من
 مخاطبه من زوجة وغيرها من يحضر تمام قلبه عند
 مخاطبه فليبدل الانسان جهده في التجنب فيها عن كل
 النفس والتفكير في امور دنياه وليجذر كل الحذر من مكاشاة
 الشيطان وخداعه ومن جعلها تشكك العابد في عبادته
 وشغله عن التوجه اليها ومن جعلها ادخال العجب في نفسه
 حتى يحرمه قبول عبادته ومن حوّل الصلوة حبس الزكوة

فأفعال الصلوة

والحقوق الواجبة والنذور والآباق والحسد والكبر
 الغيبة وأكل الحرام وشرب المسكر وغيرها قال الله تعالى
 إِنَّمَا يَنْقِضُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ فَمَّا إِلَيْهَا قِيَامٌ وَغَبٌّ إِلَى مَنْجَا
 مَوْلَاهُ وَالْمُسْتَعْلَى إِلَيْهِ عَلَى مَكِينَةٍ وَوَفَارٍ وَأَبَاكَ وَالْقَبَا
 إِلَيْهَا كَسَلًا أَوْ لَاهِبًا فِيهَا أَوْ مُسْتَعْجِلًا أَوْ مُدَافِعًا لِلْبُيُوتِ
 الْغَائِطُ وَاجْتَنِبْ كُلَّ مَا يَنَاقِي خُضُوعَهَا أَوْ يَعْذِيبُهَا
 أَوْ يَنَاقِضُهَا فِي الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ أَوْ يُشْعِرُ فِيهَا بِالتَّكْبَرِ وَ
 الْغَفْلَةِ عَنْ اللَّهِ الْمَقْصِدُ الثَّانِي فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ
 وَهِيَ وَاجِبَةٌ وَمُسْنُونَةٌ وَأَصُولُ الْوَاجِبَةِ بِإِضَافَةٍ
 النَّبَتِ إِلَيْهَا أَحَدُ عَشْرَ نَبْتٍ وَتَكْبِيرُ الْأَحْرَامِ وَقِيَامٌ وَرُكُوعٌ
 وَسُجُودٌ وَقِرَاءَةٌ وَذِكْرٌ وَتَهْنِئَةٌ وَتَسْلِيمٌ وَتَرْتِيبٌ وَ
 مَوَاقِفٌ وَتَتَبُعُهَا وَاجِبَاتٌ وَمُسْنُونَاتٌ كَمَا تَعْرِفُهُ
 فِي التَّفْصِيلِ وَالتَّكْبِيرِ وَالثَّلَاثَةِ الَّتِي بَعْدَ أَرْكَانِ
 لِلصَّلَاةِ بِمَعْنَى بَطْلَانِهَا بِهَا زِيَادَةٌ وَنَقْصَانُ عَمَدًا وَ
 سَهْوًا وَكَذَلِكَ النَّبَتُ إِلَّا أَنَّهُمَا شَرْطُ الْأَجْزَاءِ وَالزِّيَادَةُ فِيهَا
 غَيْرُ مُتَصَوَّرَةٍ أَوْ غَيْرُ فَادِحَةٍ أَمَّا بَاقِي الْوَاجِبَاتِ فَهِيَ كَالْوَاجِبَاتِ
 فِي الْبَطْلَانِ بِزِيَادَتِهَا وَنَقْصَانِهَا عَمَدًا دُونَ السَّهْوِ
 يَنْخَصِرُ الْبَحْثُ فِي الْمَقَامِ عَشْرَةَ فُصُولٍ الْأَوَّلُ النَّبَتِ وَهِيَ

كتاب الصلوة

كما عرفتها قصد الفعل بعنوان الأمثال للمنع وهو المراد
 من نية القربة وذلك إما لأهليته أو شكر النعمة
 أو طلب الرضاء أو خوفاً من عقابه أو رجاء لثوابه أو غير
 ذلك من المفاصل التي تكون دافعاً للطاعة والعبادة أو
 الأحرط عدم قصد التوصل بطاعة الله إلى الأمور الدينية
 وإن كان الأقوى القصّة إذا قصد حصول المطلب الذي هو
 بسبب القربى الحاصل من تلك العبادة لأحصوله من باب
 الخاصية المترتبة على بعض الأفعال من دون توسط القربة
 ولا يعتبر فيها غير الإخلاص وغير التعبد مع تعدد
 المكلف فلا يجب نية الوجه من وجوبه لو نذر ولا
 الأداء والقضاء ولا القصر والأتام ولا غير ذلك إلا مع
 توقف التعبد عليها ولا يجب فيها الإختار وهو الحديث القلي
 والتصور الفكري بل يكفي فيها الداعي وهو الإرادة المؤثرة
 في وجود الفعل المنبثقة عما في نفس من الغايات على وجه
 يخرج به عن الساهي والغافل ولا يجب عليه تصور الصلوة
 تفصيلاً بل يكفي لإجمال ولا يحد مع نية الوجوب فيها اشتغالها
 على المسند وبأن لا يحتاج لها إلى تجديد نية ولا إلى ملاحظتها
 في ابتداء الصلوة بل تكفي فيها نية الصلوة نعم لا بد من نية

كتاب الصلوة

جملة الصلوة أو الأجزاء على وجه مرجح ^{الصلوة} ولو نوى كل جزء
 باستغفاله غير ملاحظ فيه الجزئية التي يلزمها نية الجملة
 لم ينصح ولو نوى الصلوة من لا يحسنها وآخر حوله يعلم أولاً
 فأولاً فلا بأس ولا يعتبر في النية اللفظ بل الأحوط تركه
 في نية الصلوة وإن كان الأقوى الصفة معه في غير الركعات
 الاحتياطية والقيام في ابتداء النية أو في انتهاء الصلوة أو
 في اجزائها الواجبة أو المندوبة مبطل لها والأحوط في
 الأجزاء المندوبة التي لا توجب الفساد من جهة أي
 الإتمام ولا عادة ولو كان ملاحظاً يتعادل لو حصل في أوها
 كالسجدة والجماعة ونحوها بطلها نعم لا يبطل بالقيام
 المتأخر وإن حرم وكلما فاق الأخلاص بالعبادة بطلها
 لو ضم إليها بعض الغايات اعتبر في غير التامة إن يكون
 ضمها تبعاً وكذا في التامة على الأحوط أو كون كل من
 الغائبين علّة قائمة في نفسها التحصيل موردها ووفت
 النية عند تكبير الأحرام والأمر فيه سهل بناء على
 ما عرفت من أنها الداعي المذكور ونجّب فيها الاستدلال
 بمعنى عدم خلوص شيء من أفعال الصلوة عن النية نعم لو ورد
 في بطلان صلوة لعروض شيء من مبطلاتها وعدم من

كتاب الصلوة

بهذا الترتيب ولو نوى الخروج من الصلوة بعد النية الصحيحة
وعدل عنه إليها قبل أن يفعل المنافي أو شيئاً من أفعال
الصلوة فلا يترك الاحتياط بإتمام الصلوة واستئناها
وكذا لو ترتب بين القطع وعدمه أو نوى في الركعة الأولى
الخروج في الثانية مثلاً أو علق الخروج على أمر يمكن كدخول
شخص ودخل أو نوى المنافي ولو نوى صلوة فذكر صلوة
أخرى سابقة عليها عدل بنية من اللاحقة إلى السابقة
سواء كانا مؤديتين كان بدخل في العصر والعشاء وهذا كالأظهر
أو المغرب ومقتضيتين كن عليه مفضيتان سابقة ولاحقة
ونوى اللاحقة ومفضية ومؤداة بان دخل في المؤداة و
ذكر المفضية كل ذلك ما لم يتجاوز محل العدول كان تكون
السابقة شائبة وقد كع الثالثة اللاحقة مثلاً فأنه يهتمها
حينئذ وبأنى بالسابقة أما إذا لم يبلغ الركوع المذكور عدل
ولو بان يهدم القيام ولبس العدول فرضاً آتياً المترتين
المؤدتين كالظهرين والعشاءين والمفضيتين مع وجوب
الترتيب بينهما اتقاً من المؤداة إلى المفضية فعلى النيب
ولا يعدل من مفضية إلى المؤداة فلو دخل في فائس ثم ذكر
في شأنها حاضرة ضاق وقتها أبطأها واستأنف الحاضرة

كتاب الصلوة

ذكر

ولا يجوز العدول عن فرائض الصلوة الى مثلهما في غير محل
 وبكفي في العدول بجزء ينشد ولو عدل حيث لا يجوز العدول
 بطلنا معا ولو شك في ما في يده ان يقرأها فليقرأ او عصرا
 مثلا بنى على التقى فام اليها فان لم يعلم وامكن العدول على
 والابطلت صلواته ولو قام لصلوة الظهر مثلا فسبق لها
 او خيالها خطورا الى العصر بنى على التقى فام اليها
الفصل الثاني في تكبير الاحرام وفيه جتان الاول
 هي ركن تبطل الصلوة بنفسها عمدا او سهوا وكذا بنواؤها
 فاذا كبر لا افتتاح او لا ثم زاد ثابته له عمدا او سهوا بطلت
 الصلوة واحتاج الى

ثالثه فان اطلها كذلك احتاج الى خامسه وهكذا تبطل
 بالشفع وتصح بالونز وصورتها الله اكبر ولا تغفد الصلوة
 بدونها وان كان يمراد منها من اللفظ العربي فضلا عن
 غيره بل ولا بها ملحونة في المادة او الاعراب او اخراج
 الحروف من غير محرجة او ناقصة ولو حرفا او زائدا كذلك
 ولو المنولد من اشباع هاء لفظ الجلالة او فتح هذه اكبر
 او بآنة على وجه يخرج به عن صدق اسم التكبير عرفا
 او معتبرا بنيتها او نارا كالمواالات بين حروفها او غير ذلك

في تكبيره الآخر

ما يغتر بهنّها ولا حوط الذي لا يخلو عن قوة عدم وصلها
 بما قبلها من لفظ الدعاء أو النية بل يقف عليه ويبتدئ
 بها كما أنه لا يترك الاحتياط بالوقف على التراء من أكبر
 والاحوط عدم المذوّك والاشباع للهجرة والباء وإن لا يترك
 تقسيم اللام والتراء وإن كان الأقوى الجواز إذا لم يكن بحيث
 يخرج به عن القانون العربي الجائز في مثاله ويجب فيها
 القيام التام فلو تركه عمدا أو سهواً بطلت بل لا بد من تقيد
 عليها مقدّمه من غير فرق في ذلك بين المأموم الذي
 أدركه الإمام وأكعاه غيره بل ينبغي له التريص في الجملة
 حتى يعلم وقوع التكبير ناقضا والاحوط كون الاستقرار
 كالقيام في البطلان بترك حال التكبير عمدا أو سهواً ويجب
 امتزانها بالنية على حسب ما قدّمنا ولا مرفق سهل
 لما قدّمنا من أنها عبارة عن الداعي ويجب تحقق التلفظ
 بها ويجب تعلّمها على من لا يحسنها ولا يجوز له الدخول
 في الصلوة قبل الضيق مع رجاء النعم والآخر من الذي
 لا يستطيع أن ينطق بها صحه يافى بها على قدر الإمكان
 فإن عجز عن النطق أصلا فقد قلبه بعناها وأشار إليه
 بيده ولسانه وموئده على حسب ما يبرز غيرهما من فساد

كتاب الصلوة

المبحث الثاني يستحب اضافة ستة تكبيرات اليها ليكون المجمع
سبعاً وهو اخصو الفضل ودونه الخمس ثم الثالث نعم يستحب
له الاثنان بعد احرام الصلوة بجميع تكبيراتها وهي عدا تكبيرة
الاحرام في القصر احدى عشر والمغرب ستة عشر والرباعية
احدى وعشرون والافضل الدعاء بالمأثور بين تكبيرات المخرج
وله نعين تكبيرة الاحرام من ابتها شاء والاولى اخبار الاخيرة
ويستحب الجهر بها للامام بخلاف الست فانه يستحب الاخفات
فيها ويستحب رفع اليدين بالتكبير الى الاذنين ودونه الى الجاهل
الوجه ودونه الى الفخر مبنيء بابتدائه ومنهها بانتهائه ولا يلز
الانطباق على التدقيق ولا ينبغي ان يتجاوز بها الاذنين نعم ينبغي
ضم اصابعهما والاستقبال بباطنهما القبلة ولا فرق في استقبال
الرفع في التكبير بين الواجب منه والمستحب الفضل الثالث
في القيام وفيه بحثان الاول القيام ركن في تكبيرة الاحرام
التي تفارنها النية كما عرفت وفي الركوع على معن وقوع
الركوع عنه فمن اخل فيها عدا او سهواً بطلت صلوته
وواجب غير ركن حال القراءة تبطل به مع الاخلال
عدا لسهواً وفي غيرها لما وقع فيه من الوجوب والتد
والركنية وعدمها وليس بواجب اصلي الا ما كان قبل

كتاب المصلاة

الركوع وما كان بعد والركن منهما الأول والمراد
 بالقيام الاعتدال والانتصاب بحسب حال المصلي و
 لا بأس بغبر الفاحش من التفحج ويجب فيه الوقوف
 على الرجلين فلا يجرى على الواحد بل الأحوط كونه على
 القدمين ولا يجب تسوية الرجلين في الاعتماد ويجب
 فيه الاستقلال مع الاختيار فلو صلى مستنداً بمجد بطك
 صلونه بل الأحوط الذي لا يخلو عن قوة الإعادة حال
 السهو فيما كان ركناً نعم لا بأس مع الاضطراب فصي
 معتمداً على إنسان أو غيره وإن توقف على استئذان ^{بعض}
 عليه أو شرائه وجب مقدماً ذلك على الفعود وعلى
 التفحج الفاحش والاختناء والمهل لأحد الجانبين وغيرها
 مما يخرج به عن اسم القيام ولو انحصرت القدرة فيها
 قدم الأقرب إلى القيام فالأقرب ولو تعذرا القيام في
 الكل أو البعض حق ما كان منه بصورة الركوع صلى
 من جلوس وكان الانتصاب جالساً بدلاً عن القيام
 فيجوز فيه حينئذ جميع ما سمعته في القيام حتى الاعتقاد
 وغيره ومع تعذره صلى مضطجاً على الجانب الأيمن
 كهبة المدفون ومع تعذره فعلى الأيسر عكس الأول

كتاب الصلوة

فان تعذر صلى مسئلتها كنهه المحض يومياً للركوع و
 التجرد مع تعذرهما عليه برأسه فان تعذر فبالعينين
 وليجعل إيماء برأسه للجلوس واخفض منه للركوع
 كما أن الاحوط الذي لا يخلو عن قوة زيادة غمض
 العين في الإيماء بها للجلوس على غمضها في الإيماء للركوع
 والاحوط وضع ما يفتح السجود عليه على الجهة و
 الإيماء بالمساجد الأخر أيضاً ومع تعذر هذه المراتب
 صلى كيفما قدر ولكن يتحرى اقرب الأحوال إلى الكيفية
 المختار والآل لم يضطر على الاحوط و

لو قدر على القيام في بعض الصلوة وجب عليه ان يقوم
 بقدر مكنه فاذا تجدد العجز جلس مراعيًا بذلك
 ترتيب الصلوة ونظامها فمقوم للفراسة وان علم بعجزه حال
 الركوع مثلاً ولو عجز عن الركوع والتجرد دون القيام فقام
 واوى اليهما والاوى له الجلوس لإيماء السجود ولا يخلو
 وجوب المقدور من الاختاء عن قوة ولو دار امره بين القيام
 وموباو الجلوس راعيا أو مساجداً ونحو ذلك من صور التقاض
 فنهى اشكال والاحوط الجمع بين الصلوة ولو تجدد العجز
 في أثناء الصلوة او القدرة عمل بمقتضى كل منهما كما لا بد من

كتاب الصلوة

المبحث الثاني يستحب في القيام اسدال المنكبين وارساء
اليدين واضعا كفيه على فخذه مقابلا بهما ركبتيه ضامما
لاصابعهما والنظر الى موضع سجوده واستواء الخروفا
الظهر في الانصباب والرجلين في الاستقرار وصف القدمين
موجها باصابعهما الى القبلة مفرقا بينهما والشيتر افضى
الفضل ويستحب للجالس بدل القيام جلوسا لفرضا حال
قراسته بان يرفع فخذه وساقه وثني الرجلين حال الركوع
كما انه يستحب له التوركيبين السجدين وحال التشهد
الفصل الرابع في القراءة وفيه بحثان الاول يجب في
الركعة الاولى والثانية من الفرائض قراءة الحمد ثم سورة
كاملة غيرها عن غيرها وان رخص له في الاقتصار على الحمد
في المرض والاستعجال بل قد يجب مع ضيق الوقت والخوف
وهوها من افراد الضرورة ولو قدمها على الحمد استأنف
الصلوة ولو كان سهوا فان ذكر قبل الركوع اعادها وبعدها
بعد الحمد الاولى اعادتها نفسها ولا يجوز قراءة احدى سور
العزائم فلو قرع معامدا ولو بعض السورة بل البسملة او شيئا
منها استأنف الصلوة ولو قرئها او شيئا منها ساها وذكروا
في المحل وغيرها واخر السجود ان قرأ آية الى ما بعد الفراغ

كتاب الصلوة

والأحوط فيما لو ذكر بعد قراءة آية التمجيد تمام سورتها
وقراءة سورة أخرى بنية القرية المطلقة لا بنية الجزئية
ولا بأس بقراءة العزائم في النافلة فيسجد حينئذ في اثباتها
والأقوى اتحاد سورة والضحى والم نشرح وكذا الم نزل ولا بد
فلا يجزى في الصلوة إلا جمعها مترتين متتابعين
بينهما على الأحوط وأحوط من اجتنابهما والبسملة جزء
في افتتاح كل سورة الأبرار والأقوى لزوم تعيين
السورة حال البسملة فلو قرأ البسملة مرديبين سورتين
أو أكثر أو بنية سورة فضم إلى البسملة غيرها بطلت و
أبطلت الصلوة ولو جرى على لسانه بسملة وسورة اجزأ
والأحوط الذي لا يخلو عن قوة ترك القرآن بين سورتين
ويجب على العالم من الرجال الجهر بالقراءة في الصبح والي
المغرب والعشاء والاختفاء في ماعدا البسملة في الظهر
في غير صلوة الجمعة أو ظهر يومها والأحوط الاختفاء
فيهما أيضا من غير فرق فيما ذكرنا بين الإمام وغيره فمن
عكس عامدا بطلت صلوة بخلاف الناسي والجاهل بالحكم
من أصل غير المتنبه للسؤال بل لا يعبدان ما وقع منهما من
القراءة بعد ارتفاع العذر في الاثنا ونعم الجهل ببعض الجهر

كتاب الصلوة

والاخفات ليس عذرا ولا جهر على النساء حتى في حال
 الامامة لمثلهن ويختزن فيما بينه وبين الاخفات مع
 عدم الاجتناب اما الاخفات فيجب عليهن فيما يجب على الرجال
 ويعذرن فيما يعذرون فيه واقل الجهر ان يسمع القريب
 الصبح اذا اسقع واما الاخفات فالظاهر انه هو القدر
 الذي يتحقق فيه اصل اللفظ فان الشرط في اجزاء اللفظ
 المكلف به قرانا كان او غيره ان يسمعه المتلفظ به تحفيضا
 او تقديرا ولا ينافيه استماع الغير الذي هو اقرب اليه من
 سمع نفسه او بمنزلة بل الظاهر عدم المناقات بسماع من
 هو ابعد من ذلك اذا كان الصوت خفيا ولا يجوز من الجهر
 ما كان منكرا زائدا على المعتاد فان فعله الظاهر الفساد
 بحجب القراءة القصيرة فلو صلى وقد اخل عامدا بحرف او حركة
 او مذكرا واجب او تشديدا وسكون لازم او بدل حرفا بغيره
 او ترتيب بين ابائنها او كلمائنها او حروفها او موالا لا يكد
 بطلت صلوته والظاهر وجوب جميع ما وجب في علم النحو
 والصرف ولا يترك الاحتياط بمراعات ادغام النون والسين
 في احد حروفه ملون من ابتداء كل اخرى مثل لم يكن له
 من ريك كما ان الاحوط الذي لا يخلو عن قوة وجوب القراءة

كتاب الصلوة

بأحدى السبع ويختار فيما عدا الأولين من فرائضه من الذكر
 والفاتحة نعم الأفضل الذكر وصورة سبحان الله والحمد لله
 لا اله الا الله والله أكبر فأي به محافظا على العربية والكيفية
 الخاصة ولا يترك الأخطاء بتكرار ثلاثا والأحوط الذي لا يخلو
 عن قوة عدم العدول عن أحدهما بعد الشروع فيه ولو
 التسليم مثلا فيسبق لسانه الى الفاتحة فالأحوط عدم الاجتزاء
 بها اقل لو فعل ذلك غافلا من غير قصد الى أحدهما فالأحوط
 الاجتزاء به وان كان من عادته خلافا بل وان كان عارضا
 من اول الصلوة على غيره والأحوط استئناف غيره ولو لم
 الاخفات فهما حتى البسملة في القراءة على الأحوط وفي
 اجزاء حكم الجهل والنسيان في الجهر والاخفات في تسبحة
 الأخيرين اشكال وكذا القراءة فهما فيحط في النسيان
 بالنداء في الخلوة به ايضا في الجهل مع الأماكن وباعادته
 مع عدمه بل مطلقا المبحث الثالث بسبب اغاذه بالله
 التميع العلم من الشيطان الترجيم سراق قبل الشروع في القراءة
 في الركعة الاولى والجهر بالبسملة في اولي الظهر
 والترنيل وافصاح الحروف والوقف على فواصل الآيات
 مراعاة ما بينهما من تعظيها سائلا عند آية النعمة او النعمة آياتها

كتاب الصلوة

والتكبير بين السورة والحمد بمقدار نفس وكذا بين السورة
 والتكبير للركوع أو القنوت وقراءة السور القصار من
 المفصل الذي هو من سورة محمد صلى الله عليه وآله إلى آخر
 القرآن كما إذا جاء ونحوها في العصر والمغرب والوسط
 في العشاء والظهر كسورة الأعلى ونحوها والطوال منه في الصبح
 كل اثنى ونحوها والأولى اختيار القدر من القصار للركعة
 الأولى والتوحيد للثانية الفصل الخامس في الركوع
 وفيه بحثان الأول يجزئ في كل ركعة من الفرائض اليومية
 ركوع واحد وهو ركن تبطل الصلوة بزيادته ونقصانه
 حدا أو سهوا ولا بد فيه من الانحناء المتعارف بحيث فصل
 اليد إلى الركبة لو كان مشنوي الخلفه وصولا لو أراد وضع
 شئ منها عليها لوضعه ولو جموع أطراف الأصابع التي منها
 الأبهام على المحوط ولا يكفي مستقيم الانحناء عندنا وغير
 المشنوي كطول اليد بين أوتيهما مثلا يرجع إلى المشنوي
 ومن لم يتمكن من الانحناء المذكور ولو باعتماد اثنى بالممكن
 منه ولا ينتقل إلى الجلوس وإن تمكن من الركوع فيه إقفا
 لو لم يتمكن من الانحناء أصلا ففي ركوعه جالسا إن أمكن
 تأقل وإلا أو ما برأسه قائما فان لم يتمكن فبالعقبين تقبضا

كتاب الصلوة

له وفيها للرفع منه وركوع الجالس يحقق على الظاهر
 بائنهائه بحيث يساوى وجهه ركبته والافضل له الزيادة
 بحيث يجاذى سجدة ولو كان كالترأع خلفه او لعاض
 فالأحوط الذي لا يخلو عن قوة الزيادة في الأئنهائه للفرق
 ما لم يكن على اقصى مراتب الركوع بحيث يخرج بزيادة
 الأئنهائه عنه والأحوط حينئذ ان يؤمى برأسه بعينه
 للركوع ويجب عليه ما يستطيعه من الاتصال للقيام
 بعد ولو بالاعتماد وان لم يخرج به عن مستقى الركوع
 فان لم يتمكن اصلا فالأحوط الأيماء له بالراس والعينين
 ولو هوى لغير الركوع حتى وصله ففصله لم يجوز
 فيه الذكر والأحوط الذي لا يخلو عن قوة كونه تسبيحة
 كبرى وصورتها سبعان رب العظم وجهه او ثلث
 صغريات وصورتها سبعان الله بل تسبحة الشبوح خمسا
 او سبعا ولا بأس بالزيادة وينبغي ان يكون وترها تسبيحة
 فيه الطائفة ايضا بل الأحوط استئناف الصلوة معها
 فيه اصلا سهوا فاضلا عن العمد وان كان الأقوى خلا
 بل يجب لها ان ينه قدر الذكر الواجب فلو تركها في شيء
 منه عمدا بطلت صلوة بخلاف السهو وان كان الأحوط

كتاب الصلوة

الاستئناف معها ايضاً ولو لم يتمكن منها لمرض او غيره سقطت
لكن يجب اكمال الذكر الواجب قبل الخروج من مستى الركعة
ويجب فيه ايضاً رفع الرأس منه حتى ينصب قائماً مطمئناً
فيه فلو سجد قبل ذلك حامداً بطلت صلواته المبحث الثاني
يستحب التكبير للركوع من نصيباً رافعاً يد به على نحو ما سمعته
في تكبير الافتتاح ووضع الكفين على الركبتين مفترجات
الأصابع مكاههما من عندهما وردد الركبتين الى الخلف
وشوية الظهر ومد العنق والتجنيح وشغل النظر بما بين
الرجلين وان يقول بعد الانصباب منه سمع الله لمن حمده
وغير ذلك مما هو مذكور في محله ويكره فيه حذر الرأس
والمسكبين ووضع احدى الكفين على الأخرى ثم ادخالهما
بين الركبتين بل الا حوط اجنباً به كتاب يكره فيه وفي السجود
قائمة القران وغير ذلك الفصل السادس في السجود
وفيه مباحث الأول يجب في كل ركعة سجدتان وهما معاً
من الأركان بمعنى البطلان بزيادة في الركعة الواحدة
وتركها فيهما معاً ولو سهواً اقلوا واحدة زيادة ولو
نقصاً فاسهوا فلا بطلان ولا بد فيه من الانحناء ووضع الجبهة
على وجهه يتحقق به مستمراً وعلى ذلك ثبوت الركبة والزيادة

كتاب القلوة

العديّة والتهوة وان وجب فيه مع هذا امور اخر منها
 السجود على ستة اعضاء الركبتين وايها الى الرجلين وبيان
 الكفين وفي الضرورة ينقل الى ظاهرهما ثم الى الاقرب
 فالأقرب ولا يجزى على رؤس اصابعهما وكذا الوضع
 اصابعه وسجد عليها نعم لا يجب استيعاب تمام باطن الكف
 في السجود عليه بل يكفي الصدق العرفي وكذا الركبتين
 اللتين هما بمنزلة المرفقين من اليدين واما الابهاما
 فالأحوط الذي لا يخلو عن قوة مراعات طرفيهما ولا يجب
 الاستيعاب في الجهة ايضا بل يكفي صدق السجود على
 مستماها ويتحقق بمقدار الذرهم والأحوط عدم التقصير
 كونه مجتمعا لا منفردا وان كان الأقوى الأجتراء مطلقا مع
 الصدق الذي هو المدار في المساجد السبعة والمراد من
 الجهة ما بين قصاص الشعر وطرف الأنف الأعلى والملاصق
 طولاً وما بين الجبين عرضاً ولا بد من رفع ما يمنع مباشر
 محل السجود من وسخ فيها او فيه او غيره وتخص الجهة
 بوجوب وضعها على الأرض وما في حكمها كما سمعته
 مفصلاً في المقدمة الرابعة والأحوط انفصاله عنها
 في كل سجدة بل هو الأقوى فيها يتوقف الصدق عليه و

كتاب الصلوة

منها وجوب المذكر على نحو ما تقدم في الركوع ولا يترك
 الاحتياط بأبدال العظم بالأعلى في السجدة الكبرى
 ومنها وجوب الطائفة نحو ما سمعت في الركوع أيضاً
 ومنها كون المساجد السبعة في محاطها إلى تمامه نعم
 لا بأس بتعمد رفع ما عدا الجهة قبل الشروع فيه مثلاً
 ووضع حاله فضلاً عن السهو ومنها رفع الرأس من
 السجدة الأولى معئداً لمطئناً كما سمعته في رفع الرأس
 من الركوع ومنها أن يفتحن للقبود حتى يساوي موضع
 جهته موقفة إلا أن يكون علواً يسيراً قد رلينة موضع
 على أكبر سطوحها فانه لا بأس به في الرفع والخفض ولو كان
 ازبد لم تصح الصلوة ولا فرق بين الانحدار والتسليم في
 ذلك واعتبار ذلك في باقي المساجد وعدمه محتاج
 إلى التأمل ولو وضع جهته على الممنوع من المرفع فالأحوط
 جوجهته إلى حيث يصح القبود إلا إذا كان الارتفاع
 لا يبلغ به مستوى القبود فانه يجوز جهته رفعها أما إذا وضعها
 على الممنوع لغير ذلك جرها جراً ولا يرفعها بحيث تحصل
 زيادة سجدة أما إذا لم يمكن فيه إلا الرفع المستلزم لزيادة
 سجدة فالأحوط اتمام صلوته ثم استئنافها بالركعة الثانية

كتاب لصلاة

من عجز عن السجود انحنى بقدر ما يتمكن ورفع المجدد الى
 جهته واضعا لها عليه باعتماد محافظا على ما عرفت
 وجوبه من الذكر والطائفة ونحوها حتى وضع باقي السجدة
 في محالها وان لم يتمكن من الانحناء اصلا او ما اليه الترتيب
 وان لم يتمكن فبالعينين ولا يترك الاحتياط مع ذلك
 برفع المسجد اذا تمكن من سجود الجبهة عليه وكذا الكلام
 في المضطجع والمسلق ومن حصل فيه علة في جهته
 فان لم تستقر قهوا وامكن سجوده على ما يحصل به الواجب
 منها وجب ولو بان يحفر حفرة ليقع السليم من جهته
 على الارض فان تعذر سجد على احد الجبهتين مقدما للا
 على الاحوط فان تعذرا سجد على ذقنه فان تعذرا قصر
 على الانحناء الممكن **الفصل الثالث** يستحب التكبير حال
 الانتصاب للاخذ في السجود وكذا الرفع منه وافتاءه
 على نحو ما سبق والدعاء بالماثور وتكرار التشبيع والنطح
 على الوتر والانتصاب مطشئا بعد الجلوس من السجدة الثانية
 بل لا ينبغي ترك الاحتياط فيه فاذا اراد النهوض قال بجل
 الله وقوته اقوم واقعد واعتمد على يديه من غير عجز
 بهما ويسبق بركبته والدعاء في السجود والجلوس على

كتاب الصلوة

الورك الأيسر جاعلا ظهر القدم اليمنى في بطن اليسرى
بين التجدنين وبعدهما بل يكره وضع الأيمن على العقبر
معتمدا على صدور القدمين وكذا يستحب السبق باليد
الى الأرض عند الهوى الى السجود واستنعااب الجبهة
في السجود بل جميع المساجد والأرغام بمعنى الأنف على منتهى
ما يصح السجود ولبسط اليدين مضمومتين لأصابع حتى
الأيهام حذاء الأذنين موجهاتهما الى القبلة وشغل
النظر حال السجود بطرف الأنف وعند الجلوس بالحجر
ووضع اليدين على الفخذين حال الجلوس من البحث
الرابع بحسب السجود بالتهوك كما نسمع في أحكام الخلل ونبلاوة
آيات في السور الأربع آخر النجم والعلق ولا يستكره في
الم نزل ونعبدون في حم فصلت فورا فان لم يفعل عمدا
أو سهوا نافي به في الزمان الثاني وهكذا وكذا المستمع و
وجوبه على السامع ايضا لا يخلو عن قوة والسبب مجموع
لا بعضها ولو لفظ السجود ويتكرر يتكرر السجود ويستحب
فيما عدا ذلك والمعروف احد عشر موضعا وليس في شيء
من هذا السجود تكبير افتتاح ولا تشهد ولا تسليم نعم يستحب
التكبير للرفع منه بل الاحوط عدم نكره ولا يشترط في صفة

كتاب الصلوة

ولا وجوب طهارة من الحدث ولا من الخبث فتقبل
 وجوباً عند سببه وندباً عند سبب الذنب كما يجزى
 غيرها وكذا لا يشترط فيه استقبال ولا طهارة محل التجرود
 ولا ستر فضلاً عن صفات السائر فصيح حتى في المصنوع
 إذا لم يكن التجرد تصرفاً فيه نعم يعتبر فيه بعد تحققه
 إباحة المكان وعدم علو المسجد بما ينهد على قدر البنية
 كما ذكرنا والاحوط مساواة لتجرود الصلوة في التجرد على
 الأعضاء السبعة بل وفي وضع الجبهة على الأرض وما
 في حكمها مما يطع التجرد عليه ولا يجب فيه ذكر أصلاً
 نعم يستحب فيه ما هو مذكور من المأثور المبحث
 الخامس التجرد لله في نفسه مشروع بل هو من أعظم
 الطاعات وأكدها بل ما عبد الله بمثله ويستحب أيضاً
 لخصوص الشكر لله عند تجرد كل نعمة ودفع كل نقمة
 وعند تذكرها وللثوفيق لا راء البفرضة والنافلة بل
 كل فعل خير مقصراً على سجدة واحدة أو اثنين على
 معنى الفصل بينهما بتعفير الخدين كما هو الأولى والحبين
 مقدماً للأيمن منهما فائلاً ما ورد عند كل واحد منهما
 بل الظاهر استحباب التعفير في نفسه أيضاً ويستحب

كتاب الصلوة

في هذا السجود افتراش الذراعين والصاق الجوفين و
 الصدر والبطن بالأرض كما يستحب فيه بل وفي غيره مسح
 موضع سجوده بيده ثم أمارها على وجهه ويدنه ويسحب
 فيه الطهارة من الحدث الفصل السابع في التشهد
 وهو واجب في الشائئة مرة بعد رفع الرأس من السجدة
 الأخيرة وفي الثلاثية والزباعتية مرتين مرة بعد رفع
 الرأس من السجدة الأخيرة وفي الركعة الثانية وأخرى بعد
 رفع الرأس منها في الركعة الأخيرة وصورته على الأحوط اللهم
 لا يخلو وجوبه عن قوة أشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك
 له وأشهدان محمدًا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل
 محمد ولا يفصد خصوص الوجوب في جميع اجزائه بل يؤتى
 بمجموعه نيبة القربة المطلقة احتمالاً لاحتمال عدم الحج
 في بعض الاجزاء ولا يثبت فيه من الترتيب على النحو المذكور
 واللفظ الصحيح الموافق للعربية ويجب فيه الجلوس
 مطمئنًا بأي كيفية الا الأفعاء على الأحوط ومن لا ينطبع
 اللغة العربية تعلم فان عجز عنه كلاً او بعضاً حق عن
 متابعة الغيبة او كان الوقت ضيقاً اجزئت الترجمة
 لما عجز عنه ويستحب فيه الجلوس متوركاً واشغال النظر

كتاب الصلوة

في الحجر وافتتاح التشهد بن بسم الله والحمد لله وخبر
الاسماء لله وبكفي ابتداءهما بالحمد لله ولا بأس باضافة
وتقبل شفاعته في امته وارفع درجته بعد الصلوة
على النبي فيهما الفصل الثامن في التسليم وهو واجب
في الصلوة وجزء منها ويتوقف التحليل منها عليه
الاقوى الاجتزاء بما حكيه صبيغته وهما على الاحوط
الذي لا يخلو وجوبه عن قوة السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
والجمع بين الضيغتين احوط والاحوط ان لا يقصد خصوص
الوجوب في قوله وعلى عباد الله الصالحين في الاولى
وقوله ورحمة الله وبركاته في الثانية واقا قول السلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته بعد الصلوة على
النبي فلا يحصل به تحليل ولا يبطل الصلوة بتركه عمدا
او سهوا وان كان الاحوط المحافظة عليه ولا يعتبر في
التسليم نية الخروج به وليس للمصلي ان يقصد به
التحية حقيقة والرد كذلك فلو فعل كذلك بطلت
صلوته بل ياتي بهذا للفظ تعبد ولا بد فيه من العزيمة
والاعراب ويجب نعلم هو ما سمعته في التشهد كما

كتاب الصلوة

انه يجب الجلوس حاله والطأئنه وبسبب التورك
 الفصل التاسع بجبل الترتيب في افعال الصلوة على
 حسب ما عرفته فمن قدم مؤخرأ او اخر مقدما عمدا بطلت
 صلواته بل وكذا السهو اذا كان قد قدم ركعا على ركن اما
 اذا قدمه على غير ركن كالوركع قبل القراءة ساهيا
 فلا بأس كما انه لا بأس بتقديم غير الاركان بعضها على
 بعض سهوا ولكن يعود على ما يحصل به الترتيب مع امكانه
 ونقص صلواته الفصل العاشر بجبل الموالاة في افعال
 الصلوة بمعنى عدم الفصل على وجه تنفي صورتهما بحيث يعجز
 سلب الاسم عنها بل بطل الصلوة بتركها بالمعنى المذكور
 عمدا وسهوا مع فرض حصول المحو فيها وكذا يجب الموالاة
 في القراءة والتكبير والذكر والتسبيح بالنسبة الى الآيات
 والكلمات بل والحروف ومدار الجميع على القوامين بالنسبة
 الى اسمائهما فحق اخل فيها بالموالاة على هذا الوجه عمدا
 بطلت صلواته وان كان سهوا فلا بأس مع عدم فوات
 موالاة الصلوة بذلك لكن مع كونه في المحل بعيدا يحصل
 به الموالاة الفصل الحادي عشر بسبب الفوت
 في الفرائض اليومية مرة بل الا حوط عدم تركه فيها ومحل

كتاب الصلوة

قبل الركوع في الثانية بعد الفراغ من القراءة نعم لو نسيه
 ودخل في الركوع فعليه بعد رفع الرأس من سجدة الأولى
 حينئذ فعله بعد الفراغ منها دون باقي أحوال الصلوة و
 ان ذكره فيها ولا يفعله في غير محلها اذا تعمد تركه وكذا
 يستحب في كل نافلة شائئة في المحل المذكور بل ووجوبه
 كالوتر بعد القراءة وقبل الركوع ايضا وهو في الوتر من
 المؤكد ولا يعتبر فيه قول مخصوص وبكفي فيه كلما تبسّر
 من ذكره وحده وثناء نعم لا ريب في رجحان ما ورد
 عنهم عليهم السلام من الادعية بل والادعية التي
 في القرآن ويستحب الخطوبل ورفع اليدين تلاء
 الوجه والتكبير عند ارادته وفي جواز الدعاء فيه
 بالفارسية والمحمون مادة اشكال بل لا ينبغي ان يترك
 الاضباط في المحمون اعرابا ايضا الفصل الثامن عشر
 يستحب التعقيب بعد الفراغ من الصلوة ولو نافلة و
 ان كان في الفريضة أكد بان تشغل بعدها بالدعاء أو
 بالذكر متصلا بالفراغ منها والاولى فيه الجلوس في مكان
 الذي صلى فيه مراعاة فيه حال الصلوة ومن المؤكد فيه
 تسبيح الزهراء عليها السلام وفضله عظيم وكيفية اربع

كتاب الصلوة

وثلاثون تكبيرة ثم ثلث وثلثون سجدة ثم ثلث وثلثون
 تسبيحة وقد ذكر في مستحبات التعقيب المؤكدة أموراً
 فليراجع إلى محل ذكرها في الكتب المعبرة المقصد الثالث
 في مبطلاتها مضافاً إلى ما عرفت سابقاً وهي أمور أحدها
 الحدث الأصغر والأكبر أي ما وقع فيها ولو عند المهم من
 التسليم عمداً أو سهواً أو سبقاً في غير ما عرفت من السجود
 والمبطون والمستحاضة والاحوط فيمن دخل فيها بقتلهم
 وأحدث سهواً ثم أصاب الماء الوضوء والمضي في صلواته
 ثم الأعادة ثانياً تعمد التكفير في الصلوة تأدياً وخضوعاً
 لغیر تقية ولا بأس به حال التقية على الهيئة المشروعة
 عندهم والمراد منه ما يسمى تكفيراً وخضوعاً لا ما اتفق
 لغرض كالحلق وغيره ثالثها الالتفات بكل البدن إلى
 الخلف وإلى اليمين وإلى الشمال بل وما بينهما على وجه
 يخرج به عن الاستقبال فإن تعمد ذلك كله مبطل في الصلوة
 وكذا الالتفات بالوجه إلى الخلف لو فرض إمكانه وفي ^{التفصيل} الأول
 الفاحش بالوجه يمينا وشمالاً أشكال فلا يترك الإحباط
 ولا قوى البطلان أيضاً مع السهو والفسر ولو عمود شخص
 ونحوه فيما عرفت إبطاله بالتعمد وإن لم يخرج عن المشرق والغرب

كتاب الصلوة

على الاحوط الا اذا لم يتجاوز عما يتسارع فيه مع الاختيار
 رابعها يعمد الكلام ولو جرفه من مهملين حصل ثابتهما
 من اشباع حركة الاول او حرف مفهم بذاته كقول
 فانه مبطل بخلاف ما لو وقع سهوا ولو زعم كمال الصلوة
 وبخلاف الحرف الغير المفهم لذاته وان افهم بالقرائن
 ما لم يكن فداقصل باقوال الصلوة فافسد هابل الظاهر
 عدم البطلان بالحرف الواحد من حروف المعاني كما انه
 لا بطلان بمد حرف المدة واللين وان زاد فيه ولا بصوت
 النخس والتفخ واللين والتأوه نعم يبطلها حكاية اسماء
 هذا الاصوات حتى آه الا اذا كانت خوفا من الله مع
 ان الاحوط احسنها ما لم تكن في ضمن دعاء او صياحا
 هذا كله في كلام الادميين اما ما كان قرآنا لا يوجب
 السجود ولا يكون قرآنا بين سورتين فلا بأس به وكذا
 الذكر والدعاء بغير المحرم وان فعل للدلالة على امر
 من الامور بواسطة الاثبات به في غير عمله او بعلو الصوت
 فيه او غير ذلك لا على ان يستعمله فيه ولا بأس برده
 سلام التحية بل هو واجب وان كانت التحية بغير
 الصيغة القرآنية ولو تركه واشتغل بالصلوة لم يمكن

كتاب الصلوة

من الرد ففي حصتها اشكال ويجب الرد بالمثل ولذا كان
 مخالفا للصيغة القرآنية بل الاحوط مراعات المثبتة في
 تعريف السلام وشكيره وافراد الضمير وجمعه ولكان
 سلام التحية ملوفا او بصيغة عليكم السلام وجب
 الرد بغير الملحون وتقدم السلام والاحوط حينئذ
 ملاحظة الدعائية مثلا بل لا يترك الاحتياط باستئذان
 الصلوة من رأس ولو قام الغير بالرد لم يجوز للمصلي و
 في قيام الصبي وان كان ممثرا اشكال ويجب اسمع الرد
 لو تقدم بركا في غير الصلوة ولا ينبغي المبالغة في رفع الصوت
 ويجب الفورية على المتعارف ولو كانت التحية بغير لفظ
 السلام كالصباح والمساء بالخبر لم يجب الرد خامسها
 ولو اضطررا فعمد لا بأس بالسهو منها كما لا بأس بتعمد التسم
 فالمراد بها الضحك المشتمل على الصوت والمد والفرج
 بل مطلق الصوت على الاحوط بل الاقوى البطلان بالتحك
 المشتمل عليه فقد بركا من منع نفسه عنه الا انه فلا يمتد
 جوفه ضحكا واحمر وجهه وارقت مثل سادسها
 البكاء بالصوت لا مرد ينوي او غلبة البكاء وقهره
 ما كان للسهو عن الصلوة وفيما لا يشتمل على صوت اشكال

كتاب الصلح

فلا يترك الاحباط اما البكاء لامر اخروي فغير مبطل
 سابعها فعل كل ما حطما مذهب لصورتها على وجه
 بفتح سلب الاسم عنها وان كان قليلا كالوشب والصفه
 لعبا والعطفه مرؤا ونحوها فانه مبطل طاعدا وسهوا
 بخلاف غير الماسحي وان كان كثيرا كحركة الأصابع و
 نحوها من العبث الذي لا يمح صورتها ولا ينفوت مولا
 افعلها اما اذا كان الفعل مفعولا للمولات بمعنى التنا
 العرفية غير مباح للصورة فهو مبطل مع العددون ^{لشبه}
 ومما ذكرنا يظهر الحكم في السكوت الطويل والفعل ^{لقليل}
 والكثير وغيرها مما هو غير مباح لصورة الصلوة ولا مباح
 للمولات وان كان كثيرا نعم الظاهر البطلان بالسجدة
 فيها عمدا على كل حال ثامنها الأكل والشرب وان كانا
 قليلين نعم لا بأس بابتلاع السكر المذاب وبقايا الطعام
 في الفم ونحو ذلك مما هو غير مباح للصورة ولا مفعول
 للمولات وهما كغيرها في ابطال الماسحي منهما عمدا و
 سهوا والمفوت للمولات غير الماسحي عمدا لا سهوا
 ولا فرق فيما ذكرنا من المبطلات بين النافلة والفرغ
 نعم يستثنى من ذلك العطشان المتشاغل بالدعاء في

كتاب الصلوة

الوتر وقد نوى الصوم في صبيحة ذلك الليله على شروط
مذكورة في رسالة نجات العباد تأسعها تعذ قول أمير
بعد تمام الفاتحة لغیر تقية اما السامى فلا بأس كالأبائنا
مع التقية وفي قولها في غير المقام اشكال والاحتياط
لا يترك عاشرها الشك في عدد غير الرباعيات من
الفرائض والأوليين منها كما نسمع انشاء الله حاد عشرها
زيادة جزئها ونقصانها على ما عرفته وتعرفه ولا يجوز
قطع الفريضة اخباراً بالحواف على نفسه او عرضه او
ماله المعتبر به او نفس محترمة ومخوذة لك بل قد يجب
قطعها في بعض هذه الأحوال بل الاحوط استئناؤها لو عجز
حينئذ فلم يقطعها بل الاقوى اذا كان الضرر الذي
لا يجوز تحمله ويمكن دفعه مترتباً على نفس فعل الصلوة
المفصلة الرابع في صلوة الايات وفيه مباحث الأول
في السبب وهو كسوف الشمس وخسوف القمر وبعضها
وان لم يحصل منهما خوف والزلزلة والخسف وغير
المعاد من الرياح كالاسود والاحمر والاصفر والظلمة
الشديدة والصاعقة والضبضة والحدة والنار التي تظهر
في السماء وغير ذلك من الايات المخوفة عند غالب الناس

فصل في الأيات

سماوية كانت أو ارضية نعم لا عبرة بغير الخوف من
 الآيات ولا بخوف النادر ولو حصل مانع من غيم ونحوه
 فاخبر الرصدى بكسوف أو خسوف ووقته ومقدار
 مكثه فالأحوط الصلوة خصوصاً مع التعدد والعدالة
 وإن كان الأقوى عدم الوجوب إلا مع الطمانينة
 بالصدق البحث الثاني وقت أداء صلوة الكسوفين
 إلى تمام الانجلاء وكذلك آية يسع وقتها الصلوة و
 الأحوط هنا المبادرة إلى فعل الصلوة أوّل ازمنة
 الأمكان من تحقق الآية والأحوط نية الأداء في
 الكسوفين قبل الأخذ في الانجلاء ولا يترك الاحتياط
 بنية القرينة المطلقة في غيره ويدرك الفرض بأداء
 ركعة في يومه إذا كان ذلك بعد استقرار الوجوب
 بأدراك تمام الصلوة في الوقت مع تحقق سائر شرائط
 الوجوب أما إذا لم يسع كالزلزلة غالباً والقصص والحدّة
 فتجب الصلوة حال الآية فإن بقي غيره طول العمر وكمل
 أداء وبذلك كانت هذه وما شابهها من ذوات الاستبابة
 لا الأوقات والأحوط ذلك أيضاً في الكسوفين إذا انقضى
 قصور وقتها عن أداء الفعل بل عن الركعة ومن لم يعلم

في صلوة الآيات

بالكسوف حتى خرج الوقت الذي هو تمام الاجزاء ولم يكن
القرص محترفا كله لم يجب القضاء وكذا غيره من الآيات
ذوات الأوقات أما إذا علم وأهل ولو نسبانا أو كانت
القرص محترفا كله وجب القضاء وكذا من انكشف بعد
خروج الوقت فساد صلوته وكذا يجب الصلوة لغير الوقت
من الآيات إذا أهل صلوته بعد العلم ولو لنسبان لما إذا
لم يعلم حتى مضى زمان الاتصال بالآية عرفا فلا يترك الاحتياط
بالصلوة ويختص الوجوب بمن في بلدة الآية نعم بقوى الحاق
المتصل به مما بعد معه كالمكان الواحد المبحث الثالث
إذا حصل الكسوف مثلاً في وقت فرضية يومية حاضرة
واشع وقتهما معا كان مخيراً في الابتداء بينهما شاء أو
لو شرع في الكسوف فظهر له ضيق وقت الاجزاء اليومية
على وجه يخشى فوات اليومية إذا اتم صلوة الكسوف المقسمة
الوقت قطعها وصلى اليومية ثم عاد إلى صلوة الكسوف
من محل القطع إذا لم يقع منه مناف غير الفصل المذكور
باليومية ولو علم قبل الشروع بضيق خصوص اليومية أو
خاف ذلك فعدم جواز الشروع في صلوة الكسوف لا يخلو
عن قوة ولو اشع وقت الفريضة وضاق وقت الكسوف

في صلاة الآيات

قد تمها على اليومين بل يقطع اليومين لو ظهر له ذلك في
 الأثناء ولا فرق في هذه الأحكام بين الوقتين من صلاة
 الآيات وذوات الأسباب المبحث الرابع صلاة الآيات
 ركعتان في كل واحدة منهما خمس ركوعات وتفصيل
 ذلك بان يحرم مقارنا للنسبة كما في الفريضة ثم يقرأ الحمد
 والسورة ثم يركع ثم يرفع رأسه فيقرأ الحمد والسورة ثم
 يركع هكذا حتى يتم خمس مرات على هذا الترتيب ثم يسجد
 بعد القيام من الركوع الخامس يسجدتين تتم بهما الركعة
 الأولى ثم يقوم للركعة الثانية ويفعل كما فعل الأولى ثم
 يتشهد ويسلم ويجزئه تفرق سورة واحدة غير الفاتحة
 على كل ركعة فيقرأ في كل قيام آية أو بعض آية بعد قراءة
 الحمد في القيام الأول والسادس ويقرء في كل قيام من
 حيث قطع وإن لم يتم السورة في الخامس شرع من حيث
 قطع في السادس بعد الحمد وهكذا كلما ركع من تمام سورة
 أعاد الفاتحة بعده محافظا في جميع ذلك عما عرفت وجوبه
 في الفريضة من الشرايط وغيرها والأحوط هنا ترك القرآن
 بين سورتين في قيام واحد والظاهر اتحادها مع الفريضة
 فيما عدا ما عرفت أو تعرف اختصاص هذه به على ما نقل

فصلوة الآيات

ك

في الفريضة من واجب وندب في القيام والقعود والركوع
والسجود والشرايط واحكام السهو والشك في الزيادة
والنقصه بالنسبة الى الركعتك وغيرها والركوعات
الثمان الزائدة هنا اركان ايضا تبطل الصلوة بزيادتها
ونقصها عمدا او سهوا وكذا القيام المتصل بها على نحو ما
تقدم في الفريضة فلو شك في عدد ركعاتها بطلت اما
الشك في ركوعها فهو كما في الفريضة بأي به ما دام في المحل
وبعض ما خرج عنه ولا تبطل صلوة بذلك الا اذا ^{يكشف}
النقصان او رجع الشك في ذلك الى الشك في عدد الركعات
وليست بغيرها الجماعة اداء وقضاء مع احراق القرص و
عدمه واسلم صورها ان يدرك الامام قبل الركوع الاول
او فيه من الركعة الاولى او يدركه كذلك في الركعة الثانية
فبصلها اولى له ويفترق عنه في محل المفارقة ويتم صلوته
متفرقا والاحوط الذي لا يخلو عن قوة ترك الانتمام في غير
هذه الصور ويحمل الامام عن المأموم القراءة خاصة
دون غيرها كما في الفريضة وليست بغيرها ايضا قبل كل
شفع من الركوعات بعد القراءة قنوت ويجوز الاجتزاء
بقنوتين احدهما قبل الركوع الخامس وثانيهما قبل العاشر

في صلاة الأيات

يجوز الأقفار على الأخير ويستحب أن يكبر عند كل هوي
 للركوع وكل رفع منه إلا في الرفع من الخامس والعاشر
 فيقول سمع الله لمن حمده ويستحب فيه التثويب خصوصاً
 في الكسوف والجهر وكونها في المساجد وطاورة أخرى
 انحصرت ما ذكرنا أولاً المبحث الخامس هي واجبة
 بعد حصول سببها على كل مكلف إلا الحائض والنفساء
 فانه لا تجب عليهما ذات الوقت من الأيات اداءً ولا قضاءً
 اما ذات السبب فلا يترك الاحتياط باتيانها بما بعد
 الطهارة المقصدة الخامس في حكم الحلل الواقع في الصلاة
 وفيه مباحث الأقدم قد عرفت فيما سبق من المباحث
 المحلل المتعلقة بالصلاة او بشرائطها وحكمه وان من
 اخل بشئ من واجباتها عمداً ولو حركة من قرائتها ^{طلت}
 صلوته وكذا من زاد فيها جزءاً عمداً وكذا الاخلال
 بنقصان الركن سهواً ان لم يندركه في المحل وهو ما قبل
 التلبس بالركن الذي بعده وكذا زبادته سهواً في غير
 الجماعة على ما سيبحثي بيانه انشاء الله واما غير الركن
 فلا بأس بزبادته ونقصانه سهواً وان خرج عن المحل نيم
 يندرك الناقص ان ذكره في محله ويعيد ما فعله تماماً

في خلل الصلوة

عليه بعد مكن نسي القراءة أو التسبيح أو بعضهما أو الترتيب
 فيهما أو أحدهما أو القيام فيهما أو الطأأينة فيه أو
 غير ذلك مما يجب فيهما على الجهر والاختفات وذكر
 قبل أن يصل إلى حد الركوع لكن بعد القراءة والتسبيح
 عند نسي الركوع القيام فيهما أو الطأأينة بقصد القرينة
 المطلقة وكذا إعادة التشهد عند نسيان الطأأينة
 فيه ومكن نسي الذكر في الركوع أو الطأأينة فيه وذكر
 قبل أن يخرج عن مستمى الركوع أو نسي الانتصاب من
 الركوع أو الطأأينة فيه وذكر قبل أن يدخل في السجود
 أو نسي الذكر في السجود أو الطأأينة فيه أو وضع أحد
 المساجد فيه في محله وذكر قبل أن يخرج عن مستمى السجود
 أو نسي الانتصاب من الأول أو الطأأينة فيه وذكر
 قبل الدخول في مستمى السجود الثاني أو نسي السجدة الأولى
 وذكر قبل الوصول إلى حد الركوع أو نسي السجدة الأولى
 وذكر قبل التسليم أمالو ذكرها بعد التسليم قبل
 فعل المبطل فالأحوط الأتيان بها من غير تعيين
 للفضائية وغيرها ثم التشهد ثم التسليم ومكن نسي
 التشهد أو بعضه أو الترتيب فيه أو الطأأينة فيه

في الخلل

وذكر قبل الوصول الى حد الركوع او قبل التسليم
 فيما لو نسي التشهد الآخر وبعد التشهد عند
 تدارك الطائفة فيه بنيت القربة المطلقة اما لو
 ذكر التشهد الآخر بعد التسليم وقبل فعل المبطّل
 فالأحوط لو لم يكن الأقوى الاثنيان به من دون
 تعيين للقضائية وغيرهما ثم يسلم ولكن نسي التسليم
 وذكر قبل حصول ما يبطل الصلوة عمدا أو سهواً
 فان لم يتدارك ما ذكرناه جئت بطلت صلواته ثم
 لو لم يذكر إلا بعد الخروج عن المحل المذكور صحّت
 صلواته الا في نسيان التسليم فالأحوط بل الأقوى
 الاعادة ولا يتدارك شيئاً بعد ذلك إلا السجدة و
 التشهد أو بعضه فانه يقضيها بعد فراغ من الصلوة
 واما الركوع فان نسيه ولم يذكره إلا بعد ان صار في
 ركن آخر بطلت صلواته وكذا لو لم يذكر السجدة بين
 الآخرتين إلا بعد فعل ما يبطل الصلوة وان ذكر
 قبل ذلك تداركه وبعد ما فعله سابقاً مما هو
 عليه ولو ترك سجدة بين وشك في الاثناء انتهى
 ركعة او ركعتين اعاد الصلوة احتياطاً بعد الاتمام

في بيان الشكوك

قضاءهما كما لو شك في ذلك بعد الفراغ ولو علم انهما
من ركعتين قضاها وان كانت الاولى ليهن ولو دخل في
السجود مثلاً وعلم انه قد فاته اتمام ركوع واما قرائته مثلاً
واما ركوع واما سجدة اتم صلوة واحتاط بالأعادة بعد
سجدة في السهو احتياطاً في الصورة الأولى وبعد قضاء
السجدة والأشيان بسجدة في السهو لزوماً في الثانية وكذا
بعد الفراغ المبحث الثاني في الشك وفي مسائل الأولى
من شك ولم يدركه صلى أم لا فان كان في الوقت صلى و
ان كان في خارجه لم يلبثت ولو لم يبق إلا الوقت المخصص
بالأخيرة اقتصر عليها في الأتيان وادراك الركعة من الوقت
بمنزلة ادراك تمامه والأقل من الركعة بمنزلة خروجه
والظاهر ان الظن هناك كالشك في حكم المسئلة الثانية
لا يلبثت الى الشك في شيء من الصلوة أصلاً اذا كان بعد
الفراغ منها المسئلة الثالثة لا عبرة بكثرة الشك في علو
الركعات وغيره من الأفعال فينبى على وقوع الفعل المشكوك
فيه ما لم يكن مفسداً فينبى على عدم مرجح ولو كثر شك في
فعل خاص في الفريضة كان كثر الشك فيه دون غيره و
لا يجب ضبط الصلوة بالمحصى ونحوه وان كان احوط ولا عبرة

في بيان اقسام الشكوك

بشك المأموم في عدد الركعات مع ضبط الإمام وكذا
العكس وان كان المأموم فاسقا او امرئ بل يرجع الشك
منهما دون الظان والمثبتين الى الضابط وان كان
ضبطه بالظن ولا حكم للشك في عدد ركعات الاختيار
بل يبنى على الأكثر مالم يكن مفسدا ولا فعلى الأقل
في سجدتي السهو فلا يخلو عن اشكال ولا يبعد البناء
على الأقل لكن لا يترك الاحتياط بالاعادة بعد الأثر
والشك في النافلة مختر بين البناء على الأقل والأكثر
مالم يكن مفسداً المسئلة الرابعة من شك في شيء من
افعال الصلوة وقد دخل في غيره مما هو مترتب عليه
وان كان مندوباً لم يثبت فلا يثبت الى الشك في
الفاصل وهو اخذ في السورة ولا الى اول السورة
وهو في آخرها ولا الى الآية وهو في الآية المتأخرة ولا
الى التسليم وهو فيما يترتب على الفراغ من الصلوة
كالنعيق وفعل المنافات للصلوة لتمام الشك في
الآية وهو في آخرها فقه اشكال والاحوط اعادة
الآية المشكوك بنية الاحتياط ولو شك في البعد
وهو اخذ في القيام ندركه ولو شك فيه حال التشهد

في بيان اقسام الشكوك

فالأحوط إعادة الصلوة متى إذا كان الشك في الشيء قبل
 قبل الدخول في الغير المزبور فالواجب عليه التدارك
 فلو تركه جهنم بطلت صلوته والشك في صحة الواقع
 وفساده كالشك في اصل الواقع وكل مشكوك اني به
 لانه في المحل ثم ذكر انه فعله قبل ذلك لا يفسد الا اذا
 كان ركعا المسئلة الخامسة الشك في عدد ركعات
 الفريضة اذا زال قبل ان يمضي في الصلوة مع الشك
 او يحصل السكوت الطويل الماسي لصورتها فلا يفسد
 والا فهو مفسد لها الا في صور مخصوصة في الرباعية
 بعد احواز الاولين منها الحاصل برفع الرأس من
 السجدة الأخيرة منهما ولو حدث الشك بعد الذكر أو
 فيهما قبل رفع الرأس فالأحوط البناء ثم إعادة فلا ي
 من الصور الشك بين الاثنين والثلاث بعد رفع الرأس
 من السجدة الأخيرة فانه ينبغي على الثلاث وبأنى بالثلاثة
 ويتم صلوته ثم يجتاط بركعة من قيام او ركعتين من جلوس
 الثانية الشك بين الثلاث والأربع في اى موضع كما
 فانه ينبغي على الأربع ويتم صلوته ويجتاط بركعة من
 قيام او ركعتين من جلوس الثالثة الشك بين الاثنين

في بيان اقسام الشكوك

والاربع بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة فأنه
يبنى على الاربع ويتم صلوته ثم يحط بركعتين من
قيام الرابعة الشك بين الاثنتين والثلاث والاربع
بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة فأنه يبنى على
الاربع ويتم صلوته ثم يحط بركعتين من قيام ركعتين
من جلوس والاحوط ان لم يكن اقوى تأخير الركعتين
من جلوس الخامسة الشك بين الاربع والخمس بعد
رفع الرأس من السجدة الأخيرة فأنه يبنى على الاربع
ويتشهد ويسلم ثم يسجد بسجدة السهو السادسة
الشك بين الاربع والخمس حال القيام فأنه يهدم و
يجلس ويرجع شكاً الى ما بين الثلاث والاربع فيبنى
على الاربع ويتم صلوته ثم يحط بركعة من قيام او
ركعتين من جلوس السابعة الشك بين الثلاث والخمس
حال القيام فأنه يهدم ويرجع شكاً الى الشك بين
الاثنتين والاربع فيتم صلوته ويعمل عمله كما في الصورة
الثالثة الثامنة الشك بين الثلاث والاربع والخمس
حال القيام فأنه يهدم ويرجع شكاً الى الشك ما بين
الاثنتين والثلاث والاربع فيتم صلوته ويعمل عمله

في اقسام الشكوك

كافي الصورة الرابعة ناسعها الشك بين الخسر والست
 حال القيام فانه يهدم ويرجع شكه الى الشك بين الارباع
 والخمس فيتم صلواته ويجهد للسهو مرتين بل ثلاث مرات
 ان اشتغل حال القيام بالقراءة او التسبيح والاعطوط في
 الخسة المتأخرة استئناف الصلوة من رأس المسئلة السابعة
 المراد بالشك فيما سمعت تساوى الطرفين واقا الظن
 فهو يحكم اليقين في الركعات ولو شك ثم ظن بعد فيها
 كان شاكاً فيه كان العمل على الأخير وكذا لو شك فيها كما
 ظاناً فيه وكذا الشكوك المرتبة المسئلة السابعة ركعات
 الاحتياط واجبة فلا يجوز ان يدعها ويعبد الصلوة و
 ان اجزئت لاعادة المسئلة الثامنة يعتبر في الركعات
 الاحتياطية ما يعتبر في الصلوة من الشرائط وفقد
 المنافيات ولا بد فيها ولو كانت ركعة واحدة من التبت
 وتكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة اخفائاً على الاحوط و
 الركوع والتجود والشهد والتسليم وتحلل المنافيات
 وبين الصلوة المشكوك فيها كما لو وقع في اثائها مبطل
 المسئلة التاسعة فدعرت ان الذي يقضى من اجز الصلوة
 هو التجود والشهد وابعاضه فينبى بما ياتي به منهما

في انقضاء الشكوك

قضاءاته عوض ذلك المنسئ مقارنا بالنبة لا قوله محظا
على ما هو واجب فيه حال الصلوة فانه كالصلوة في الشك
والموانع بل لا يجوز الفصل بينه وبينها بالمنافي ولو فصل
بينه وبين الصلوة بما ينافيها حال العدو السهو واستان
الصلوة وكذا لو تعد ما ينافيها حال العدو اما اذا وقع سهوا
فلا بأس وكذا الكلام في الركعات الاحتياطية ولو صد
من في الأثناء ما يوجب سجود السهو الى الفراغ و
لو نسي ركعا في ركعات الاحتياط حتى فات محله او زاده
فيها فلا قوى البطلان واستئناف الصلوة المباحث
الثالث في السهو يجب سجود السهو للكلام ساهيا و
لو لفظ الخروج من الصلوة والسلام في غير محله والشك
بين الاربع والخمس بل لكل زيادة او نقصان لم يذكرها
في محلهما على الاحوط والكلام الواحد وان طال له سجود
سهو وان تعدد كما لو تذكر ثم سهى بعد ذلك وتعدّد
السجود كما في غيره من الأسباب وكذا السلام ان وقع مرة
ولو يصح صيغة سجده مرة بعدتين وان تعدد مرات سجود
له بعدده وان كان الاحوط التعدد لكل تسليم وبوجوب
السهو عن الأجزاء المفصلة والركعات الاحتياطية ولا شك

في بطل الشكوك

في سجود التهوي بترتيب اسبابه بل لا يجب تعيين السبب نعم
 لو اخطا وسجد للمسهو عن الكلام مثلا وكان السبب غير مذكور
 الذي لا يخلو عن قوة اعادة السجود ولا يجوز تاخير سجود التهوي
 عن الصلوة واجزائها المنسبة وركعاتها الاحباطية فلو
 اخر عصى ولم يطل صلوته ولم يسقط وجوب السجود ولا فورتيه
 فسجد حينئذ كما لو نساء فانه يسجد حين الذكر وهو سجد ثان
 ويجب فيه النية مقارنة لاول ستماء ولا يجب فيه التكبير
 وان كان احوط كما ان الاحوط مراعات جميع ما تلزم مراعاته في سجود
 الصلوة حتى الشرايط والموانع دون الذكر الا ان الاحوط ان لا
 لا يخلو عن قوة وجوب الذكر المخصوص في السجدةتين وصورته
 على الاحوط ان يقول فيهما بسم الله وبالله السلام عليك ايها
 النبي ورحمة الله وبركاته ويجب فيه التشهد والتسليم بعد
 رفع الراس من الاخيرة بنوي بمجموعة القرينة المطلقة المقصود
 الشك في قضاء الصلوة وفيه مباحث الاول يجب
 فعل الفريضة اليومية عدى الجمعة خارج الوقت على كل من
 فاته ولم يفعلها فيه لعذر او غيره الا اذا كان عدم الفعل في
 مجموع تصغروا جنونا وانحاء لم يكن من فعله وينظر ترتيب ^{الوقت} الفرائض
 عليه والا فوجوب القضاء لا يخلو عن قوة او حضار ونفاس

في الشكوك

او كفر اصلي تغيب الاسلام اما المرتد فيجب عليه الفضا
 وفاقدا للظهور بن بسط عنه الاداء دون القضاء وكذا يجب
 القضاء على شارب المسكر كما انه يجب القضاء على المجنون
 الخائض والنقساء والمغنى عليه اذ حصل العذر بعد ان مضى
 من الوقت مقداره اداء تمام الصلوة الواجبة في حقه بحسب
 حاله او بقي من الوقت ولو مقدار اداء ركعة على ما تقدم منقضى
 في احكام المواقف ولا فرق في قضاء الفريضة بين الاوقات
 فيفرض صلوته النهار في الليل وبالعكس ولا حالي السفر والحضر
 فيفرض صلوته السفر قصر في الحضر وبالعكس المبحث الثاني
 الثاني يجب ترتيب الفوائض اليومية مع العلم بمعنى قضاء
 فوائضا لتابع دون غيرها من الفوائض فيجوز قضاء الخوف
 قبل الكسوف وان تأخر فوائضا كما يجوز تقديمه على اليومية
 وان تقدم فوائضا وبالعكس نعم الاقوى سقوطه في اليومية
 مع الجهل به اذا استلزم التكرار مشقة لا يتحملها اذا لم يكن
 كذلك كما لو فاته ظهر ومغرب مثلا ولم يعلم السابق منهما
 صلى ظهر بين المغربين او مغربا بين الظهرين وبكفي في حصول
 الترتيب نية الاولى فالاولى اذا كان الفاضل متحدا صنفًا
 وعددا كالظهر من ايام متعددة او العصر كذلك اما اذا

في الفوائت

كان الفائت ظهرا وعصر من ايام متعددة فوجب التكرار
الحصل للترتيب لا يخلو عن قوة واما المختلف عددًا ووصفًا
فلا طريق لحصول الترتيب منه مع الجهل به الا التكرار فيكون
حق يعلم بحصول الترتيب فلو فائت الفرائض الخمس كل واحدة
من يوم مثلاً ولم يعلم السابقة من اللاحقة صلى خمسة ايام
وعلم حصول الترتيب ولو زادت فريضة اخرى صلى ستة
ايام وهكذا ولو فائت صلوات معلومة سفر او حضرا ولم يعلم
السابق منهما كفي في حصول الترتيب صلوة رباعية كل
يوم تماماً وقصر هذا كله اذا لم يسئلزم التكرار بسبب الجهل
بالترتيب مشقة او اراد الاحتياط وان استلزمها والاقوى
وجوب مراعات الترتيب مع العلم به على القاضى عن غيره
ولو تترعا او باجارة والظاهر سقوطه مع الجهل به عن الولي
او الوصى او المتبرع الا مع العلم بعلم الميت به فوجبه قويم جلد
ولا يترتب الحاضرة على الفائتة لكن الاحوط ترتيب الحاضرة
على الفائتة الواحدة بل فوائت يوم ذكرها ولا يجب الفور في
القضاء ومن فائت فريضة غير معينة من المنقرضى صحتها
مغرباً ورباعية عما في ذمته مختاراً فيها بين الجهر والاختفاء
ولو فائت صلوة معينة مرث لا يعلم عدد هاكل ذلك الصلوة

في القضاء على الميت

حتى يطمئن بالوفاء المبحث الثالث يجب على ولي الميت
رجلا كان الميت او امرئ حرا او عبدا ان يقضى عنه ما فات
من الصلوة وان لم يتمكن من قضائها وكذا الصوم على الا
الذى لا يخلو عن قوة والمراد بالولي هنا اكبر الولد المذكور
اي من لم يكن اكبر منه فلو تساوى الاولاد في السن تساووا
في القضاء بالنسب عليهم ولا يعتبر فيه الارث بل يجب عليه
القضاء وان كان مجزيا بغنل اوردق او كفو لو اشبهه الاكبر
فالا قوى سقوط القضاء ويجوز لغير الولي التبرع بالقضاء
عنه فضلا عن الاولياء بعضهم عن بعض وفضلنا عن الاجا
المفصل السابع في الجماعة وفيه مباحث الاول الجماعة
من المستحبات المؤكدة في الفرائض جميعها خصوصا التوبة
وخصوصا الادابية وخصوصا الصبح والعشاين وخصوصا
لجبران المسجد بل من يسمع النداء وفضلها عظيم وقمار
فيها ان الصلوة جماعة تعد بالصلوة وقد تعد بثلاثة
الاف اذا كانت خلف العالم وينضاعف باعتبار المكان الى
كثير وهي غير واجبة بالاصل الا في الجمعة والعيدين مع
الشرايط المذكورة وغير مشروعة ايضا في شيء من النوافل
الاصلية الاصلوة الاستسقاء نعم لا بأس بها فيما صافلا

في صلوة الجماعة

بالعارض كصلوة الصلوة والفرصة المتبرع بهما عن اخرو
 المعادة استحقابا وبأنتم مصلّي اليوميّة بمثله وان اختلفا
 بالفصر والتمام والاداء والفضاء والوجوب والندب
 وكذا مصلّي الأبهة او الجنازة او العهد كل بمثله وافل عدد
 تغفد به الجماعة المندوبة اثنان احدهما الامام ومنتهى
 ما ندرك به الركعة في ابتداء الانتماء ان يدرك المأموم
 بركوعه ركوع الامام ولو بعد فراغه من الذكر بحيث يجتمعان
 في الركوع الذي اراد به الصلوة فلا يدركها بادراك الامام
 رافعا من الركوع وان انتهى ركوع المأموم قبل ان يخرج الامام
 عن حد الزايع على الاحوط ولو ركع المأموم فشكل في ادراكه
 ركوع الامام على النحو المذكور بطلت صلوة من كان علم بعد
 الادراك والاحوط الذي لا يخلو عن وجبه ان لا يدخل قصد
 الركوع مع الامام الامام الاطشان بادراكه نعم له مع احتمال
 الحق ان يكبر للأحرام على انه أدرك الحق والا انفرد قبل الركوع
 او انتظر الركعة الثانية تكن دخل مع الاطشان وعلم بعد
 ذلك بعدم الحق ويدرك فضل الجماعة حيث لا تدرك
 مع الامام ركعته بان يدخل معه في التشهد الاخير بعد ان
 بنوى ويكبر ويجلس فاذا سلم الامام قام وبنى على تكبيرة و

في صلوة الجماعة

انتم الصلوة ولا حوط ترك الدخول في غير حال التشهد المذكور
المبحث الثاني لا ينعى الجماعة مع الحائل المانع من المشايخ
 لمن تعتبر مشاهدته فيها من الأمام والمأموم في جميع الأحوال
 كالغيباء والفقود ونحوها جدارا كان الحائل أو غيره ولو
 شخص انسان ألا إذا كان مأموما لا يعلم فساد صلوته ولو كان
 الحائل قصيرا لا يمنع المشاهدة في حال من احوال الصلوة
 فلا بأس وكذا لو كان شبيكا يمنع الاستطراق دون المشاهدة
 اما لو كان رجلا ونحوه فلا حوط ان لم يكن اقوى اجنابه
 وان لم يمنع من المشاهدة بالارتسام ولو منع الحائل من المشاهدة
 حال الجلوس خاصة فقبه اشكال ولا احتياط لا يترك
 هذا كله اذا كان المأموم رجلا اما المرنئة فلا بأس اذا كان
 الأمام رجلا وعلت باحواله في الصلوة لتتمكن من المتابعة
 وان كان الاحوط لها ايضا خلاف ذلك ولا تعد الظلمة
 العيار حائلا فلا يضر بالجماعة كما لا يضر الفصل بالظن
 والتهمير الصغير مع عدم استلزامه البعد الممنوع في الجماعة
 ولا يندرج جملته المأمومين ولا يعد مشاهدة بعض
 الصف الاول بواسطة طوله للأمام ولا اطولته الضيف
 الثاني مثلا ولو كان الامام في محراب داخل في جدار يصح

في صلاة الجماعة

ثل

افتداء من على اليمين او الشمال لوجود الحائل ولو تجدد الحائل
 في الاثناء فلا قوى بطلان الجماعة نعم لا بأس بالحائل الغير
 المستقر كالشخص المنطوق ونحوه ولا تضع الجماعة مع علو موضع
 الإمام على موضع المأموم علو معتدابه دفعها كالأبنية و
 نحوها لا اخذار تامن غير فرق بين المأموم البصر والاعمى و
 الرجل وغيره نعم لا بأس بالعلو الغير المعتد به مما هو في
 الشبر ونحوه ولا بالعلو الأخذاري التذريجي على وجه لا يتأخر
 انبساط الأرض معه اذ كان اخذاره مثل الجبل فلا حوط
 ان لم يكن اقوى ملاحظة قدر الشبر فيه واقعا علو المأموم
 على الإمام فلا حوط ترك الافتداء فيه اذا كان مفراط ولا يجوز
 تباعد المأموم عن الإمام بما يكون كثر في العادة بالنسبة
 الى الصلوة جماعة ألا اذا كان في صف متصل ببعضه بعض
 حق ينتهي الى القريب من الإمام او ليس بينه وبين ما تقدم
 التباعد المذكور وهكذا حتى ينتهي الى القريب من الإمام
 ولا افضل الا حوط تغدير البعد المذكور بان لا ينزله على الخطوة
 التي عملا الفرج ملاحظا فيه موقف المصلّي واحوط من ذلك
 مراعات الخطوة المتعارفة بين موقف السابق ومجدد الآخرو
 فواصل الصفوف اللاحقة لا تغدح اذا كان من فيها ليس بينه

في صلوة الجماعة

وبين من تقدمه البعد المانع او كان متصلا بمن هو كذلك بمن
هو الى جانبه اما الصف الاول فخواصله مغلدة بصلوة من بعد
فيه عن الامام او المتصلين به بالبعد المانع واما الفصل بعد
الاحرام للصلوة فالحوط الذي لا يخلو عن قوة ان لا يجوز ^{البعد} يتقدم
قبل احرام القريب ويروى اتصال العرفي والظاهر ان لا ^{يقبل}
فيه الفصل بالمأمومين مع تهتوتهم للاحرام واشرافهم عليه لا
مطلق التهتوت ولو تجدد الفصل في الأثناء ولو لا انها صلوة
الصفوف المتخللة مثلا لكون فرضهم الفصر او بعد وطول
الانفراد فالأقوى بطلان الاقتداء والعمل على الانفراد والآن
الذي لا يخلو عن قوة عدم الاقتداء بعد الانفراد لو تبسره ^{الانفراد}
ولا يجوز تقدم المأموم على الامام في الموقف في الابتداء و
الأثناء فلو تقدم باقيا على الانتهام بطلت صلوته واذا تقدم
سواء او غلطا او اكرها فبطلان الجماعة لا يخلو عن قوة بل لا يخلو
ترك الاحتياط في المساواة ولا يكفي تقدم الامام في مجرد
بل الأقوى اعتبار صدق تقدمه عرفا في جميع الأحوال حتى
التجرد **البحث الثالث** لا بد في الجماعة من نية ^{النية}
فلو لم ينوها لم تحصل له الا ان صلوته صحيحة ما لم تكن الجماعة
شرطا فيها كالجمعة او يقع منه ما يخل بصلوة المنفرد ولو شك

في صلاة الجماعة

في نية الائتداء انفراد حق لو ظهرت عليه املوات الائتظام
كالانصات ونحوه على الاحوط ولا بد فيها من الفصل الى امام
مقدم معين بالاسم او بالاشارة او بالصفة وبكفي في التحسين
ان ينوي هذا المتقدم مع العلم بعد الله ولا يقدح مع ذلك
اعتقاده كونه زيدا فيان خلافة نعم لو عينته باسمه خاصة ^{في}
للسلوة معه فيان غيره فلا قرب البطلان وان كان عدلا عنه
ولو فصل الائتظام بهذا الحاضر مریدا به ما هو في اعتقاده من كونه
زيدا فظهر في الاشياء انه عمرو وخصوصا اذا كان عمرو غيره اذ لم
عنده فاحوط الائتظام بنية الانفراد ثم الاعاده ما لم يخل بوضا
المنفرد باختيار الجماعة ولو صلى اثنا وبعد الفراغ علم من
كل منهما بنية الامامة للاخر صححت صلواتهما اتقا لوعلم بنية كل
منهما الائتظام بالآخر استأنف كل منهما الصلوة ولو عرض
للامام ما يمنعه من اتمام صلوة جاز للمؤمنين تقديم امام
غيره واتمام الصلوة معه وكذا ما يمنعه من اتمامها مختارا كما
لو صار حكم الصلوة جالسا العذر ونكره الفرائض في اولي
الفريضة الاخفائية للمؤمن الغير المبوق والاحوط نوكها
ويستحب له حينئذ الاشتغال بالتسبيح والتحميد والصلوة على
محمد واله والا فلي الاحوط تركها في اولي الجهرية اذا سمع

في صلاة الجماعة

ولو لم يسمع حق الشهادة جاز له القراءة بل لا
 الاثنان بها بنيت القرية المطلقة لا الجزئية ولا يترك
 بالطائفة حال قراءة الإمام والمأموم في غير الأولين يختار
 كل منفرد بين القراءة والذكر ويجب عليه متابعة الإمام
 في الأفعال بمعنى مقارنة فعله لفعل الإمام وتأخر عنه
 على وجه لا يكون فاحشا ولا كان غير جائز كاللقدّم ولو قدّم
 على الإمام في الفعل أو تأخر أو آخر فاحشا عامدا ثم وفي بقا
 الأفتاء اشكال فالأحوط أنفرادهما إذا ترك المتابعة
 أو لزعم رفع الإمام رأسه مثلا فالأقوى وجوب تداركها و
 أن استلزم زيادة ركن فانه مغتفر في الجماعة في نحو ذلك و
 لوم بفعل فالأقوى صحة صلواته وإن اثم والأحوط الاستئذان
 مع التدارك المستلزم لزيادة الركن أما في الأقوال فيجب
 المتابعة في تكبيرة الأحرار بل الأقوى عدم شروع المأموم
 فيها إلا بعد فراغ الإمام منها ولا تجب في المستحب مطلقا ولا
 غير المسموع من الواجب نعم لا يترك الاحتياط بالمتابعة في
 المسموع منه ولا يتحمل الإمام عن المأموم شيئا غير القراءة
 في الأولين إذا اثم به فهما أما إذا لم يدرهما بل اثم به في
 غيرهما فانه يجب عليه القراءة حينئذ لا انها اخفات و

فصل في صلاة الجماعة

ان كانت الصلوة بجمهورية وان اجعله الامام عن التوردة تركها
وركع معه وفي قطع الفاتحة لواجب له عن اتمامها اشكال ولا
الافراد كما ان الاحوط له في ابتداء الائتمام انتظار الامام الى
حال التلبس بالتزكع فبنوى وبكبر وركع مع الامام ولا يتلبس
بالفاتحة ولو انتم بشأنه الامام يحمل عنه القراءة فيها وقرئ
هو في الثالثة الامام لانها ثابته بالنسبة اليه ويتابعه استغناء
في القنوت والتشهد والاحوط ان لم يكن اقوى التحاق في جند
كما ان الاحوط له التسبيح عوضا للتشهد وتختلف في ثابته عن
الامام للجلوس للتشهد ثم يلجئه في القيام كما انه يختلف عنه في
كل فعل وجب عليه دون الامام من ركوع او سجود او غيرها
الاما عرفته من القراءة **المبحث الرابع** يعتبر في الامام
العدالة ظاهر اذ لا يجوز الصلوة خلف الفاسق ولا الجاهل بالله
والمراد بها حسن الظاهر بلجنب منافات المروءة الدالة
على عدم مبالاة مرتكبها بالدين واجتناب الكائنات التي منها
الامرار على الصغار بشرط ان يحصل منه الظن بان في الشخص
حالة تمنع عن ارتكاب الكائنات وهي كل معصية عظيمة في نفسها
وتعرف بالنقص عليها كالكفر بالله وانكار ما انزله والباطل
من روجه والامن من مكره والكذب عليه وعلى رسوله واصحابه

في صلوة الجماعة

وقتل النفس التي حرم الله ألا بالحق ومعونة الظالمين عتق
 الوالد بن وفطبعة الرخم وشهادة الزور وكتمان الشهادة
 ونقض العهد والوصية واكل مال اليهم ظلما والزنا والفسق
 في المكال والميزان وجس الحق والاشتغال بالملاهي
 والقمار وشرب الخمر والزنا واللواط والاسراف والتبذير
 وقذف المحصنات ونكاح الصلوة ومنع الزكوة ونكاح
 ما فرضا الله او توعده بالتار عليها في كتاب او سنة صريحا
 او ضمنا او بعظمته في نفس اهل الشريعة وكذا يعتبر في الاما
 ان يكون ابن زنا وان لا يكون فاعدا للقائمين او مضطجعا
 للمهاجرين ولا بأس بامامة الفاعد للمضطجع والفاعل
 للمضطجع والقائم لهما والمتهم للمضوي وذو الجيرة
 ومن نصب الفحاسة لعذر غيره نعم لا يجوز ان تمام الفاعل
 بمن لا يحسنها لعدم اخراج الحرف من محجبه او ابداله باخر
 او حذفه او نحو ذلك حتى اللحن بالاعراب وان كان لعذر
 استطاعته لكن الظاهر ان المنع اذا ائتم به في محل القراءة
 التي يتجملها الامام اما في غيره فالأقوى الجواز كما ان
 جواز الاثتمام بمن لا يحسن غير القراءة من الاذكار والواجبة
 التي لا يتجملها الامام عن المأموم اذا كان لعدم استطاعته

في صلاة الجماعة

نية

ويجوز الإتيان بمن لا يتمكن من كمال الأفضاح بالحروف وكما لا التمام
ويحوز ذلك مما لا يخلل فيه بالعدد والواجب من القراءة وكذا يعتبر
في الإمام المذكور إذا كان المأموم ذكر أو خفي وإن كانت معه
انثى أما إذا كان المأموم انثى خاصة جاز أن تومئها انثى ولا يجوز
الإتيان مع تعليم صلاة الإمام لترك وضوءه وغيره وإن كان
الإمام جاهلاً بذلك ولو علم بعد الفرج صحّت صلوة ولو علم بذلك
في الأثناء انفرد والاحوط أن لم يكن أقوى استنباط القراءة مع
بقاء عمله وكذلك الحال لو بان فسق الإمام أو كفره ولو نسي الإمام تحية
في أثناء الصلوة شيئاً من أفعالها فصلوة المأموم صحيحة إذا لم يعلم به
أما إذا علم بمرئيتها عليه فإن لم يتنبه أو ترك تنبيهه وكان الفاعل
مما لا يبطل به الصلوة سهواً فلا قوى بقاء التمام والاحوط الانفراد
بل لا يجلو عن قوة فيما لو كان منسوق الإمام القراءة ويستحب للإمام أن يجمع
من خلفه كلما يقوله عدماً يوجب الخفاف فيه بخلاف المأموم بل الظاهر
كراهة اسماعه شيئاً مما يقوله المفصل الثاني من في صلاة المساء
والكلام في شروطها وهي أمور الأول قصد قطع المسافة وهي ثمانية
فراخ أمثال دابة زهاباً أو باباً أو صلفاً من أربعة زهاباً أو دابة
أباً في يوم واحد أو في ليلة واحدة أو في الملقق منهما مع اتصال
أباً به بزهابه وعدم قطع عيب ليلة فصاعداً في الأثناء أو

فصلوة المسطر

بذلك على وجه لم يقصص الاقامة القاطعة للتفرغ ولا غيرها من
 قواطعه فلا يترك الاحتياط بالجمع والمراد بالفرسخ ثلاثة اميال
 والميل اربعة آلاف ذراع بذراع اليد ولو نقصت عن
 ذلك ولو يسيرا بقي على التمام كما انك ذلك لو شئت في
 بلوغها بل وكذا لو ظن نعم لا بأس بشيئها باليقين وفي
 شيئها بخبر العدل الواحد اشكال والاحتياط لا يترك
 بالجمع ولو تعارضت البيتان فالأحوط الجمع وإن كان الأقوى
 التمام ولا يجب في معرفتها الاخبار المستلزم للحج اقام
 غيره كالسؤال ونحوه فالأحوط وجوبه ولو شك فيها
 للجهل بمقدارها في الشرع فالأقوى وجوب الجمع إذا لم يتمكن
 من إزالة الجهل وتحصيل العلم به لتمام القنن من الله
 فالعمل بالاحتياط قبلها مشكل ولو قصر الشك في المسألة
 إلا إذا فرض التقرب فيه مع مصادفة الواقع فانه يجوز
 والأحوط الاعادة لو صلى تماما ثم ظهر انه مسافر بل انغلا
 عن قوة إذا كان في الوقت ولو ظهر في أثناء السجدة
 المفصدة مسافرا فصبر وإن لم يكن الباقي يبلغها ومبدء
 حساب المسافة في صفار البلدان ومنوطة انهما من سور
 البلد ومنهى البيوت فيما لا سور فيها واخر الحلة في

هذا ما كان عليه
 عندنا

كما أن الأحكام
 لا خلاف

في صلاة المسافر

البلدان الجار الحارفة للعادة بحيث تكون الحلة منها قبل
 البلاد المعتادة والمدار على فصل المسافة وان حصل منه
 في أيام لم يتخلل بينهما احد قواطع السفر ما لم يخرج بذلك عن
 اسم السفر عرفا ولو تكرر في اقل من اربعة فراسخ مثلا ذاهبا
 وجائا حتى قطع ثمانية فراسخ او اكثر لم يكن مسافرا بل الظاهر
 ذلك في كل فريق من الذهاب والاياب عدى الأربع فلو كان
 المقصد طريقان والابعد منهما مسافة فسلك الابعد منهما
 قصر ولو سلك الاقرب وكان دون الاربعة لم يقصر فيه
 حتى لو كان من جهة الرجوع في الابعد الذي هو مسافة
 نعم يقصر متى شرع في الرجوع فيه اما اذا لم يكن الا بعد
 مسافة فلا يقصر لو رجع فيه وان كان سبعة والاقرب
 فرسخا وقصد الرجوع فيه ولو قصد ما دون المسافة ثم تجدد
 له رأى بعد بلوغها مثلا فنقصدا اخرى مثلها لم يقصر ولو زاد
 المجموع على المسافة فان عاد وقد كملت المسافة فزاد قصر بالفترة
 وكذا لو طلب دابة شرذ او غويما او آبقا ولم يكن فاصدا
 في طلب مسافة وان قطع مسافات نعم يقصر لو عين ولو
 في الاثناء مقصدا يبلغ المسافة ولو خرج ينتظر رفقة
 ان يقصر واسافر معهم فان كان على حد مسافة يقصر في سفره

في صلاة المسافر

ومع انتظاره وان كان دونها اتم حتى يسير له الرقعة
 يسافر نعم لو طعن بحصول الرقعة قصر بخروجه عن
 محل الترخص والتابع لوجوب الطاعة كالزوجة والعبد
 واخبارا كالمخادم او ظهرا كالاسير والمكره مكفي بعبئة
 قصد القصد منوع في التقصير نعم يعتبر العلم بقصد
 المشيوع للمسافة فلم يعلم التابع بذلك بقي على التمام ولا
 عليه الاخبار ولا على المشيوع الاخبار ولو كان التابع عاز
 على المفارقة قبل المسافة بقي على التمام وكذا لو ظن العبد
 العتق والزوجة الطلاق قبل المسافة وعرضا على المفارقة
 على تقدير حصول ذلك الثاني استقرار القصد فلو
 عنه قبل بلوغه ان يقف اتم وكذا لو تردد ومضى صلاؤه
 قصره وان كان العدول والتردد بعد بلوغ الاربعه
 فلا يترك الاحتياط بالجمع ويكفي في استمرار القصد المنزوع
 بقاء قصد النوع السفر وان عدل عن مقصد الى آخر
 يبلغ ما مضى وما بقي مسافة التقصير ولو تردد في الاستاء
 ثم عاد الى الجزم قبل ان يقطع شيئا رجع الى القصر اما لو
 شيئا من الطريق حال التردد ثم رجع الى الجزم الكفيل
 ما قطع حال الجزم وما بقي مسافة الثالث ان لا ينوي قطع

في صلوة السفر

المسافة باقامة عشر ايام في ثنائها او مرورا في وطنه فلو نوى ذلك
 اتم في طريقه وكذا لو كان مترددا في نية الاقامة او المرور والمذكور
 في الاشياء على وجهه ينافي برزده قصد قطع المسافة اما اذا
 لم يناف كما اذا احتمل عرض مفضل لنية الاقامة او المرور بالوطن
 قصر وما ذكرنا من نية الاقامة او المرور بالوطن كما انها تنافي
 حصول السفر الشرعي اذا حصلت في ابتداء القصد فكذلك
 نقطع بعد تخلفه من سافر ووجب عليه القصر ثم نرى
 الاقامة في مكان لو تربط له عاد الى التمام وكذا الوقي
 مترددا في مكان ثلثين يوما واحتاج في عود القصر الى مسافر
 جديد ولا يترك الاضطرار حينئذ بتأخير التقصير الى تجاوز
 محل الترخيص مع التمكن والافالجع ولو كان بينه وبين وطنه
 الذي قصد السفر اليه او المحل الذي عزم على الاقامة فيه
 مسافة التقصير قصر في طريقه ولا تكفي الاربعة فراسخ
 هنا ولو كان له عدة مواطن اراد الوصول من احدها الى
 الآخر فان كان ما بينهما مسافة قصر في الطريق خاصة اذا
 اراد الوصول الى الآخر فكذلك وقد ظهر ان قوايح السفر
 ثلاثة الاول الوطن والمراد به المكان الذي يقصد الانسا
 مفرأ ومجلا له على الدوام مستمر على ذلك غير عاد عنه

في صلوة المسفل

من غير فرق بين ما نشأ فيه وما استبد به ولا يعتبر حصول ملك له فيه ولا كونه واحداً ولا إقامة سنة أشهر كما لا يكتفى فيه بمجرد النية نعم لا بد فيه من الإقامة في الجملة على وجه بعدائه وطن الكفر أو هجره على حكم الوطن مادام متخذاً له كذلك أما إذا انتقل إلى غيره ولم يكن له فيه ملك زال عنه حكم الوطنبة فإن كان له فيه ملك جلس في حال الاتخاذ المذكور سنة أشهر ولو متفرقة في جريان حكم الوطنبة عليه مادام ما لكا اشكال والأحوط الجمع ولو كان المملوك غير قابل للسكنى كالنحلة ونحوها الثاني الإقامة والمراد بها أن يعزم على مكث عشرة أيام فصاعداً متواظفاً بها في المكان أو يعلم بها ثم فيها مكث ولا يكفي النظر ويكفي تلبية اليوم المنكسر من يوم آخر ولا يعتبر فيها نية عدم الخروج عن خصة سور البلد بل يجري عليه حكم المقيم وإن قصد حال نيتها الخروج إلى بعض بلادها ومزارعتها ونحوها مما لا ينافي قصد الإقامة في البلد عرفاً فإن خرج بل وإن كثر تردده إلا أن الأحوط أن لم يكن أقوى أن لا يتجاوز محل الترخيص ولو قصد في ابتداء النية الخروج إلى ما دون المسافة متاهوا

في صلوة المسفل

خارج عن حدود البلد فلا يترك الاحتياط بالجمع ولا ينأى
 الفصل بالشط ونحوه بعد صدق اتحاد اسم البلد كما في
 بغداد والحلة في نية الإقامة فيها والثرثرة في الجانبين
 نعم لو لم يكونا بلدا واحدا كالنصف والكوفة وبغداد وبلد
 الكاظمين عليهما السلام لم تصح الإقامة في مجموعهما وكذا
 لو عزم على الإقامة في رستاق من قرية إلى قرية ولم يعزم
 عليهما في واحدة منه بل لا بعد ذلك لو بدله ذلك بعد
 النية قبل الصلوة تماما بل لو كانت البلد خارقة المعناد
 منفصلة الحال نوى الإقامة في المحلة منها دونها
 اجمع بل وكذا لو لم تكن منفصلة الحال ولا يعتبر في محل الإقامة
 كونه بلدا أو قرية مثلا بل له نيتها في البرية لكن لا يتوسع
 في جعل الحد ودد بل يقتصر على المتيقن مع أن الاحتياط
 فيه لا ينبغي تركه ولا تصح نية الإقامة في بيوت الأعراب
 ما لم يطمئن بعدم رجولهم مقدارها أو يعزم على المكث
 بعدهم وإن رحلوا ولو نوى الإقامة ثم بدله ففضها
 فإن كان قد صلى بنية النية فريضته تمام بقي على حكم
 التمام إلى أن يسافر بل كذلك لو صلاها غافلا وإن كان
 الأحرط جنته بالجمع ولو بدا الخروج إلى ما دون المسافة بعد

فصلوة المسفل

الصلوة تماماً فان كان عازماً على العود واقامه مسناً
 في محل الاقامة الاولى او غيها تم في الذهاب ^{للقصد}
 والاياب والاقلا حوط الجمع ولو دخل في الصلوة
 بنية الفصر ثم عثر في ثنائها المقام اتم ولو نوى الاقامة
 ودخل في الصلوة فعن له السفر قبل الدخول في الثالثة
 فصرها واجتزء واذا دخل في الركوع الثالث فلا يترك
 الاحتياط بالجمع الثالث التردد في البقاء وعدمه ^{ثلاثين}
 يوماً ولو يثليق المنكر منها في مكان واحد على حسب
 ما سمعه في الاقامة وحكمه حكم الاقامة في وجوب
 الصلوة تماماً وفي انقطاع السفر على وجه يحتاج العود
 الى الفصر المسافة جد بدة وفي حكم التردد الى ما دون
 المسافة وفي غير ذلك مما لا يخفى جريان فيه ولو خرج
 في ثناء الثلاثين الى مكان آخر ولو دون المسافة لم يجر
 عليه الحكم وان قصد الرجوع ليومه او ليلته الرابع من
 شروط الفصر ان يكون السفر سابعاً فلو كان معصية
 لم يفصر سواء كان نفسه معصية كابق العبد او
 غايته على وجه يتبعها في الضرر كالتسرف لقطع الطريق
 وبطل الخطأ من السلطان ونحو ذلك نعم ليس منه ملوغة

في صلوة المسفل

الحرم في شأنه على وجه لا يؤدي الى حرمه نفس السفر
 اما اذا أدى الى ذلك كركوب الذابذة المغصوبة ففيه
 اشكال والاحوط الجمع ولو كان السفر ضد الواجب
 خصوصاً اذا قصد به التوصل الى ترك ذلك الواجب
 هو شرط ابتداء واستدامته فلو كان ابتداء سفره سائغاً
 فقصده للمصيبة في الاثناء انقطع ترخصه الا فيما اذا قطع
 المسافة الموجبة للفطر ولو بضميمة ما يريد قطعه من
 المسافة المباحة بعد قطع ما يقطع حصياً فان فيه تأملاً
 ويترخص لو عدل في الاثناء الى السفر السائغ اذا كان
 الباقي مسافراً ولو ان يقترن مع الرجوع له يومه والا ففطر
 في العود اذا كان مسافراً وكو سافر للصيد هو كما يستعمل
 ابتداء الدنيا اتم نعم بقصر في رجوعه اذا كان مسافراً
 لو كان الصيد لقوته وقوت عياله قصر اما لو كان للتحاق
 افطر لو كان صائغاً واحطاط بالجمع في الصلوة وان كان
 القول بالفطر فيها لا يخلو عن قوة ولا فرق فيما ذكر بين
 صيد البر والبحر وثابع الجائر على وجه يكون من اعوانه
 وجنده يتم ولو كان سفر الجائر طاعراً ما من كان تابعاً له
 لا كراه او التحصيل غرض كدفع مظلمة ونحوها فحكمة الفطر

في صلاة المسافر

خامسها ان لا يتخذ السفر عملا له كالمكاري والملاح وغيره من اصحاب السفن ونحوهم من عمله ذلك فان هؤلاء يمتون الصلوة في السفرة الثالثة من سفرهم الذي هو عمل لهم اذ لم يتحقق عقب السفر بين الاولين اقامة عشرة ايام ويحيطون في الثانية بالجمع ولا فرق في ذلك بين ان يسئلوا هذا السفر لانفسهم كحمل المكاري مثلا مناعه واهله او غيرهم نعم الظاهر الفص في السفر الذي ليس عملا لهم كالوفارق الملاح سفينة وسافر للزيارة او غيرها كما ان الظاهر ذلك في نحو الحمد اربعة المستعملين للسفر في خصوص شهر الحج بخلاف من كان منهم متخذا ذلك عملا له في تمام السنة على وجه يشترق تمام السنة او معظمها فانه يتم والتاجر الذي يدير في تجارة يتم ايضا اذا كان قد اتخذ ذلك عملا له تمام سنه اما اذا كان في الصيف دون الشتاء او بالعكس فلا يترك الاحتياط بالجمع ولو كان السفر الى ما دون المسافة عملا له كالخطاب ونحوه قصر اذا سافر ولو للاخطاب الا اذا صار السفر الى المسافة عملا له فانه يتم حينئذ ويعتبر في استمرار حكم التمام لمن كان السفر عمله ان لا يفهم في بلد عشرة ايام

في صلوة السفر

ولو غير منوية بل وان كانت ملفقة من مجموع ايام يخرج
في اثنتيها الى مادون المسافة اقام في غير بلد في كفاية السفر
ايام من دون نية اقامتها اشكال ففي حلت العشرة المذكورة
انقطع حكم التمام وعاد الى الفصر في السفر الاول والجمع في
الثانية والتمام في الثالثة والبدوى الذي يطلب لفظ
الشعر ولم يتخذ مقرا مخصوصا به في صلوته الا اذا انشأ سفرا
على غير الحال الذي اتخذه كسفر الزبارة مثلا فانه يفصر و
مبدء مسافته من محل البوث ومحل ترخصه خفائهما على
النحو الا في كعبه سادسها ان يضرب في الأرض حتى
يصل الى محل الترخص فلا يقصر قبله وهو المكان الذي
ينوارى فيه صور جدران البوث واشكالها لا اشباحها
او يخفى عليه الاذان والاحوط الذي لا يخلو عن قوة مراعاة
حصولها معامع التمكن ومع عدمه يحنط بالجمع والمدار
في التمام والرؤية على المصادر بنادون الخارقين وفقد
واحدهما يفذرهما في المسوى كما انه يقدر عدم الحائل
لو كان بل يقدر البلدة لو كانت في مكان منخفض ولو كانت
في شاهق فالأحوط اعتبار خفائهما مع التمكن ومع عدمه
يحنط بالجمع وكذا الصوت العالي في الاوان ولا عبرة بالعلام

فصل في صلاة المسفل

والمنازل والقياب والصور ويعتبر كونه على مرتفع معاد
في اذان مثل ذلك البلد بل الظاهر اعتبار كونه في البلد
وفي ناحية المسافر نعم بقوى الكفاءة في البلاد المتوسطة
وطالما اذنه مرتفعة كالخف وكربلا باذان البلد وان لم
في اخوها وبكفى البدوى ونحوه من لا جدران لبونهم
خفاء البيوت ومنع البلاد على وجه تكون عظامها كالقصر
المتعددة يعتبر اذان محلته ويؤنها وينقطع السفر بالحو
الى محل الترخص من وطنه ولا يترك الاحتياط بما خبر
الصلوة الى الدخول في المحل الذي عزم على نيته الاقامة
فيه فاذا تمت هذه الشروط وجب على المسافر الفجر ولو
صلى جهنئدما في غير الاماكن الاربعه الا في ذكورها
مع علمه بالحكم بطلت صلواته ووجب عليه الاعادة في
الوقت والقضاء في خارجه اما اذا كان جاهلا بان حكم
المسافر النقص فلا اعادة ولا قضاء ويلحق الصوم بالصلاة
في ذلك اما لو كان جاهلا ببعض الخصوصيات كن جهل
انقطاع كثرة السفر باقامة العشرة او انقطاع سفر المعصية
بمصد الطاعة في الاثناء فاتم فلاحوط ان لم يكن اقوى اعاد
الصلوة في الوقت وقضاؤها في خارجه كما ان الاقوى في ذلك

فصل في صلاة المثل

فهو قصر جهلا بموجب القيام كالأقامة ونحوها بل الظاهر
 ذلك في نسبانه أيضا نعم لو نسي المسافر سفره فصلى غاما
 أعاد إذا ذكر في الوقت دون خارجه ولو اتفق حصول القصر
 منه اتفاقا لا عن قصد لم يجز ولو للجمل بأن حكمه القصر
 وإذا دخل الوقت وهو حاضر متمكن من فعل الصلوة
 ثم سافر حتى تجاوز محل الترخص والوقت باق قصر ولا حوط
 الأتمام معه وكذا العبرة في القضاء بحال الفوات لا الوقت
 وأما الأماكن الأربع وهي المسجد لحام ومسجد النبي
 صلى الله عليه واله وسلم ومسجد الكوفة والحائر الحسيني
 فإنه يخرج فيها بين القصر والأتمام والقيام أفضل والقصر
 أحوط ولا يلحق بها غيرها من بلدانها بل الظاهر
 الاقتصار على الأصل منها دون الزيادات الحادثة
 وفي تحديد الحائر أشكال والحمد لله وحده
 بسمه تعالى وله الحمد وهو المستعان
 كتاب الصوم وفيه فصول الأول في النية وفيها مسائل
 الأول هي شرط في الصوم كغيره من العبادات وهي الذك
 كما عرفت ولا يجب فيها بعد القرية غير التعيين مع تعدد
 المأمور به نعم الأولى قصد التحلل في القضاء عن الغير

كتاب الصوم

في الصوم

ولا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل بل يكفي العلم بها
 في جملة محصورة مع قصد الامثال بخصوص الداخل
 لا بالجميع الثاني لا يقع في شهر رمضان صوم غيره مطلقاً
 حتى من غير المكلف به كالمسافر ولو جهلاً او نسياً او في
 فيه نية صوم غد من غير تعرض لكونه منه ولو نوى غيره
 فيه جاهلاً او نسياً او جزء منه بخلاف العالم به فيبطل
 ولو علم الجاهل بعدم صحته غيره فيه جدد النية قبل الزوال
 ولا بد في غيره من القصد الى الصنف المطلوب كالحق
 او النذر المطلق بل المعين على الاقوى وكذا قضاء شهر
 رمضان نعم لو قصد ما في ذمته وكان متحداً او متبناً
 مع الثالث على النية في الواجب المعين اصالة او رضا
 عند طلوع الفجر الصادق والامر في ذلك سهل بناء على
 انها الداعي او اى جزء من الليلة التي يريد صومها و
 لا يترك الاحتياط بتجدد النية لكل يوم من شهر رمضان
 الا حوط ضم نية مجموع الشهر وابقه ان فاته بعضه الى ذلك
 والتاسي يجدد ما قبل الزوال مع عدم تناول المفطر
 او فساده برءاء ونحوه ولا يجوز تجديد ما بعد وجعل
 في الواجب غير المعين بمبدأ اختيار من اول الليل الى الزوال

في الصوم

دون ما بعده ولا يقدح في ذلك سبق التردد بل العزم على
العدم وفي المندوب من أول الليل إلى أن يبقى إلى المغرب
زمان يمكن تجديد هافيه على الأقوى ولو صام يوم الشك
بنية أنه من شعبان ندبا أو قضاء أو نذرا اجزء عن شهر
رمضان نعم لو انكشف الحال وأنه من شهر رمضان قبل
الزوال أو بعده فلا يترك الاحتياط بجديده النية ولو صام
بنية أنه منه بطل ولو أصبح فيه ناولا لافطار ثم بان أنه
منه قبل تناول المفطر فإن كان ذلك قبل الزوال جدد
النية وجاز به وإن كان بعده أمسك وجوبا وقضاء و
الأحوط تجديد النية مع ذلك الرابع يجب الاستدانة فيها
فلو نوى القطع ببعضه انشاء دفع اليد عما تلبس به من الصوم
ولو زعم فساد ثم بان عدمه بطل وكذا لو عزم على انشاء
فيما باني على الأحوط الذي لا يخلو من قوة أو نوى الفاعل لو
تردد في الانشاء نعم لا يقدح التردد في البطلان وعدمه
لعروض عارض إلا إذا استقر التردد لتخصيص في السؤال فإن
فيها اشكال ولا عدول في الصوم مطلقا سواء كان من فضل
أو نفل أو بالعكس الفصل الثالث فيما يمسك عنه وهو عشرة
الأول والثاني الأكل والشرب مطلقا والثالث الجماع فلا

كتاب الصوم

ودبراً فاعلا وفابلا حثاً وميتاً حتى اليهمه والزاج الكذب
 على الله ورسوله وخلفائه عليهم السلام بل وباقي الأئمة
 والأوصياء ولو في امر ديني رجع الى الصدق فوراً لم
 علما كان بالحكم ام جاهلاً باللفظ ام الكتابية ام الاشارة
 ولو قصد الصدق فبان كذباً فلا فساد ولا يخلو البطالة
 في عكسه من قوة كما لو تكلم غير موجه خطابه الى احد
 او موجهها الى من لا يفهم معنى الخطاب والخامس من
 تمام الرأس في الماء دفعة او تدريجاً والمراد به تمام
 ما فوق الرقبة ولو مع خروج البدن نعم لا يفقد غسل
 اجزائه متعاقبة وان استغرقه ركك ولو ارتقى فغسل
 بطل صومه وغسله اذا قصد الغسل باول مستحى
 الارتماس وكان الصوم واجبا معينا والا فالصوم خافض
 على اشكال السادس اتصال الغبار الغليظ الى الجوف
 والاحوط الحاق غير الغليظ به ولا بأس بما يعسر الخوض عنه
 والاقوى الحاق دخان النيباك وهو به في الافساد
 السابع بعد البقاء على الجنابة الى الفجر في جميع اقسام
 الصوم الواجب بل الاقوى البطالة في الاصباح جنباً
 ان لم يكن عن عمد في قضاء رمضان بل وفي صومه ينسب

كتاب الصوم

غسل الجنابة ليلاً حتى مضى يوم أو أيام ومن التعمد
 للبقاء على الجنابة أحداث سببها في وقت لا يسع الغسل
 ولا التيمم خاصة ^{ويستحب} عصى وضع الصوم المعين والأحوط
 القضاء ولو ظن السعة واجب فإن الخلاف لم يكن عليه
 شيء إذا كان مع المراعات إمام مع عدمها فعليه القضاء و
 نارك التيمم كارك الغسل ويجب البقاء معه مستيقظاً
 حتى يصبح وحدث الحضر والنفاس كالجنابة فيما ذكرتم
 لو حصل النقاء حين لم يبق فرصة للغسل أو بدله أو لم يعلم
 بنفائها حتى طلع الفجر صح صومها المعين خاصة ولما استقام
 فلا مدخلية لغير اغسالها التمارية من الأفعال في الصوم
 وإن كان اختيار غسل الليلة الماضية لا يجلو عن قوة بل
 الاحتياط بغسل صلاة الغداة مقدماً على الفجر لا يترك
 ولو اجنب في شهر رمضان ليلاً فام ناوياً للغسل واستقر
 نومه حتى أصبح صح صومه مع احتمال الانبأه ولو لم يبق
 الغسل أو نوى عدمه أو انتبه ثم نام ثانياً واستمر كرك
 فسد وإن كان قد نوى الغسل والأقوى إلحاق نومه بعد
 انبأهذين حتى يصبح ولو كان ناوياً للغسل ومضاداً للانبأ
 بتعمد البقاء على الجنابة كما إن الأقوى إلحاق الحضر والنفا

كتاب الصوم

بها في حكم الانتباهه والانتباهين فضلا عن غيره
 من الأحكام الثامن انزال المنى باى نحو اتفاق بخلاف
 ما اذا سبقه فلا شئ عليه التاسع الحفنه بالمائع خا^{صه}
 ولا بأس بمجبع ما يصل الى الجوف بغير الحلق كما لا يمتي
 اكلا ولا شربا عداها نعم لو فرض منقذو لو بالعاض
 طهما في البدن افطر به ان كان مما يحصل به الغذاء اقا
 لو كان في مكان لا يتغذى بالوصول اليه لسفله عن
 المعده فوجهان اقر بهما عدم الافطار ولا بأس بوصول
 الدواء الى جوفه من جرح ونحوه العاشر تعمد القيئ
 الفصل الثالث في نوايع هذا الفصل وفيه
 مباحث الاول ليس من المفطرات مص الخاتم ووضع
 الطعام للصبي وزوق المرق وغيرهما مما لا يتعدى
 الى الحلق او تعدى من غير قصد او نسيانا اقاما يتعدى
 عبدا وان قل بكرة المحصا من ريقه او غيره لو امتزجت
 مع ريقه فابتلعه فيبطل الا ان تسهلكت في ضمنه الثاني
 كلما ذكرنا انه يفسد الصوم عدى البقاء على الجنابة الذي
 قد سمعت الكلام فيه انما يفسد اذا وقع عبدا ولو جهلا
 لا بد منه كالنسيان وعدم القصد والمكره على تناول

في مفطرات الصوم

المفطر بنفسه لو تناول ولو قهراً كالإفطار معهم في عيدهم
نعم لا بعد القصّة لو افطرو قهراً في ذهاب القرص
دون الحرمه ولكن لا يترك الأحياط بالفضاء الثالث
يجب الكفاره مع القضاء بتعد شيء من المفطرات على
القي اذا كان الصوم مما يجب فيه ك شهر رمضان وقضا
بعد الزوال والا قوى انها في شهر رمضان بخير فيها
بين الضيق وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين
مسكناً ونكرت بتكرّر الموجب في يومين بل في يوم
اذا كان الموجب جماعاً ولا يترك الأحياط في غير الجماع
به بل لا يخلو عن قوة مع تحلل التكفير او اخلاف جنس
الموجب ومن عجز عن الخصال الثلاث صام ثمانية عشر
يوماً فان عجز تصدق بما يطيق فان لم يقدر على شيء استغفر
الله ولو مرة عن الكفاره وكفر على الاحوط ان لم يكن
اقوى بعد التمكن الرابع يجب القضاء دونها في شهر
رمضان بامور أحدها فعل المفطر قبل مراعات الفجر
مع القدرة وظهور سبق طلوعه بخلاف العاجز الغير
المتمكن من السؤال والمخطي في مراعاته فلا قضاء عليهما
ثانيهما فعله اخلاً الى اخبار آخر ولو بينة بعد طلوع

في الصوم

الفجر ثم بان طلوعه مع فرض قدرته على المرات
 الثالث ترك العمل بقول المخبر بطلوعه بزعم مخبرين
 او كذبه بل بقوى وجوب الكفاره مع الفضا اذا كان
 المخبر عدلين والظاهر اختصاص حكم المرات
 بشهر رمضان دون غيره حتى المضيق والمعين
 فيبطل الجميع بتبين تناول المفطر بعد الفجر وابعها
 الافطار اخلاذا الى المخبر بدخول الليل فان اخلا
 مع جواز الاخلاذ والتقليد فضلا عن عدمه وانما
 الاقوى مع مجواز التقليد وجوب الكفاره ولو كان
 جاهلا بذلك خامسها الافطار لظلمة موهمه قطع خبر
 الليل منها ثم بان خطاه ولم يكن في التمسك علة ساد
 ادخال الماء الى الفم للثبر او غيره فسبقه الى الجوف
 فانه يقضى نعم لو ابتلعه لنسيان فلا فضاء ولا فضاء في
 سبقه بالمضمضة للطهارة والاحوط الاقتصار فيها
 على ما كان منها الصلوة فريضة وفي الحاق غير شهر
 رمضان به في ذلك وجه قوي الفصل الرابع
 فيما يكره للصائم وهو امور منها مباشرة النساء فنبهوا
 لمساوملاعبة مع تحريك الشهوة وعدم قصد الانزال

كتاب الصوم

ولا اعتياده بذلك ولو فسد أو كان معثرا داله حرم في
المعتين في وجه قوي ومنها الأكثال بما فيه مسك أو
صبر يجد طعمه وإخراج الدم المضعف ودخول الحمام
مع خوف الضعف به والتسحوط الغير المتعدي إلى
الحلق وشتم الزبائحين ولا بأس بالطيب والأولى ترك
المسك منه إلى غير ذلك من المكر وهات الفضل الخا
يصح الصوم من العاقل المؤمن فلا يصح من غير المؤمن
ولا من الجنون ولو أداها في بعض النهار ولا من السكر
بل والمغنى عنه ولو في بعض النهار وكذا لا يصح من
المسافر الذي يقصر في صلوة الأثلاثه أيام في بدل
الطهارة والثمانية عشر في بدل البدنة والتذلل والمشرط
فيه السفر ولو مع الحضر ويصح من الجاهل بالحكم ولا يلحق
به الناسي ويصح من مسافر حكة التمام كالأمانة
والعاصي في سفره ونحوهما ومن المريض الذي لا يضر به
دون الضرر بمجدوث مرض آخر أو بطوء برة الأول أو
شدة ألم فيه والاحوط الذي لا يخلو عن قوة اعتبار الظن
بالضرر وعدم الاكتفاء بمجرد الخوف كما أن الاحوط في
الخوف المجرى الصوم والقضاء ولو صام بنعم عدم الضرر

كتاب الصوم

فبان الخلاف صح والاحوط الفضا في المعين الفصل الثاني
 اقسام الصوم اربعة واجب ونذ وبمحذور ومكروه
 ففيه اربعة مباحث الاول في الواجب وفيه فصول
 الاول في اقسامه وهي سنة صوم شهر رمضان وصوم
 الفضا وصوم الكفارات وصوم دم المنعة في الحج وصوم
 النذر وشبهه وصوم الثالث في الاعتكاف الثاني
 يعلم الهلال بالرواية والشباع المفيد للعلم فيجب الصوم
 على من حصل له ذلك وان انفرد او ردت شهادته
 وبالبينة الشرعية وحكم الحاكم الذي لم يعلم خطاه
 الفصل الثالث انما يجب الصوم على البالغ العاقل
 القحيح الحاضر او ما في حكمه الخالي من الحيض والنفاث
 ولو برء المريض المنضرب به قبل الزوال ولم يكن قد ثاب
 المفطر جردا والنية وصام في شهر رمضان بخلاف ما لو برء
 بعد الزوال والتناول وان استحب له الامساك والمسا
 قبل الزوال بفطر مطبئ السفر لئلا ام لا وبعد يثم صوم
 ويجزيه ولو حضر المسافر بلده او بلدا عزمه الاقامة فيه
 كان حكمه المريض في الوجوب لو كان قبل الزوال ولم يكن
 قد تناول وعدمه لا معهما ويتعين على المسافر الاطعام

كتاب الصوم

في الاماكن الاربعه وان اخثار الثمام في الصلوة كما انه
 يجب عليه ان تمام الصوم لو سافر بعد الزوال وان وجب
 عليه الفصر الفصل الرابع بشرط في وجوب القضاء
 امور البلوغ والعقل والاسلام فلا يجب على غير البالغ
 ولا على المجنون والمغنى عليه ولا على من اسلم عن كفر و
 لو في اثناء النهار قبل الزوال ومن عدا هو لا يجب
 عليهم حتى التائم والغافل والشيخ البكر وذو العاقل
 وان وجب عليهم الافطار نعم بشرط فيه تمكثهم منه و
 يجب عليهم معه الصدق عن كل يوم بمد من الطعام
 والاحوط مدان والاحوط عدم الفرق في ذلك بين كون
 الافطار للعجز عن الصوم والمشقة كما انه يجب القضاء
 والقديرة بالمقدار المزبور على الحامل المقرب التي يضرها
 الصوم والمرضعة القليلة اللبن من ما لها سواء خافت
 على نفسها او الولد الفصل الخامس لا فرق في القضاء
 على الاصح ولا يجب فيه التعيين ايضا بل لو عين الاجر اخر
 ولو ظهر له صحة المقتضى بعد ذلك لم يقع عليه بل لو ظهر
 له ذلك في الاثناء لم يكن له العدول وان كان قبل الزوال
 على الاحوط وكذا لا ترتيب بين افراد القضاء اذا كان

كتاب الصوم

عليه رمضان فضاء وان كان لا يبعد تقديم الحائض
عند الضيق الذي هو احوط نعم لا يجوز التطوع بغير
عليه صوم واجب قضاء او غير وان لم يكن متمكنا من
ادائه لسفر او نحو نعم لو نسي الواجب حتى فرغ صوم
ولو علم في الاثناء قطع وله نية الواجب مع بقاء حله
ومن استمر به المرض الى رمضان آخر سقط عنه القضاء
وكفر عن كل يوم بمدة واحوط عدان واحوط منه ضم
القضاء اليه ولا يلحق بالمرض غيره من الاعذار كالسفر
ولو برء بينهما واخر القضاء عازما عليه مع التمكن
فاتفق حصول العذر عند الضيق قضاء ولا كفارة و
ان كانت احوط ولو اخرة غير عازم عليه فضلا عن
العزم على الترك حتى ادرك رمضان الاخر او عذر
استمر اليه قضاء بعد الاخر وكفر وكذا الوعزم على
العدم عند الضيق وان كان عازما على الفعل قبله و
غير المرض من الاعذار كالمرض هنا الفصل الثامن
يجب على الولي القضاء عن الميت مطلقا ولو انشئ
مملوك لما فاته عمدا او بعذر كمرض ونحوه مع تمكن
الميت من القضاء ولها له وان كان الاحوط فيما قد يسفر

كتاب الصوم

القضاء مطلقا وان لم يتمكن بل لا يخلو عن قوّة وقد تقدّم
 في كتاب الصلوة المراد بالولي الفصل السابع يجوز
 لغاضي شهر رمضان عن نفسه او غيره الاطّار قبل الزوال
 اذا لم يكن قد تعبت بضيق او نحوه ويحرم بعده ويختص به
 الكفارة اطعام عشرة مساكين لكل واحد مد فان حجز
 فصيام ثلثة ايام ولا يجب عليه امساك بقية يومه و
 الاقوى في غير قضاء شهر رمضان من الواجب الموسع
 جواز الاطّار ولو بعد الزوال وان كان الاحوط خلافه
 خصوصا بعد الزوال والاحوط الحاق شهر رمضان عن
 الغير تبرعا او بملزوم شرعي به في الحكم المذكور وان كان
 يهوى في النظر خلافه الفصل الثامن في صوم الكفارة
 وفيها اثبات الاقل هو ثلثة عشر فيما اذا استوفى الكلام
 فيها في نجاة العباد فليراجع اليها البحث الثاني هذا الصوم
 بل كل صوم واجب كل يجب فيه التتابع ولو لا قضاء الزمان
 ذلك شهر رمضان عدا اربعة الاقل صوم النذر وشبهه
 مجردا عما يقتضي التتابع ولو كان مقصودا لتأذير مثلا
 ما يفسق من النذر والاحوط ان لم يكن اقوى مراعاة التتابع
 الثاني صوم قضاء الواجب ولو نذر معتادا شرط فيه

كتاب الصوم

الشَّابِعُ الثَّالِثُ جِزَاءُ الصَّيْدِ وَلَوْ كَانَ نِغَامَهُ الرَّابِعُ صَوْمُ السَّبْعَةِ
 بِدَلِّ الْهَدْيِ وَإِنْ كَانَ الْأَحْوَطُ فِيهَا وَفِي قَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ
 وَالنَّذْرُ لِلْمَشْرِوْطِ فِيهِ الشَّابِعُ مِرَاعَاتُ الشَّابِعِ الْمُبْتَدَأُ الثَّالِثُ
 كَلَّمَ ابْتِشَارُ فِيهِ الشَّابِعُ إِذَا افْطَرَ فِي شَأْنِهِ لَعَذَّبَ بِنِي عِنْدَ فَوَالِهِ
 وَإِنْ كَانَ الْعِذْرُ مِنْ فَعَلِ الْمَكْلُفِ الْمُسَابِغِ كَالْتَفَرُّوَانِ بِكَرْنِ خُرُوجِهِ
 عَلَى نَامَلٍ وَمَنْ نَذَرَ مَا يَنْفِي الشَّابِعِ قَبْلَ تَعَلُّقِ الْكَفَّارَةِ بِهِ
 مِثْلًا كَنَذَرِ صَوْمِ كُلِّ خَمْسٍ مِثْلًا فَيُجْزِيهِ الْمَتَابَعَةُ فِيهِمَا عَدْلُهُ وَ
 لَا يَجِبُ الْمَتَابَعَةُ فِي الشَّهْرِ مِنَ الشَّابِعِ بَعْدَ صِيَامِ شَهْرٍ وَيَوْمٍ مِنَ
 الثَّانِي مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ كَوْنِهِمَا كَفَّارَةً وَنَذْرًا اللَّهُمَّ لَا تَقْصِدْ
 شَابِعَ جَمِيعِ أَيَّامِهِمَا فَتُسْعِبَ فِي الْجَمِيعِ وَكَذَا الشَّهْرُ الشَّابِعُ بَعْدَ صَوْمِ
 خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا مِنْهُ وَلَا يُلْحَقُ بِالشَّهْرِ غَيْرُهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ وَلَا يَجُوزُ
 لِمَنْ عَلَيْهِ صَوْمُ شَابِعٍ أَنْ يَبْدَأَ بِهِ فِي زَمَانٍ يَعْلَمُ أَنَّه لَا يَسْلَمُ
 فَيُضِلُّ عِبَادًا وَيُخَوِّفُهُمْ لَوْ يَعْلَمُ فَاتَّفَقَ فَلَا بَأْسَ بِالْبُتْحِ الثَّانِي مِنْ
 مَبَاحِثِ الْفَصْلِ السَّادِسِ الَّذِي هُوَ فِي أَقْسَامِ الصَّوْمِ فِي الصَّوْمِ
 الْمُنْدُوبِ الَّذِي هُوَ الْجَنَّةُ مِنَ النَّارِ وَزَكَاةُ الْأَبْدَانِ وَبِهِ
 يَدْخُلُ الْعِبَادُ الْجَنَّةَ بِإِذْنِ نَوْمِ الصَّائِمِ عِبَادَهُ وَنَفْسِهِ وَصَمْتِهِ بِسَبْحِ
 وَعَمَلِهِ مُتَقَبَّلٍ وَدَعَائِهِ مُسْتَجَابٍ خَلَقَ فِي عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى الطَّيِّبُ مِنْ
 رَأْيِهِ الْمُسْلِكِ أَفْرَادَهُ كَثِيرَةً جَدًّا وَالْمُؤَكَّدِ مِنْهُ أَفْرَادُ صَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

كتاب الصوم

من كل شهر وأفضل كفتاتها أول خميس منه وآخر خميس وأول
 أربعاء من العشر الأواخر ويوم الغدير فإنه يعدل مائة حجة
 ومائة عمرة مبروراث منقبلاث ويوم مولد النبي وبعثته ويوم
 دحو الأرض وهو الخامس والعشرون من ذي القعدة والتاسع
 والعشرون منه ويوم عرفيلن لم يضعف عن الدعاء مع تحقق الهلال
 ويوم المباهلة وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة وأول ذي
 الحجة ورجب شعبان كلا وبعضا على اختلاف الأبعاض في مراتب
 الفضل ويوم البرزخ وأول يوم من محرم وثالثه ورابعة وكل خميس
 جمعهم صادف عيدا ونحو المبحث الثالث في المكروه ومنه يوم
 يوم عرفيلن خاف أن يضعف عن الدعاء ومع الشك في الهلال ونحو
 كونه عيدا وصوم الضيف فلا بد من اذن مظففة والولد من غير
 اذن والد بل الأولى له مراعات اذنه المبحث الرابع في المحظور كصوم
 الصبيان وأيام النحر في لمن كان معنى ناسكاً أم لا ويوم الشك على
 أنه من شهر رمضان ونذر العصية وصوم الوصال ولا بأس بتأخير
 الإفطار ولو إلى الليلة الثانية مع عدم التنبه والأحوط اجتنابه كما
 أن الأحوط عدم صوم الزوجة والمملوك تطوعا بدون اذن الزوج
 السيد وإن كان بقوى في النظر الجواز في الزوج إذا لم يمنع ذلك حجة
 والله تعالى العالم والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً خاتمه

في الاعتكاف

في الاعتكاف وهو اللبث في المسجد بقصد العبادة ولا يشترط فيه ضم قصد عبادة أخرى خارج عنه ومشرعيه في كل وقت وأفضله العشر الاواخر من شهر رمضان وفيه مباحث ^{الاول} في شروطه وهي امور الاول والثاني العقل والايمان مستمرا فلوان تد في الاثناء بطل والثالث النية كغيره من العبادات ويكفي في المسند وبلين اراد نية الوجه قصد التذيق ان وجب الثالث والاحوط ملاحظته في ابتداء النية واحوط منه بحدودها عند غروب اليوم الثاني وفجر الثالث كما ان الاحوط في نية ^{الاول} فعلها عند الغروب من الليلة الاولى عند الفجر من يومها وقد سهولة الامر هنا على المختار من كونها الداعي نعم لا يكفي فيها التثبت ولا يجري فيها العدول مطلقا لمن نذر بالي واجبه لمن نذر بالغيرها ولا غير ذلك نعم لو نوى واجبا فان عدم الوجوب جاز العدول بل لعله ليس عدولا وانما هو من نية الوجوب في مقام التذيق لا بالية اذا كان الداعي الى الفعل حاصل على كل حال الرابع الصوم وان لم يكن له فلا يصح بدونه فحضر فيه ما يعتبر في الصوم فلا يصح من الحائض والنفساء ولا في زمان لا يصح فيه الصوم كالعبد بل لو نذر قبله يومين لم يصح الخامس العدد وافله ثلثة فلا يكون اقل منها فحين نذر اعتكافا كان اقل ما يمثل به الثلاثة ولو نذره مقبلا بالاول لم ^{يعد}

في الاعتكاف

ولونذ رثلثة معتبة فانفق الثالث عبد بطل المتذمر
 رأس ولا قضاء عليه ويدخل في حكمه اللبثان المتوسطان
 دون الأولى ولونذ واعتكاف خمسة وجب ضم السادس فرد
 اليومين او ضمهما السادس المكان لا يصح الا في مسجد جامع
 ولا حوط كونه احد الاربعه بل لا يترك الاحتياط بذلك
 في الواجب منه فلا يصح مطلقا في مسجد القبيلة والسوق و
 لو نذر المكث في محل التبه بطل ولم يجزه اللبث في مسجد آخر
 ويدخل في المساجد سطوحها وسراديبها كبنت الطشت
 في مسجد الكوفة ومنابرها ومحاربيها والاضافه الى النساء
 حكمها حكمها مع اتخاذها ولو فصل المعتكف مكانا خائفا
 من المسجد لغى قصده السابع اذن من تعذر اذنه كالشديد
 بالنسبة الى ملوكه والمستاجر بالنسبة الى اجبره الخاص و
 الاحوط مراعاتها بالنسبة الى الزوجه والولد والضيف
 واحوط منه مراعات اذن الوالده ايضا الثامن استدانة
 اللبث في المسجد الذي شرع به فيه فلو خرج اخذها الغير
 الاسباب المصح بطل اعتكافه من غير فرق بين العالم
 بالحكم والجاهل به بخلاف ما لو خرج نسيانا او كرها او لا
 الاسباب المبجزة كقضاء الحاجة من بول او غائط او غسال

في الاعتكاف

من الجنابة والاستحاضة الوسطى والكبرى والمس
ان اتفق بغير اختيار وتعد شهادة الجنائز والصلوة
عليها ودفعها وتشيعها وان لم يتبعن علي شيء من ذلك
وعبادة المريض وتشيع المؤمن وإقامة الشهادة وتحملها
في الجملة ونحو ذلك والأحوط حينئذ ترك الجلوس ولو
اضطر اليه اجنب الظلال مع الامكان وكذا المشي وينبغي
مراعات اقرب الطرق وعدم زيادة المكث عن قدر
الحاجة بل ليس له التشاغل فيها على وجه نفخي صورة الاعتكاف
والابطال من غير فرق بين العمد والسهو والاختيار ^{في الاعتكاف}
المبحث الثاني في قسامته فانه واجب ومندوب فالواجب
ما وجب بنذره وشبهه او اجارة ونحوها والمندوب
ما عداه والواجب اذا كان معتقلا اشكال في الوجوب
قبل الشروع فضلا عنه وان كان مطلقا فلا قوي عدم
وجوبه بالشروع والاحوط شديد ذلك ومتقضي
بومان فيه اوفي المندوب نصين الثالث الا اذا كان
قد اشترط حال النية الرجوع لعارض فانفق حصوله
بعد البومان فخرج حينئذ ان شاء ولا عبرة بالاشترط
الغير المقارن لنية المبحث الثالث في حكمه محرم

في الاعتكاف

على المعتكف أمور منها مباشرة النساء جماعاً ولبساً وقبلاً
 بشهوة بل هي مبطله له على الأصح كغيرها من المنافيات
 الآية بل الأحوط اجتناب الجماع في غير الفرجين ولو غير
 انزال والنظر بشهوة وإن كان الأقوى خلافه وحكم المرأة
 في ذلك كالرجل بل بقوى بطلان بمطلق الجماع وغير
 الإنسان كاللابة بل الأحوط تعيم التقبيل واللمس شهوة
 للذكر كما أن الأحوط استنباط اعتكاف بالجماع سهواً
 بخلاف اللبس والتقبيل ومنها شتم الطبيب والربحان
 مثل ذابره فلا اثر في حق فافد حاسة الشم ومنها اسندن
 المني في قول موافق للاحتياط ومنها البيع والشراء وإن كان
 الأقوى محتهما ولو فعابل الأحوط اجتناب كل ما يقتضي
 الاشتغال بالأمور الدنيوية من اصناف المعاش حتى
 الخطا وشبهها إلا ما لا بد منه بل لا يترك الاحتياط
 فيما كان لاجل الاكتساب ولو تعذر التوكل في البيع
 او الشراء ولم يمكن الثقل بغيرها واضطر اليه
 فلا محرم ومنها الممارات على امر ديني او ديني محرم
 اثبات الغلبة والفضيلة دون اظهار الحق ورد
 الخصم عن الخطاء فانه من افضل العبادات و

في الاعتكاف

المدار على الفصد والاحوط للمعتكف اجتناب ما يحنث به الحرم وان كان الاقوى خلافه ولا سيما لبس المخيط وازالة الشعر واكل الصبيد وعقد التكاح فان جميعها جائز له وكل اعتكاف واجب ولو لكونه ثالثا يجب قضائه اذا فات ولو لما منع غير اختياري والاحوط الفود فيه كما ان الاحوط عدم مشروعية قضاء المندوب منه ومن مات قبل تمام اعتكافه الواجب بنذره ونحوه فالاحوط قضاء وليه عنه والاقوى عدمه وان كان قد تمكن منه الميت واهل نعم لو كان قد نذر الصوم معتكفا وجب على الولي قضائه كذلك المبحث الرابع بفسد الاعتكاف كل ما يفسد الصوم مضافا الى ما عرفناه سابقا فمتى افطر المعتكف في يوم فسد اعتكافه ولو افسده بالجماع وكان واجبا ولو لكونه ثالثا لم يشترط الرجوع فيه او اشتراطه لعارض لم يحصل وجبت الكفارة والاحوط الحاق الاستمنا بل كل مفطر به واحوط منه الكفارة في مطلقه ولو مندوبا والظاهر وجوبها بالجماع في اثناء الاعتكاف

في الاعتكاف

وان لم يفسد الصوم كالواقع ليلًا كما ان الظاهر تعدد
الكفارة لو كان ذلك في شهر رمضان نهارًا او قسماً
بعد الزوال وهي مثل كفارة شهر رمضان والأحوط
مراعات الترتيب فيها كالكفارة في نهاره والله العالم

تمت الرسالة الشريفة بعون الله تعالى

وحسن توفيقه على يد الجاني الفقير

الشيخ محمد الرضائي الأصمعي

وقا بكتها مع نعمة المصطفى في

كمال الدقة الأمازيغية

البصر وقد امرني بكتابتها والاهتمام

لطبعها من لا أفدر على مخالفتها

على اجابته والرجاء من الله أن

خدمتي لحضرته دام ظله

سنة ١٣٣٨ هـ

فصل في زكاة الأبدان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلواته على رسوله محمد وآله
الطاهرين الفضل الأول في زكاة الأبدان الفطرة ^{جدة}
بشروط إذا اجتمعت في الإنسان كلف بإدائها ما بالبلوغ
والعقل والغنى والحرية فلا تجب على الصبي والمجنون و
المغنى عليه والعبد والملاك في الوجوب وجود الشرايط قبل
غروب الشمس من آخر أيام شهر رمضان ولو بلحظة ولا
فلا تجب على من يبلغ أو يعوق مقارنا للغروب وبعده ^{مسئلة}
كما يجب على من اجتمعت الشرايط فيه أن يزكي عن نفسه كذلك
يجب أن يزكي عن كل من يعول به أو يضيف عنده إذا قصد
العبولة أو الضيافة قبل الغروب ويبقى إلى أن تغرب
الشمس نعم الأحوط فيما لم يصدق العبولة أو شك من مثل
الضيف برود عند الغروب أن يزكي عن الضيف كل منهما أي
المضيف والضيف مسألة تجب لفطرة عن العيال وإن كان
عبد النفس أو غيره أو طفلا وللداء قبل الغروب أو ضيفا
مسألة كان أم لا عاقلا كان أم لا حاضرا معه أو عبدا عنه ^{سيفر}
أي منها مسألة مفدا والفطرة هو الصاع وهو ستمائة و

اربعة عشر مثقالا وربع بالقهر في اربع وعشرين محقة
مسئلة الصيال وان وجب على الشخص الاتفاق عليه لكن
اذا لم ينفق ولو عصبانا واكل عن مال نفسه او من غيره
فلا تجب زكوة على من يجب عليه الاتفاق بل يجب على
نفسه او من يعول به وكذلك لا تجب على من نزل عليه الضيف
جبرا بل زكوة على نفسه مسئلة بدخل شوال برؤية
هلاله وبشهادة العدلين بالرؤية او الدخول وبالشكا
المفيد للعلم وبالتواتر بل بكما يفيد القطع وبحكم الجهد
العدل اذا لم يعلم خطاؤه مسئلة اذا غربت الشمس و
جبت الفطرة والاولى عزها لبلد العبد والافضل
اذا ثمانها را قبل صلوة العبد ولا يؤخرها عنها الا
لعذر كعدم حضور الفقير مسئلة مع التاخر لا لعذر
حتى لا لا حوط لخواجها القصد القرية المطلقة اعم من
الاداء والقضاء والصدقة مـ يكفي اخذ الغلات
الاربعة في جنس الفطرة والاحسن كلما هو للفقير انفع
ولو كان قيمة احد هذه الاجناس من الذهب والفضة
او غيرهما والمعتبر القيمة السوقية حين الاداء كما
يعتبر سوق بلد المزكى دون وطنه ودون المزكى عنه
مـ لا يجوز زكوة غير الهاشمي للهاشمي بخلاف زكوة الهاشمي
ولا الواجب المنفقة على المزكى والاولى اعطائها للفقير
ثم الجيران ثم اهل العلم والعمل ويتأكد بالنسبة

في زكاة الفطرة

لاهل البلد ولا يشترط العدالة ولا البلوغ لكن
 بصرفه في غير البالغ ولا الأذن من المجاهد وإن كان
 أولى من الأحرار أن لا يكون ما يعطى للفقير أقل من
 صاع ويجوز الأكثر إلى مؤنة سنه **الفصل الثاني**
 في زكاة الأموال الأجناس الزكوية تسعة النقد
 الذهب والفضة المسكوكان بالسكة الزراعية والأ
 نعام الثلاثة الأبل والغنم والبقر والغلات الأربع
 ويشترط مضى الحول في الخمسة الأولى فكلما دار
 على ثقل منها حول جديد وجب على المالك إخراج
 زكاة أخرى ولو كانت عين ما زكيتها في الحول الماضي
 حتى ينقص من النصاب الأول فيها مسألة للذهب
 نصابان الأول خمسة عشر مثقالاً صبراً الثاني
 ثلاثة مثاقيل فلا زكاة على ما نقص عن خمسة عشر و
 لو بمقدار الحصة والفضة نصابان الأول مائة وخمسة
 مثاقيل بالصبر في الثاني أحد وعشرون مثقالاً فيكون
 ما نقص من الأول وما بين النصابين عفواً مسألة يكفى
 إخراج الواحد من الأربعين في النقد بن قطعاً مسألة
 للأبل اثني عشر نصاباً الأول خمس من الأبل وبترابك
 خمساً فيكون الخامس خمساً وعشرون ففي كل خمسة شاة
 السادس ستة وعشرون وفيها ناقة دخلت في السنة

في زكاة الأموال

٤

الثانية السابعة ست وثلاثون وفيها ناقة دخلت في السنة
 الثالثة الثامن ست وأربعون وفيها ناقة دخلت في
 الرابعة التاسع احدى وستون وفيها ناقة دخلت في
 الخامسة العاشر ست وسبعون وفيها نائمان دخلتا في
 الثالثة الحادية عشر احدى وتسعون وفيها نائمان دخلتا في
 الرابعة الثانية عشر مائة وحدى وعشرون الى اى عدد
 ففي كل خمسين ناقة في الرابعة او في كل اربعين ناقة في
 الثالثة مع رعاية اقلهما عفا او تكون ما بين كل بضابين
 عفا مسئلة للبقر بضابان الاول ثلثون وفيها بقرة دخل
 في الثانية ذكر اكان ام انثى الثاني اربعون وفيها انثى
 دخلت في الثالثة مسئلة للغنم خمسة نصب الاول
 اربعون وفيها شاة واحدة الثاني مائة وحدى وعشرون
 وفيها شاتان الثالث مائتان واحدة وفيها ثلاث
 شياة الرابع ثلاث مائة واحدة وفيها اربع الخامس اربعا
 بلغت ما بلغت ففي كل مائة شاة وما بين النصابين عفا
 مسئلة يشترط فيها بعير فيه الحول من الخمسة مضى احد
 عشر شهرا هلا التاو ولو بالتلفيق فعند دخول الثاني عشر
 تجب الزكاة مستقرا على الاحوط فلو نقصت عن النصاب
 قبل دخول الشهر الثاني عشر ولو يلحظه لم تجب الزكاة و
 لو كان النقص باختيار المالك فزاعن الزكاة ام لا
 كالبيع والذبح اما بعد تمام الشهر الثاني عشر فلا شبهة

في زكاة البقر
في زكاة الغنم

في وجوب الزكاة فور تامة اجتماع شرائطها ولو كان يربى بغيرها أو يبيعها فوراً مسئلة يشترط في وجوب الزكاة على الأنعام طول الحول عرفاً أن تكون سائمة وغير عوامل فلا زكاة على المعلوفة وإن كانت بعضها في بعض الزمان إذا لم يبلغ البعض السائمة طول الحول حد النصاب وكذا في العوامل مسئلة يشترط في الأبل التي يخرج في الزكاة أن تكون أنثى ويشترط في لغنم أن تكون قد بهم الحول إذا كان ضائناً والحولين إذا كان معزاً على الألوحت ولا يكون ما يخرج في الزكاة مريضاً ولا هرماً ولا معيبة مسئلة للغلات نصاً واحد وحدة خمسة أو سق كل وسق اثني عشر صاعاً كل صاع أربعة أمداد كل مدر طلان وربيع بالعراق كل رطل مائة وثلاثون درهماً فتكون الصاع ثمانمائة وتسعة عشر مثقالاً بالشرعي ويكون النصاب تقريباً ستمائة حقة وثمان وخمسون وثمان حقة بالعبارة الإسلامية مسئلة يشترط في وجوب الزكاة أن يكون بدو صلاح الغلة في ملكه وإن لم يكن هو الزارع فلو اشترى الزرع قبل بدو الصلاح فالزكاة على المشتري مسئلة بدو الصلاح في الحنطة والشعير بصدق الاسم عرفاً وهو بانقضاء الحب وفي العنب بصدق اسم المحترم وفي النخيل بصدق البسر وهو باحمراره أو اصفراره مسئلة

في زكاة الأموال

٤

عدم استثناء شيء من المؤنة سوى ما تقبل به من سلطان
 في الأراضي الخراجية أي مقدار من الغلة الذي هو
 حصته فالمعتبر يبلغ ما سوى حصته السلطان نصيباً
 فيجب على المالك ذلك كله وأما سائر ما يأخذ الجائرون
 ولو كان من العين بغير عنوان الخراج فالأحوط عدم
 استثنائه إلا أن يكون بحيث يمنع المالك من التصرف
 حين بدو الإصلاح فلا زكاة فيما يمنع من التصرف فيه
 من الأعيان ما إذا كان الزرع تقي بماء المطر والجاري
 ونحوه ففيه العشر وإذا كان بالبلو والراوية ونحو ذلك
 ففيه نصف العشر ولو اجتمع أفع التساوي ففيه ثلثه
 أرباع العشر ومع التفاضل ففيه حكم الغالب وقت
 تعلق الوجوب بحيث تضمن بالتأخير لا العذر وقت
 النصفية في الحنطة والشعير وقت الاقطف في التمر
 والزبيب نعم التأخير من حين بدو الإصلاح إلى ذلك
 الوقت جائز ولا ضمان من الزكاة لما تعلق بالعين
 الزكوة فلا يجهز للمالك التصرف فيها إلا أن يتضمن
 قيمتها أو يقصد إائها من عين أخرى فان مات قبل الأداء
 فهي تخرج من أصل المال إلا أن يوصى بإخراجها من
 الثلث من زكاة القرض على المقرض فلو أقرض المالك
 قبل دخول الشهر الثاني عشر فبقى عند المقرض مدة ثم دفع
 حينه قبل حلول الثاني عشر عنده فلا زكاة على واحد منهما

مـ يشترط فممن يجب سيرة روية جـ روية
الصبي ولو بعد بلوغه والعقل فلا زكوة لمال الجنون
اطباقا او ادا وارثا الا ان يفيق حال بدو الصلاح او
حلول الحول والحرية وان يملك النصاب ولو في مكان
متعددة او ازمته متعددة الا ما يكون في سنتين مثلاً
فلا يجتمعان للنصاب ويشترط ايضا امكان التصرف
للمالك او وكله فلا زكوة في المصوب ولو في بعض الحول
فانه يستأنق الحول من حين التخص والتمكن من التصرف
فاذا تمكن المالك من الاستخلاص ولو بصرف بعضه
ولم يفعل فالأحوط اداء زكوة ولا زكوة للمال الغائب عن
المالك اذ لم يتمكن من التصرف فيه ولو بالتوكيل الفصل
الثالث في الخمس وتجب في سبعة اشياء الاول ما يملكه
المسلم من مال الكافر المحر في كآبها كان ام غيره من اقسام
الكفار الثاني المعادن ولو كان مثل الاعد والمخ والفجر
والنفط بل الاحوط في طين الرأس والاحمر والنورة و
البحر وجو الرمي والظروف ونحوها الخمس الثالث الكثر
وهو كل دفينة في الارض مما لا يعلم انها من المسلم ولا
فع الجهل بما لكه والبأس عن الوطول اليه يتصدق
به ويشترط في هذين القسمين بلوغ كل منهما بمجدد
النصاب بعد اخراج المؤنة والتصفية الرابع ما يستخرج
بالغوص في البحر اذ يبلغ بعد المؤنة ديناراً فصاعداً ومن
هذا القسم الضبر الا ان الاحوط فيها يؤخذ منه من وجه

الماء الخمس من غير ملاحظة النصاب الخامس لأرض التي يشتريها الذي من
مسلم السادس المال المختلط بعمال الغنم مع عدم العلم بالمالك ولا بالمقدار
فإن علم مالكه ولو إجمالاً بالشبهة المحصورة وجب أن يؤدبه إليه ولو
بالصنع ولو علم بالمقدار دون المالك فيتصدق به مع اليأس عن
وجدانه أو لا يصال إليه السابع مباح التجارات والأعمال حتى الزنا
وتعليم الأطفال والصلوة الاستجمار والعبادات النيابية ولغيرها
لها نصاب نعم يعتبر فيها الحول من حين الشروع في التجارة فإبز يد
على مؤنة السنة بالمقدار المعتاد بحسب حاله من مؤنة نفسه و
عياله ففيه الخمس وإذا تلف في ثناء الحول أو غصبه غاصب فلا شيء
عليه نعم إذا أخرج عن أدائه بعد الحول لا لعذر ثم غصب وتلف ضمير
مسئلة الأحوط بثوب الخمس في الهبة والهدية واللقطة إذا صار
ملكاً له شرعاً وما يملكه بقبول الوصية والصيد بلا مشقة لما هو
الطلاق الخلق والمبارات وما يملكه بعنوان الزكاة والخمس و
الأمم والصدقة المندوبة فلا خمس مسئلة ما يصرفه من أرباح
التجارة طول السنة فلا خمس فيه سواء بقي حوضه كما إذا اشترى
داراً أو بساطاً أو بستاناً أو عبداً مما يليق بحاله أو لم يبق مما يصرفه
في الغذاء والدواء والأسفار والضيافات والأحوط الخمس فيما يصرفه
فيما بين يده عن شأنه كما أن الأحوط الخمس أيضاً فيما يصرفه مع شدة
اجتياحه إلى صرفه عنه مؤنة الحج فلو حج في سنة لم يرجع فلا خمس له إذا
وآخر فلا حوط الخمس ولو استلزم التسكع بالحج في العام القابل مسئلة إذا
رجع في عرض السنة دون ما يطالب على ذم الناس ففيه الخمس أيضاً في الثمار
المتصلة كبن الأنواع ونحو الثمار وكبير العبد الخمس من الجنس يتعلق بالعين فلا
التصرف فيما العين قبل إخراج خمسها إلا أن يتضمن الجنس من الجنس نصفه المستفيد
وهو من يتصل بأبائه بها ثم جد البق ثم لا يشترط عدالة المستحق والنصف الآخر
سهم الأمم والأحوط إعطائه للمجهود العدل وبإذنه للمستفيد الفقير أو المستحق
أب العلوم الشرعية تمت المحقق للرسالة الشريفة لا اله الا الله
جنا المبرز اميرنا محمد تقي الحائري الشيرازي قدس سره

